

روبرت مكنمارا

ما بعد

الحرب الباردة

ترجمة: محمد حسين يونس



**ما بعد
الحرب الباردة**

روبرت مكنمارا

ما بعد الحرب الباردة

ترجمة: محمد حسين يونس

الناشر: دار الشروق للنشر والتوزيع
عمان - الأردن

* الطبعة العربية الأولى : ١٩٩١
* الناشر : دار الشروق للنشر والتوزيع
ص.ب ٩٢٦٤٦٣
تلفون ٦٢٤٣٢١
فاكسيميلى ٦٤٠٥٩١
تلكس ٢٣٥٥٧ يونيتور
عمان - الاردن

* التوزيع : المركز العربي لتوزيع المطبوعات ش.م.م.
ص.ب ١٣/٥٦٨٧
تلكس ٢٠٩٨٣ آسيب
تلفون ٨٠٣٥٣٧
بيروت - لبنان

إهداء

أهدي هذه الترجمة إلى الأستاذ عادل
سيف النصر الذي يحرص باستمرار على
تعرفني بكل جديد في عالم الأفكار، فحمل
إليّ هذا الكتاب عندما التقيت به في باريس
بعد عشرة أعوام.

الفهرست

الموضوع	الصفحة
تصدير	١١
مقدمة	١٣
الفصل الأول:	
أصول الحرب الباردة: السنوات التالية للحرب مباشرة	١٧
هل يمكننا إنهاء الحرب الباردة؟	١٩
دوائر النفوذ: الأساس لتقسيم أوروبا	٢٠
أيديولوجية السوفييت والحرب الباردة	٢٣
ألمانيا	٢٧
موضوعات مسببة للنزاع خارج أوروبا	٢٩
الصين	٣١
سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية، الحرب الباردة والاحتواء	٣١
تطور ترتيبات أمن الغرب	٣٩
نهاية الحقبة الستالينية	٤٤
الفصل الثاني:	
تطور علاقات الشرق والغرب فيما بين ١٩٥٥ - ١٩٨٥	٤٧
خروتشوف - أوروبا الشرقية - السويس	٤٩

٥٣	التوتر في الأعوام ١٩٥٨ - ١٩٦٠
٥٧	سنوات كنيدي وجونسون
٦٤	حقبة الوفاق (تخفيف التوتر)
٧٣	النشاط التوسعي للإتحاد السوفييتي في نهاية السبعينات
٧٦	سنوات كارتر
٧٨	الثمانينات

الفصل الثالث:

٨١	ثمن الصراع
٨٣	التكلفة الاقتصادية والمالية
٨٨	تشويه القيم
٨٩	مخاطر الدمار في حرب نووية
٩٥	الأبعاد الأخلاقية لمواجهة الشرق - الغرب النووية

الفصل الرابع:

٩٧	تغيرات غورباتشيف في سياسة السوفييت الداخلية والخارجية
٩٩	الفكر الجديد في سياسة السوفييت
١٠٠	إعادة تقدير غورباتشيف لمتطلبات الأمن
١٠١	١ - الأمن من خلال الدبلوماسية لا بالوسائل العسكرية
١٠٣	٢ - الأمن لا يتحقق بجهد طرف واحد إنما بالتعاون فقط
١٠٤	٣ - جهود متعاونة لحل مشاكل عالمية وإقليمية
١٠٦	تطبيق الفكر الجديد على أوروبا الشرقية والعالم الثالث
١٠٨	نتائج الفكر الجديد في سياسة السوفييت الدفاعية والخارجية
١١٣	رغبة موسكو في زيادة مشاركتها في اقتصاد العالم
١١٤	تقدم سوفييتي في موضوعات حقوق الإنسان
١١٦	إنهيار الايديولوجية الكلاسيكية للماركسية - اللينينية
١١٩	أصول الفكر الجديد:

١٢١	الاقتصاد السوفييتي
١٢٢	مجهودات غورباتشيف المبكرة
١٢٣	الاجتماع الموسع للجنة المركزية في يونيو ١٩٨٧
١٢٦	زيادة انتباه السوفييت لمخاطر الحرب النووية
١٢٩	قبول سوفييتي للاعتماد المتبادل بين الشعوب الحديثة
١٣١	خلاصة

الفصل الخامس:

١٣٣	إستجابات غربية للتغير في موقف السوفييت
١٣٧	نظام سياسي جديد
١٤٠	رؤية روزفلت وتشرشل للعلاقات بين الأمم في عالم ما بعد الحرب
١٤٣	دستور للتعامل
١٤٥	تطبيقات على استخدام الدستور
١٤٥	العلاقات بين كل من أوروبا الشرقية والغربية
١٤٦	العلاقات العربية الاسرائيلية
١٤٦	أمريكا اللاتينية
١٤٧	التمييز العنصري في جنوب افريقيا
١٤٧	الخليج الفارسي
١٤٧	تزويد العالم الثالث بالسلح
١٤٨	جدول أعمال لتوسيع نطاق الحد من التسليح
١٤٩	المفاوضات الجارية
١٥٠	ستارت «والتوازن» أثناء الأزمات
١٥٢	ستارت والردع الموسع
١٥٣	ستارت وحرب النجوم
١٥٦	فرصة ذهبية للحد من الأسلحة التقليدية
١٥٨	تحديث القوة النووية التكتيكية ومشكلة ألمانيا
١٦٠	الأهداف البعيدة المدى في مفاوضات الأسلحة النووية

١٦٥	وقع هذا على الميزانية
الفصل السادس:	
١٦٧	انتقادات محتملة الحدوث على برنامج إنهاء الحرب الباردة
الفصل السابع:	
١٧٥	الدخول إلى القرن الحادي والعشرين
١٧٩	- تعليقات
١٩٠	- تنبيهات

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تركزت السياسة الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة حول احتواء ما كان يراه معظم الغربيين من أن الاتحاد السوفييتي يميل إلى توسيع دوائر نفوذه، ونشر أيديولوجيته بحيث تغطي الجزء الأكبر من كوكبنا.

هذا التهديد - ربما - لم يكن أبداً بمثل الحجم الذي تصورناه.. ولكن من المؤكد أننا بالغنا في تقدير القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية للسوفييت، في حين أننا قللنا - في نفس الوقت - من شأننا.

وقد تم احتواء التوسع السوفييتي، على أي حال، ولكن التكلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحملتها أمتنا والعالم الغربي كانت باهظة.. أما خطر اشتعال مواجهة عسكرية فكان دائماً أكبر بكثير مما أدركنا.

والآن،

هل من المفترض أن نستمر سائرين على نفس الدرب بلا حدود؟

هل العلاقات بين الأمم تظل ثابتة على نفس النمط طول الزمن؟

هل تسنح الآن فرصة حقيقية لإيجاد نظام مختلف تماماً - نظام أمن جماعي مؤسس على قواعد القانون - يحكم علاقات الأمم خلال القرن الحادي والعشرين؟ أعتقد أن الفرصة مؤاتية...

خلال فترة الوعي من حياتي تشكلت لديّ قناعات - اكتسبتها من كوني أحد أفراد القوات المسلحة في الأربعينات، ومسؤولاً في مؤسسة صناعية كبرى في الخمسينات، ووزيراً للدفاع في الستينات، ورئيساً للبنك الدولي في السبعينات، ومشاركاً في عدد لا حصر له من الدراسات المتصلة بسياسات الدفاع والخارجية في الثمانينات - بأن العالم يحكمه الصراع بين الشرق والغرب. وهكذا كان من الصعب بالنسبة لي - وللغالبية العظمى منا أيضاً - تصور وجود نمط جديد للعلاقات بين الأمم.

ولكن... أليس هذا هو الوقت المناسب بالتحديد.. أليست لدينا الآن فرصة فريدة لتحقيق مثل هذا النمط الجديد؟

إنني في دراستي هذه أتلمس تلك الفرصة.. وأضع خطوطاً عامة لما أعتقد أنه من الواجب علينا المبادرة به... لاغتنام هذه الفرصة.

روبرت مكنمارا

واشنطن ٩ أبريل ١٩٨٩

مقدمة

الحرب الباردة - تلك السلسلة المستمرة من الأزمات التي كان بإمكان أيٍّ منها أن تُصعّد من المواجهة العسكرية وتؤدي إلى خطر إفناء حضارتنا - ظلت قائمة بين الشرق والغرب لفترة تزيد على الأربعين عاماً.

وقد تسببت هذه الحرب في أن تنفق الولايات المتحدة مبالغ طائلة على تجهيزات الدفاع، زادت خلال السنوات الثماني من ١٩٨٠ - ١٩٨٨ عن ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار، بحيث شتت انتباهنا بعيداً عن مشاكلنا الداخلية وشوّهت علاقتنا بالأمم الأخرى وأبعدتنا عن قيمنا التقليدية.

وعلى الجانب الآخر، صرّح السكرتير العام ميخائيل غورباتشيف في خطاب عام، أن تكلفة هذه الحرب بالنسبة للإتحاد السوفيتي وصلت - على الأقل - إلى نفس القدر من الضخامة، وقد أبدى رغبته في العديد من المناسبات في إنهاء هذا الصراع، وقال إن الحرب بين «القوتين العظميين لم تعد تمثل الوسيلة المقبولة اليوم لإحداث التعديلات السياسية». وكرر مراراً بأن المشاكل اليومية بين الشرق والغرب يجب أن تُحل من خلال القنوات السياسية.

وهكذا، فالسؤال المطروح الآن هو هل يُعتبر تصوّر عالمٍ خالٍ من

مخاطر الحرب بين الشرق والغرب حُلماً مثالياً؟ .. هل هو أمل غير واقعي؟

إن العديد، بل معظم أساتذة التاريخ والسياسة يرون هذا!!.. ولكن، هل تفوق هذه الفكرة في شططها رؤية «جين موني» عن أوروبا الموحدة.. أو مبادرة السادات للسلام بين مصر وإسرائيل؟ أو إصرار كل من أديانور وشارل ديغول على تثبيت علاقات السلام بين فرنسا وألمانيا بعد حروب دامت لمئات السنين؟ أو التحول الدرامي الذي حدث في العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان بعد الحرب العالمية الثانية؟ أو إنهاء علاقة العداء المتبادل بين الولايات المتحدة والصين؟

السؤال المطروح الآن.. هل لدينا القدرة على تصوّر عالمٍ خالٍ من الحرب الباردة؟ وما الشكل الذي سيكون عليه؟.. وما الخطوات العملية التي ستقودنا إليه؟ وهل يمكننا التحرك في هذا الاتجاه دون خوف من تعرضنا لمخاطر غير متوقعة في حالة فشلنا؟.

هذه الأسئلة سوف أتبعها في دراستي هذه.. وفي سبيل ذلك سوف أستعرض أصول الحرب الباردة في السنوات التي أعقبت الحرب.. مقتفياً أثر تطور العلاقات بين الشرق والغرب في الفترة ما بين ١٩٥٥ - ١٩٨٥، محللاً نتائج وتكلفة الحرب الباردة على كل من الطرفين الأساسيين في النزاع، وعلى باقي شعوب العالم، ملخصاً التحول الدرامي الذي حدث في موقف القادة السوفييت خلال السنوات الأخيرة تجاه الصراع مع الغرب وانعكاس ذلك على مسييات وآليات التغيير.

كذلك سوف أقوم بمراجعة رد الفعل الغربي على مبادرات السوفييت وأقترح مجموعة من التحركات العملية الأكثر راديكالية في كل من المجالين السياسي والعسكري، وأستعرض وأناقش عدداً من الانتقادات الموجهة للبرنامج المقترح.

إننا الآن، حقاً، أمام فرصة هي الأكبر خلال الأربعين عاماً الماضية للوصول إلى نهاية للحرب الباردة. . هذا هو ما توصلت إليه في نهاية العمل. . وإن الفشل في إدراك مغزى هذه الفرصة يعني استمراراً لا نهاية له لمخاطر مواجهة - غير مقصودة - بين الشرق والغرب قد تعرض حضارتنا لخطر انعدام القدرة على الاستمرار.

الفصل الأول

**أصول الحرب الباردة:
السنوات التالية للحرب مباشرة**

هل يمكننا إنهاء الحرب الباردة؟

تعتمد الإجابة على هذا السؤال بشكل ما على تحديد ماهية الحرب الباردة وكيفية نشأتها، فقد اختلفت الآراء في هذا التحديد وهذه النشأة، ولكن بعد أن انكب الباحثون في العلاقات الأمريكية - السوفيتية على دراسة أسباب ودوافع العديد من تصرفات القادة السوفيت تجاه الغرب، ومدى تأثير سلوكيات الغرب على تلك التصرفات... تعدلت معظم الآراء ووجهات النظر ومنها بالتأكيد وجهة نظري .

لذلك سأعتمد على تلك الدراسات في كتابة الفصلين الأول والثاني اللذين يمثلان القاعدة الأساسية للإجابة على السؤال حول سياسات غورباتشيف وهل تمثل أملاً في إحداث تعديل جذري في علاقات الشرق والغرب أم لا؟

الفصل الأول يتعامل مع بداية الحرب الباردة في السنوات التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ - ١٩٥٥). والفصل الثاني أتبع فيه تطور سياسات السوفيت الخارجية في العقود الثلاثة (١٩٥٥ - ١٩٨٥).

وبالرغم من أن المؤرخين لم يتفقوا حتى اليوم على أسباب وأصول

وتاريخ الحرب الباردة^(١)، يمكننا أن نقول باطمئنان إن الملامح العامة للعلاقة بين الشرق والغرب في الفترة التالية للحرب مباشرة كانت تحكمها العوامل التالية:

(١) المفاوضات الطويلة المتوترة التي جرت في نهاية الحرب العالمية الثانية والخاصة بتقسيم أوروبا، وأشكال وطبيعة النظم التي ستحكم دولها فيما بعد الحرب.

(٢) التفسير الغربي لأيدولوجية السوفييت الماركسية - اللينينية.

(٣) استمرار نتائج سلسلة المنازعات داخل وخارج أوروبا، والذي أمدّ العلاقة بشبكة مركبة من النزاعات والشكوك المتبادلة.

دوائر النفوذ:

الأساس لتقسيم أوروبا

عند التدقيق في أصول وجذور الحرب الباردة - التي تسببت فيها حسابات الأمن القومي السوفييتي والأمريكي، وغذاها عدم التبصر - علينا أن نبدأ بالدبلوماسية السوفييتية - الأمريكية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد اعتباراً من مؤتمر طهران الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣ بين الثلاثة الكبار ونستون تشرشل وفرانكلين روزفلت وجوزيف ستالين حيث بحث الحلفاء كيفية تشكيل نظام ما بعد الحرب.

من بين أهم المشكلات التي طُرحت على مائدة البحث في ذلك الوقت، كان البحث في الشكل المستقبلي السياسي الذي ستكون عليه البلدان الأوروبية بعد تحررها. حقاً كان اهتمام الحلفاء الرئيسي في ذلك الوقت ينصب في الأساس على طرق إلحاق الهزيمة العسكرية بألمانيا النازية، فلم يحدث تقدم ملحوظ لمثل هذه الأمور السياسية في مؤتمر طهران، إلا أنه بعد عام واحد وبالتحديد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤

برزت الاهتمامات السياسية في المقدمة عندما سافر ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا إلى موسكو ليرسي الخطوط الأساسية للنظام الذي سيحكم أوروبا ما بعد الحرب. . في أحد لقاءات موسكو سلّم تشرشل لستالين رقعة شهيرة من الورق تحتوي على عرض يمثل دوائر النفوذ في أوروبا^(١)، وفيها يرى تشرشل أنه يمكن أن تُقسم هيمنة الغرب والسوفييت على رومانيا بنسبة ٩٠ - ١٠ لصالح السوفييت، بينما يحدث العكس في اليونان إذ تصبح النسبة لصالح الغرب. وفي بلغاريا ٧٥ - ٢٥ لصالح السوفييت، بينما يقتسم الطرفان النفوذ بنسبة ٥٠ - ٥٠ في يوغوسلافيا.

لقد كانت هذه الأرقام - بطبيعة الحال - غير واضحة المعنى لكل من تشرشل وستالين، ولم تكن طريقة تطبيقها عملية. بمعنى كيف يمكن أن يقسم النفوذ - على سبيل المثال - في رومانيا بنسبة ٩٠ - ١٠ لصالح موسكو؟. . أكثر من هذا لم يتم ذكر موقف بولندا، تلك الدولة التي تسيبت في أكبر قدر من المشاكل للحلفاء!!.

على أي حال وافق ستالين على الفكرة والأرقام بأن وضع علامة ✓ صغيرة زرقاء على صفحة الورق.

ولكن. . بينما بدت فكرة دوائر النفوذ هذه مقبولة بالنسبة لقائدي أمتين لهما تاريخ طويل مع السيطرة الأمبراطورية. . كانت الفكرة مرفوضة ومدانة من أساسها ومفضوحة بشكل قاطع لكل صانعي السياسة الأمريكية.

لقد كان حلم الأمريكيين عالماً تحكمه المؤسسات الدولية فيما بعد الحرب ويستمد أمنه من ضمانات اجتماعية عالمية. . أما فكرة دوائر النفوذ هذه فقد كانت فكرة ممجوجة بغیضة ومدانة بالنسبة للأخلاق الأمريكية في ذلك الحين. وهكذا نجد أن أ. و. ديورن يعلق عليها موضحاً وجهة النظر الأمريكية فيكتب: «لا يوجد من يرى على مستوى صانعي القرار فائدة ترجى من عقد صفقة أفضل ممكنة مع الروس - كما فعل تشرشل - كمقدمة لتأسيس نظام ما بعد الحرب. لا يوجد من يفكر في جدوى التفاهم على

مناطق النفوذ بالتأكيد. . على العكس يبدو هذا المدخل كما لو كان يمثل أقصى تحد للرؤية الأمريكية المستقبلية لعالم ما بعد الحرب»^(٣).

ولم يستسلم روزفلت - حتى نهاية حياته - أبداً لفكرة دوائر النفوذ هذه. لقد كان من أخلص المدافعين عن أهمية أن تتولى المؤسسات الدولية مهمة حفظ السلام وصيانة النظام في عالم ما بعد الحرب.

ولكن. . . ومع نهاية الحرب. . . بدا أن العامل الحاسم في تحديد مستقبل سياسة أوروبا كان ببساطة هو مواقع جيوش الاحتلال.

فالدول التي حررها واحتلها الحلفاء الغربيون إتجهت بقوة نحو تطوير وإقرار نظم ديموقراطية بينما - مع استثناءات قليلة جداً - أسست الدول التي احتلتها جيوش السوفييت في نهاية الحرب نُظُم حُكْم شيوعية.

وبكلمات ديبورت «لقد تحول الأمر ليصبح دليلاً ذاتياً على أنه لم يكن هناك ما هو أكثر تأثيراً في توجيه بلد مما من جيش الاحتلال»^(٤).

في هذا الوقت كان هناك خوف عام من أن يتحرك السوفييت لتجاوز خطوط احتلالهم وكان هناك تنبؤ فظيع شائع في فترة ما بعد الحرب مباشرة - على الأقل في الولايات المتحدة - بأن الجيش السوفييتي سوف يتحرك في اتجاه القنال الإنجليزي.

على أي حال - وكما هو واضح الآن - لم يكن لدى السوفييت - في الواقع - القدرة على قتال أحد. . . وكانت رغبتهم في الحرب - في ذلك الوقت - أقل من الدول الغربية.

فبعد حرب مدمرة ضروس استمرت أربع سنوات فقد خلالها أكثر من عشرين مليون مواطن أرواحهم وتم فيها تدمير ثلثي الطاقة الصناعية السوفييتية وإتلاف نصف الأرض الزراعية المنتجة لم يكن لدى ستالين أي رغبة في توجيه آلة الحرب ضد الغرب. . . وكل ما كان يطمع فيه بعد توقفها

هو تثبيت أمن السوفييت بالإضافة إلى زيادة قوة ونفوذ وهيبة بلاده إذا أمكن هذا دون قتال.

أيدولوجية السوفييت والحرب الباردة.

قد يكون الفهم الخاطيء لمغزى ومكونات أيدولوجية السوفييت من أهم الأسباب التي أدت إلى إشاعة أكبر قدر من الاضطراب وسوء الفهم لدى صانعي السياسة الغربيين للنوايا السوفييتية.

فبينما كان من الثابت - مثلاً - أن الماركسية اللينينية تؤكد - بشدة - على مفهوم «الصراع الطبقي»، وتبرز أهمية «التناقض» و«العنف»، نجد أن الماركسيين قد تخلوا عملياً، ومنذ نهاية العشرينات، عن فكرة نشر الاشتراكية عن طريق تصدير العنف(*) وهم اليوم - بالتأكيد - لا يؤمنون بهذا تماماً. بل على العكس نجد أن أيدولوجيتهم - لثقتهم في النصر النهائي للاشتراكية - تدعو إلى الصبر في مواجهة المعارضة.

ولينين نفسه هو الذي ابتكر مفهوم «التعايش السلمي» وأرسى قواعده لتيح لروسيا السوفييتية الزمن الكافي لاستكمال قدراتها. صحيح أن هذا التعايش كان - من وجهة نظره - يمثل مرحلة تكتيكية مؤقتة توفر للدولة الناشئة المناخ المناسب للكفاح من أجل البقاء خلال الفترة السابقة «لقيام الثورة العالمية الشاملة»، ولكنه عملياً، سمح بوضوح بإمكانية تواجد النظامين الإشتراكي والرأسمالي جنباً إلى جنب ولم يعتقد أبداً في أن السوفييت كانوا مضطرين لإعلان الحرب على الرأسماليين.

بعد وفاة لينين عام ١٩٢٤ بسنوات، أسس ستالين في الاتحاد السوفييتي أرثوذكسية جديدة تستند على مفهومي «التعايش السلمي» وإمكانية قيام «الإشتراكية في بلد واحد». عقيدة ستالين هذه قامت على

(*) تصدير الثورة.

خلفها أهم عوامل الشكوك المتبادلة) ولكنها لم تعتمد على الشروح الأيديولوجية.

وعلى أي حال.. فإن الأيديولوجية السوفييتية - في نهاية الحرب العالمية الثانية - كانت تنصح بالصبر والحذر، ولو كانت قد تمت - في ذلك الوقت - أي تقديرات معقولة لقوة السوفييت لتبين حتمية أن تبوء ثورات العنف المصدرة بالفشل، بل كانت ستؤدي - حتى - إلى تدمير الدولة السوفييتية.

دارسو الحرب الباردة متفقون على أن اهتمامات السوفييت الأولى كانت إقامة جبهة أمن في أوروبا الشرقية، وهم يميلون للإتفاق على أن أية حكومة روسية سواء كانت قيصرية أو اشتراكية، بغض النظر عن أيديولوجيتها، كانت ستفكر في أمنها بنفس الطريقة التي اتبعها ستالين:

«أي حكومة روسية بعد مثل هذه الحرب وعقب هزيمة ألمانيا كان لا بد لها من أن تضم الأقاليم التي على حدودها والتي فقدتها منذ عشرين عاماً. تماماً مثلما كان من الواجب إعادة الوضع لما كان عليه قبل عام ١٩٠٥ في الشرق الأقصى - الحالة الماثلة الآن - بعد أن يسرت هزيمة اليابان إمكانية تصحيح وضعها الاستعماري في منشوريا وكوريا الشمالية»^(٣).

لقد كان يبدو على الأرجح - حيثُذ - أن ستالين كان مدفوعاً لتأمين تبعية أنظمة حكم أوروبا الشرقية له.. ليس بسبب الأهداف الأيديولوجية السابق وصفها؛ وإنما لأن الفرصة قد سنحت ليحقق متطلبات رؤيته للأمن.

الولايات المتحدة شُهِرت - في حينه - بشدة بمثل هذه التحركات ولكنها وجدت نفسها غير قادرة على منعها.. لقد كان هناك خوف ينمو في واشنطن من أن موسكو تجهز لصدام مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة نفسها.

أما موسكو فقد ترجمت معارضة الولايات المتحدة لأنشطتها في أوروبا الشرقية - من جانبها - على أنه تهديد مباشر لأمن الدولة السوفيتية. وهكذا نجد أن مؤتمر لندن لوزراء الخارجية، الذي عقد في الفترة ما بين ١١ أيلول - سبتمبر و٢ تشرين الأول - أكتوبر ١٩٤٥، عكس سوء الفهم المتبادل وانتهى بفظاظة حتى دون إصدار بيان رسمي. . لقد ضغط الوزير الأمريكي جيمس ف. بايرنز على وزير الخارجية السوفيتي مطالباً حكومته بأن تعيد تنظيم حكومتي بلغاريا ورومانيا، أو كما كتب ج. برنستين «إن (بايرنز) لم يكن ليقرّ أو ربما لم يفهم الورطة التي سببتها سياسته. لقد كان يؤيد إجراء انتخابات حرة في بلدان (بالتحديد رومانيا) حيث ينتج عنها قيام حكومات - في الغالب - معادية للسوفييت ومع ذلك كان يجادل في أن ديموقراطية أوروبا الشرقية ستكون متوافقة مع متطلبات الأمن السوفيتية. ولأن مولوتوف لم يستطع قبول سلامة نية بايرنز لذلك سأله جاداً ومتهماً إياه بأنه يريد تشكيل حكومات غير صديقة للإتحاد السوفيتي. . عند هذا فقط تنبه بايرنز أخيراً بأنه «يبدو أن الاتحاد السوفيتي قد عقد العزم على السيطرة على أوروبا»^(٨).

وهكذا أساء كل جانب فهم تحركات الجانب الآخر.

المشكلة كانت تكمن في أن الولايات المتحدة كانت تعتبر أن تحركات موسكو تُعبر عن منتهى العداء، في حين أن الجانب الآخر كان يراها مجرد إجراءات دفاعية. والعكس بالعكس. . أكثر من هذا، إن الولايات المتحدة رفضت أن ترى تناظراً بين دعم موسكو للإشتراكية في شرق أوروبا ودفاع الغرب المسلح عن الديموقراطية في أوروبا الغربية.

«بايرنز قد لا يعترف بالتشابه بين تصرفات روسيا في رومانيا والإجراءات البريطانية في اليونان في حين أنها تمت تطبيقاً لجزء من بنود إتفاق تشرشل - ستالين. . إن البريطانيين لم تكن لديهم القدرة على إخماد القوى الثورية اليونانية دون سماح ستالين بذلك. . وهكذا جاءت

الحكومة اليونانية غير معبرة عن السواد الأعظم من الشعب فقط، بل لم تكن، أصلاً، نتاجاً للعملية الديمقراطية^(١).

بينما كان هناك من يستطيع أن يجادل في أن مقومات الترسنة المسلحة للديموقراطية جاءت لمواجهة العنف الذي تقام به الإشتراكية.. نجد أن السوفييت كانوا يرسمون التوازنات بطرق صحيحة خصوصاً من منظور إتفاق تشرشل روزفلت (المقصود ستالين) لتقسيم النفوذ بنسبة ٩٠ - ١٠ في كل من رومانيا واليونان.

ألمانيا.

إحتل السؤال عن مستقبل ألمانيا صلب مناقشات الثلاثة الكبار حول شكل أوروبا ما بعد الحرب.

في بداية ١٩٤٣ عارض رجال الإدارة الأمريكية فكرة تقسيم ألمانيا.. لقد رأوا أن تجزئتها قد تزيد من نفورها في أية ترتيبات مستقبلية يُتفق عليها. كما أنه لن يدعم وفاق وأمن أوروبا.. لقد جادل الرسميون طويلاً في كون ألمانيا منزوعة السلاح أضمن للسلام من ألمانيا المقسمة.

ومع ذلك عندما تقابل الثلاثة الكبار في طهران (تشرين الثاني / نوفمبر - ١٩٤٣) إقترح روزفلت تقسيم ألمانيا.. لقد كان هذا الاقتراح في جزء منه محاولة لتقوية علاقة الولايات المتحدة مع ستالين، الذي كان معروفاً عنه أنه يُفضّل فرض أقصى العقوبات على ألمانيا، فكان رد فعل ستالين - كما توقع روزفلت - أن قابل العرض بحماس شديد^(٢).

على أي حال، خلال العقد التالي لعام ١٩٤٣ وعند مناقشة الأمور المتعلقة بمستقبل ألمانيا، مثل حدودها فيما بعد الحرب أو برنامج التعويضات الذي كان يستلزم فرضه على مناطق الاحتلال الأربع، أو التفاعل بين تلك المناطق، أو خطة الولايات المتحدة (١٩٤٥) «لرعاية»

ألمانيا وتحويلها بالكامل إلى الاقتصاد المقتسم [Agrarian Economy] وجد البريطانيون والفرنسيون والأمريكيون نقاط إتفاق محدودة للغاية مع نظرائهم السوفييت، واستمرت تلك المشاكل تزيد من حدة المرارة وتغذي المناقشات التي كانت تثير الضغينة بينهم^(١).

المفاوضات حول شكل الحكومات الألمانية المحتملة طالت بدرجة كبيرة وتعقدت ولم تحل القوى الأربع المتحالفة منها إلا أقل القليل. . وفي حزيران/ يونيو - ١٩٤٧ أسس السوفييت من طرف واحد إدارة إقتصادية لمنطقتهم وقطعوا بعنف الإتصال مع مناطق الاحتلال الأخرى.

وفي شباط/ فبراير - ١٩٤٨ (نفس الشهر الذي ضرب فيه الشيوعيون ضربتهم في تشيكوسلوفاكيا). دعت كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لمؤتمر في لندن للتفاوض حول تشكيل دولة ألمانيا الغربية.

وكرر فعل على هذه الدعوة انسحب السوفييت من مجلس مراقبة القوى الأربع في الشهر التالي. وفي حزيران/ يونيو، أُعلن قرار إنشاء دولة ألمانيا الغربية. وبعد أسبوع أي في ١٨ حزيران/ يونيو أعلنت القوى الغربية الثلاث قرب اتخاذ قرار إدخال العملة المعدلة في مناطقهم وتبعه قرار من السوفييت بتعديل العملة في منطقتهم وفي كل برلين.

في ٢٣ حزيران/ يونيو طرحت القوى الغربية عملة ألمانيا الغربية الجديدة في برلين الغربية. ورد السوفييت على هذا الأمر في اليوم التالي بأن أغلقوا المناطق الغربية من المدينة وسدوا الطرق البرية داخلها وقطعوا عنها الإمداد بالكهرباء.

كان حصار برلين عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ يوضح محاولة ستالين لدفع الغرب خارج برلين والضغط عليهم في المفاوضات على مسائل ألمانية أكبر. إضافة إلى ذلك فقد كان يطمح إلى عرقلة إنشاء دولة ألمانيا الغربية الموحدة المسلحة حليفة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

وفي آب / أغسطس - ١٩٤٨ التقى ستالين بمبعوثين غربيين وطلب التفاوض على التعويضات ونزع سلاح ألمانيا وتشكيل الحكومة الألمانية ومعاودة سلام مع ألمانيا.

في هذا الوقت كان الغرب أكثر ثقة من موقفه الخاص وأكثر حذراً من تحركات السوفييت، فلم يدعن، واستمر طيران الولايات المتحدة لمدة عام تقريباً ينقل إلى برلين الغربية احتياجاتها . .

في أيار / مايو - ١٩٤٩ رُفِع الحصار، وفي أيلول / سبتمبر - ١٩٤٩ تأسست جمهورية ألمانيا الفيدرالية (ألمانيا الغربية) كدولة مستقلة.

موضوعات مسببة للنزاع خارج أوروبا.

الموضوعات الإقليمية، وطبيعة الحكومات الأوروبية في الشرق والغرب كانت الموضوعات الأساسية المطروحة للبحث في الفترة التي تلت الحرب مباشرة. . وترتبط بتلك الموضوعات - على أي حال - الخطوات التي اتخذتها كل من القوتين العظميين للتوسع أو لدعم حزبها خارج الساحة المركزية لأوروبا.

ولكن الأمر الأكثر أهمية هو أن السوفييت أخذوا يضغطون على حكومات تركيا واليونان بعد الحرب مباشرة، وقد تم حسم الصراع في النهاية لصالح الغرب - فقط - بعد أن قررت الولايات المتحدة أن تكون بريطانيا حامية لهذين الشعبين.

في شباط / فبراير - ١٩٤٧ أخبر البريطانيون الولايات المتحدة بعدم قدرتهم على الاستمرار في دعم دفاعات تركيا واليونان لأن الخزانة البريطانية كانت مدينة خلال الحرب. ولأنه لم يكن هناك الشكل الذي يتيح ضمان الأمن لهاتين الدولتين البعيدتين، لذلك أعلن ترومان في ٢ آذار / مارس - ١٩٤٧ مبدأ الذي تتعهد فيه الولايات المتحدة بدعم

«الشعوب الحرّة التي تقاوم محاولات قهر الأقليات المسلحة أو الضغوط الخارجية».

السوفييت اعتبروا مبدأ ترومان هذا محاولة من الولايات المتحدة للزج بنفسها في منطقة من العالم بعيدة عن دائرتها التقليدية. . ولأن الولايات المتحدة لم يكن لديها من الأسباب الدفاعية التي تدعوها - من وجهة نظر السوفييت - إلى التدخل في اليونان وتركيا لذلك اعتبروا أن تحركات أمريكا لها معنى واحد وهو أنها تحركات عدائية.

حَدَّثَ آخر صغير تم على محيط أوروبا في بداية ١٩٤٦. . ففي حديث لوزير الخارجية السوفييتي مولوتوف في شباط/ فبراير من ذلك العام طلب بأن يُسمح للإتحاد السوفييتي بالوصاية على طرابلس - الغرب المستعمرة السابقة لإيطاليا في افريقيا - وقال إن القوى المنتصرة الأخرى قسمت فيما بينها حق الوصاية على دول المحور وإن الاتحاد السوفييتي يشعر بأحقّيته في أن يأخذ نصيبه من الغنيمة.

ولا يدهشنا بالطبع قيام القوى الغربية الأخرى بمعارضة مبادرة السوفييت بشدة، وإسقاط الموضوع بهدوء.

ديبورت يحاول التفسير بأن هذا التناقض في الآراء يعكس اختلافاً أساسياً في إدراك كل من الدول المعنية. فالسوفييت يرون في أنفسهم قوة عالمية يحق لها أي شيء يضمنه هذا الامتياز، في حين أن القوى الغربية تأبى تماماً أن تنزلهم هذه المنزلة. «هذه الحلقة الصغيرة - السوفييت يطلبون والغرب يتخطاهم - أبرزت المسائل العميقة والمزمنة لما يتطلبه السوفييت ويمتنع الغرب عن قبوله كمضامين كاملة للتعبير عن المنزلة الخاصة بوضع الاتحاد السوفييتي كقوة عالمية»^(١٣).

الصين .

لعل أكثر الأحداث أهمية خارج أوروبا كان انتصار الشيوعيين في الحرب الأهلية الصينية في تشرين الأول/ أكتوبر - ١٩٤٩ ، ورغم أن معظم المحللين يوافقون على أن ستالين - على الأرجح - قد شجع الشيوعيين الصينيين على أن يتحركوا ببطء في الفترة ما بين ١٩٤٦ - ١٩٤٩ إلا أن ماو لم يكن راغباً في الاستماع لنصائح الكبح هذه . وانتصار ماو عام ١٩٤٩ لم يدهش الغرب فقط بل - في الغالب - أدهش ستالين أيضاً . وعلى أي حال ، ونتيجة لاجتياح الشيوعيين للصين ، تزايد شعور الغرب « بالتهديد الشيوعي » بعنف . . . وظهر شبح وجود عالم شيوعي - ككتلة واحدة أكثر عدوانية وأكثر نجاحاً - واضحاً كما لم يحدث من قبل . ولكن هذا التصور عن عالم شيوعي ككتلة واحدة متكاملة كان - كما نعلم الآن مما حدث - هو تصور غير دقيق . . . فبالرغم من أن الخصام السوفييتي - الصيني لم يظهر إلا عام ١٩٦٠ إلا أن ارتقاء العلاقات بين ستالين وماو كان قائماً حتى قبل أن تصبح الشيوعية الصينية في السلطة عام ١٩٤٩ . . . أكثر من هذا نجد أن جوزيف بروز تيتو في يوغوسلافيا اصطدم مع ستالين عام ١٩٤٨ . . . مما يظهر أنه كانت هناك - حقاً - شروخ عميقة في الكتلة الشيوعية .

سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية ، الحرب الباردة والاحتواء .

في عام ١٩٤٧ كان الشيوعيون قد أحكموا السيطرة على بولندا وبلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا .
وكانوا قد بدأوا - فوراً - دون أن تواجههم أية مقاومة في السيطرة على تشيكوسلوفاكيا والمجر .
وكانت ألمانيا قد شطرت نفسها - دون رحمة - إلى قسمين عبر

خطوط الشرق والغرب، وكانت الولايات المتحدة - كما سبق وأشرت - قد أعلنت في آذار/ مارس - ١٩٤٧ مبدأ ترومان.

وبالإضافة إلى تلك التقسيمات السياسية، كانت الولايات المتحدة قد بدأت - في فترة ما بعد الحرب - سياسات اقتصادية بدت للسوفييت أنها قد وُضعت خصيصاً لعزل وتهديد الدول الشيوعية في أوروبا.

أهم هذه السياسات كان مشروع مارشال لإعادة بناء وتطوير أوروبا. والمشروع قدمه الوزير الأمريكي جورج - س - مارشال في محاضرة له بجامعة هارفارد في حزيران/ يونيو - ١٩٤٧ ذكر فيها أن سياسة الولايات المتحدة كانت «غير موجهة ضد أي بلد أو نظام ولكنها ضد الجوع والفقر واليأس والبؤس».

صحيح أن كل بلدان أوروبا بما فيها الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه كانت مدعوة للإشتراك، ولكن ربما كانت دعوة مشروع مارشال مراوغة. وعلى أي حال، فقد إتضحت أهداف المشروع عندما أعلن في الكونجرس أن أغلب مصادر تمويل هذا المشروع جاءت من هؤلاء الذين يرونه وسيلة للرد على إحساسهم بالتهديد السوفيتي لأوروبا.

موسكوردت في أيلول/ سبتمبر - من نفس العام على مشروع مارشال بإنشاء مكتب الاستعلامات الشيوعي أو الكومينفورم، تلك المنظمة التي فرض ستالين من خلالها إرادته على دول أوروبا الشرقية والأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية.

وقد رأى أغلب المحللين الأمريكيين والسوفييت أن مشروع مارشال والكومينفورم كانا الحدثين اللذين جسدا تقسيم أوروبا إلى معسكرين متصارعين.

آدم علام كتب في حينه «مع مشروع مارشال أصبح الشكل الحالي

للصراع هو الحرب الباردة، لقد جمد كل من الجانبين نفسه في علاقة عدم صداقة متبادلة»^(١٣).

وطبقاً لرأي ديپورت «قد تكون حدثت هناك حرب أيديولوجية غير معلنة بين نصفي أوروبا وقيادتهما من القوى العظمى.

خط التقسيم المعبر عنه في أوروبا بتلك الأقطار التي شاركت في مشروع مارشال والأخرى التي انضمت إلى الكومينفورم يصدم ويشير في نفس الوقت إلى انقسام رئيسي وتخطيطي يرمي إلى ما هو أبعد من البرامج الفعلية لأي منهما»^(١٤).

كان من الطبيعي أن يعقب تقسيم أوروبا نمو لفكرة الحد من النفوذ السوفييتي وحصره داخل الدائرة التي صاغها - فعلاً - لنفسه.

ففي تموز/ يوليو - ١٩٤٧، وبعد إعلان مبدأ ترومان وبدء العمل في مشروع مارشال، نشر جورج - ف - كينان بإسم مستعار (أكس) في جريدة «الشؤون الخارجية» مقالاً مشهوراً كان يتضمن تحليلاً مناسباً لـ «مصادر سلوك السوفييت». من هذا المقال اشتهر تعبير «الاحتواء» الذي ظل يشكل أحد ملامح سياسة الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفييتي لأربعة عقود تالية.

كينان أكد على أن هناك ثلاثة عوامل أساسية تحكم فكر ستالين ويستخدمها في تشكيله للسياسة الداخلية والخارجية للاتحاد السوفييتي.

أول هذه العوامل: إفتقاد ستالين لوجود أي معارضة له سواء في بلده أو في دول أوروبا الشرقية التي تتحرك في فلكه.

«إنها الآن تكمن في طبيعة المناخ الذهني للقادة السوفييت بنفس القدر الذي تعكس به ملامح أيديولوجيتهم... فغير مسموح بإعلان معارضة رسمية ولا قبول أي تقدير أو عذر بأي شكل من الأشكال»^(١٥).

ثانياً: - صنع السوفييت شعباً على هيئة عدو معتد وعلقوا عليه

أسباب قهرهم الداخلي أو الخارجي . ويرجع كينان للسوفييت «زراعة ما يشبه الخرافة عن معتد غريب لا يرحم»^(١٦) .

ثالثاً: - رغم أن ستالين خلال الأيام الأولى للحرب الباردة لم يكن يستطيع أن يكون متفائلاً بخصوص الاحتمالات الكامنة في علاقة الحرب الأمريكية - السوفييتية إلا أن نظريته العالمية تشكلت من خلال اليقين من حدوث مواجهة بين الاشتراكيين والرأسماليين .

عن وجهة النظر السوفييتية الخاصة «الخلاف الطبيعي بين الاشتراكية والرأسمالية» . كتب كينان :

«رأينا كيف أصبح ذلك الفكر متغلغلاً في الأصول المكونة لسلطة السوفييت وكيف سبب تعقيدات لقادة روسيا كعضو في مجتمع دولي . . إنه يعني انعدام الأمل في أن يتكوّن هناك - على جانب موسكو - أي افتراض مخلص لقيام مجتمع له أهداف تتوسط تلك المنطقة التي بين الاتحاد السوفييتي والأنظمة التي يمكن أن تعتبر رأسمالية»^(١٧) .

كينان كان يرى أن الاتحاد السوفييتي أكثر ضعفاً من الولايات المتحدة وأن «المجتمع السوفييتي يضم داخله أسباب القصور التي ستُضعف - مع مرور الزمن - كامل طاقته الكامنة» . وهو قد توقع - عن حق - سقوط الاقتصاد السوفييتي في النهاية مقابل الصحة والحيوية التي تتوفر للدول الرأسمالية . . وإن هذا الأمر قد يقود الاتحاد السوفييتي تجاه التغيير . . . كما ناقش أيضاً أهمية أن يطور السوفييت اقتصادهم على الأقل ليقدّموا للعالم النامي مثلاً أفضل .

«من الصعب رؤية الطريقة التي يمكن أن يُصحح بها شعب مرهق مُذلّ يعمل تحت مظلة الخوف والإكراه أسباب القصور هذه في زمن مبكر . وما لم تُهزم روسيا سيظل اقتصادها معلولاً ، وستظل أمة واهنة وإن كانت - بشكل معين - قادرة على تصدير حميتها وإشعاع سحر غريب

لحيوية سياستها البدائية.. في نفس الوقت لا تستطيع أن تدعم سلعها المصدرة هذه بأدلة حقيقية تعبر عن القوة المادية والرفاهية»^(١٨).

أسباب القصور الاقتصادي كما أشار كينان «أن سلطة السوفييت تحمل داخلها بذور فنائها... هذه البذور في حالة تفريخ متقدم للغاية»^(١٩). وأن قوة اقتصاد الدول الرأسمالية النسبي قد يقدم للعالم مثلاً يمكن أن يسبب اضمحلال نفوذ الشيوعية، بالرغم مما تنبأ به غريبان الميدان الأحمر بثقة مهذبة وكان له صدى عميق ذو أهمية في طول العالم الشيوعي وعرضه عن الفشل الذي على الولايات المتحدة أن تتجرعه ككساد للاقتصاد المبكر»^(٢٠).

كينان لم ير في ١٩٤٧ أي تهديد عسكري من الاتحاد السوفيتي، لقد كان على علم تام بأنه قد خرج من الحرب العالمية الثانية منهك القوى ولا توجد لديه أي خطط للهجوم على أوروبا الغربية.

التهديد الذي أدركه كينان والأعمال السوفيتية التي اعتقد أن من الواجب «احتواءها» كان لها طبيعة أيديولوجية - سياسية.. فالأحزاب الموالية للشيوعيين كانت نشطة في فرنسا وإيطاليا بعد الحرب بحيث كان في استطاعتها دائماً أن تؤمن لقاداتها عدداً من المقاعد الوزارية.. إضافة إلى أن الاتحاد السوفيتي دعا الشيوعيين للقيام بانتفاضات واضطرابات واسعة في محاولة منه لإحباط تأييد فرنسا وإيطاليا لمشروع مارشال.

في عام ١٩٨٧ شرح كينان خلال مناقشة عن «الاحتواء» وجهة نظره قائلاً: «كان يبدو أن هناك خطر تولي أحزاب شيوعية تابعة لموسكو السلطة في بعض دول أوروبا الكبرى وبالأخص إيطاليا وفرنسا، وكان هذا ممكناً أيضاً في اليابان». ثم أضاف: «لقد شعرت بأن نجاح موسكو في الاستيلاء، عن طريق الدسائس أو الاختراق الأيديولوجي والسياسي، على الحكم في أي من هذه الدول الأوروبية الكبرى أو اليابان سيمثل

هزيمة لنا ولطمة لأمن أمتنا تماثل في خطورتها تماماً ما كان سيحدث لو أن ألمانيا انتصرت في الحرب التي انتهت لتوها»^(٢١).

كينان لم يكن يجادل في كون الاتحاد السوفيتي يرغب في التوسع من أجل أن يعيش، وهو لم يكن يعتقد أن الاحتواء نفسه يمكن أن يقود مباشرة لانحيار السوفييت. ولكنه بالأصح كان يعتقد أن اهتزاز أيديولوجية التوسع السوفيتية سيجعل السوفييت مجبرين على مواجهة تناقضاتهم الداخلية الخاصة، وأن سلطة السوفييت سوف تضعف إذا اختبرت في هذه المواجهة إلى أن تستطيع موسكو تحسين ظرفها الداخلي الخاص.

إن التصريحات والسياسات الأخيرة التي يتبناها القادة السوفييت لأبلغ دليل على صحة إرهافات كينان.

ولكن كينان نفسه يعتقد أن مقالته تم تحريفها، وقت نشرها. فصناع السياسة الأمريكية ضخموا من التهديد العسكري الصادر عن الاتحاد السوفيتي وزادوا من التأكيد على «الاحتواء العسكري». وفي سلسلة من الفهم الخاطيء - الذي أصبح نغمة معتادة الآن في دراساتنا - رأى كل جانب أن أعمال الجانب الآخر كانت معادية وعدوانية. ففي تفسير سوفيتي رسمي للأحداث العالمية فيما بعد الحرب نجد وصفاً لمشروع مارشال على أساس أنه جزء من سياسة الولايات المتحدة «للسيطرة على العالم». «منهج السياسة الأمريكية الجديد يعني العودة إلى أسلوب معاداة السوفييت القديم بهدف تميع نتائج الحرب والضغط لإنشاء عالم تسيطر عليه بريطانيا والولايات المتحدة»^(٢٢).

من جهة أخرى أعلن في البيان التأسيسي للكونمينفورم أن «الأمبريالية» كانت في هجومها تتبع «خطة عامة» من أجل «توسع عالمي»^(٢٣).

بينما نجد أن سفارة الولايات المتحدة في موسكو تنعت بيان الكومينفورم على أساس أنه «بيان حرب سياسية اقتصادية موجهة ضد الولايات

المتحدة وضد أي شيء تقف خلفه الولايات المتحدة فيما يتعلق بشؤون العالم»^(٢٤).

لكن البيان لم يكن في الحقيقة بيان حرب.. فالسوفييت كانوا يرون أنفسهم في جانب المدافع بينما الغرب في جانب المعتدي. حيث نقرأ في نص البيان أن هدف الشيوعيين هو «رصف الصفوف.. لإحباط مشروع العدوان الأمبريالي». وأن الأحزاب الشيوعية يجب «ألا تكون ودودة، وقابلة للخداع»^(٢٥).

هذا الإدراك الخاطيء تأسس بشكل واسع على الفهم الخاطيء «لأيدولوجيا» الجانب الآخر.. فصانعو السياسة في الولايات المتحدة اعتقدوا أن أيدولوجية السوفييت تطلب منهم التوسع العدواني.. وكما ناقشنا من قبل فإن الأيدولوجيين السوفييت - بالتأكيد - توقعوا انتشاراً واسعاً للإشتراكية في العالم ولكنهم لم يوصوا أبداً بتحركات عدوانية للوصول إلى هذا الانتشار.

على أي حال اعتقد الرسمىون في الولايات المتحدة أن السوفييت مضطرون للتوسع بتأثير نظام عقائدي شامل. وكانوا يميلون لرؤية مثل هذا التوسع حيث لا توجد ضرورة لوضعه في الاعتبار.

على الجانب الآخر كان السوفييت يرتابون - بنفس الدرجة - فيما كانوا يعتقدونه مشاريع الولايات المتحدة «للسيطرة على العالم».. إن السوفييت - وفقاً لعقيدتهم - لم يجدوا تفسيراً لتلك الدولة الرأسمالية التي تنفق بلايين الدولارات لمجرد أن تنقذ اقتصاديات بلاد رأسمالية أخرى.. ولأن هذه البلاد ستكون - آجلاً أو عاجلاً - منافسة لها فلا يعقل أن تنشده الولايات المتحدة إعادة بنائها دون أن تربطها بخيوطها.

إذن فأهداف الولايات المتحدة - من وجهة نظر السوفييت - يجب أن تكون عسكرية تهدف إلى إيقاف مكاسب السوفييت واسترداد ما كسبته

موسكو منها. وهكذا رأت موسكو في ثلاث مبادرات أمريكية أخرى ضغطاً اقتصادياً على الاتحاد السوفيتي.

الأولى كانت قرار ترومان، بعد يوم V.E مباشرة، بقطع مساعدة «الإعارة والتأجير» للاتحاد السوفيتي. والثانية كانت الارتداد الواضح للولايات المتحدة عن اتفاقات التعويض من ألمانيا. فقد كان روزفلت قد وافق في يالطا على أن «أساس التفاوض» من أجل التعويض يجب ألا يقل عن عشرين بليون دولار وأن نصف هذا المبلغ تقريباً يجب أن تحصل عليه موسكو، ولكن عندما اجتمعت لجنة التعويضات في حزيران/ يونيو- ١٩٤٥ تراجعت الولايات المتحدة عن موقفها ووصل التحكيم في بوتسدام إلى مبلغ أقل بكثير من توقعات السوفيت. الحادث الثالث عن الضغط الاقتصادي المتصور كان المعاملة غير المعتادة التي عومل بها طلب قرض السوفيت فيما بعد الحرب... فالسوفيت طلبوا قرضاً قيمته ٦ بليون دولار من الولايات المتحدة في بداية ١٩٤٥، وفي أيار/ مايو طلب مولوتوف في واشنطن معرفة مصير الطلب. ولكن لم تصله الإجابة إلا في آب/ أغسطس عندما قيل للسوفيت بأن طلبهم تم تقديمه في غير مكانه وأنه عليهم أن يعيدوا تقديمه لبنك الولايات المتحدة للإستيراد والتصدير.

عندها تقدم السوفيت بطلب قرض قيمته بليون دولار وعرضوا الموضوع ثانياً في اجتماع وزراء الخارجية في كانون الأول/ ديسمبر. ولم يصلهم أي رد شاف.

وفي أول آذار/ مارس - ١٩٤٦ أجابت الوزارة بأن الطلب المقدم في آب/ أغسطس تم تقديمه في مكان خاطيء وأنه من الممكن مناقشة الموضوع الآن^(٣).

أخيراً أسقط الموضوع ولم يحصل السوفيت على القرض أبداً.

تطور ترتيبات أمن الغرب .

رغم أن موسكو شعرت بأن الولايات المتحدة كانت تبغي فرض ضغط اقتصادي على الاتحاد السوفيتي ، إلا أن السوفييت كانوا مهتمين بشدة بتطور سياسة الغرب الأمنية كذلك .

الخطوة الأولى التي تمت نحو تكامل مجهودات الدفاع الأوروبية الغربية - الأمريكية اتخذت في آذار/ مارس - ١٩٤٧ عندما وقع الإنجليز والفرنسيون على اتفاق دنكرك الذي كان أساس الترتيبات الدفاعية التي تمت بعد ذلك بين الدولتين .

كانت بنود الاتفاق في أغلبها موجهة لما كان يراه الطرفان من تهديد ألماني مستقبلي أكثر من تهديد الاتحاد السوفيتي .

وكما ناقشنا سلفاً كانت أحداث ١٩٤٧ - على أي حال - قد وطدت الإنقسام بين الشرق والغرب إلى أقصى مدى . وبدأت تنمو إمكانية التقسيم الدائم لأوروبا، ومع هذا النمو ظهرت أهمية إنعاش إقتصاد أوروبا الغربية . وفي الواقع كان جميع الأوروبيين الغربيين يرون أن على ألمانيا أن تلعب دوراً أساسياً في هذا الانتعاش بنفس الدرجة التي تضمن بها أمن أوروبا الغربية .

في ١٧ آذار/ مارس - ١٩٤٨ تم توسيع إتفاق دنكرك في بروكسل بعد أحداث تشيكوسلوفاكيا . ووقع على اتفاق بروكسل ، إضافة إلى بريطانيا وفرنسا، دول البنيلوكس ، وأصبح موجهاً بوضوح ضد الاتحاد السوفيتي . وحتى في هذا الوقت الذي تم توقيع الاتفاق فيه كان ينظر إليه على أساس أنه يعبد الطريق لضمانة أمريكية لأمن أوروبا الغربية .

وفي تموز/ يوليو - ١٩٤٨ ، أي بعد شهر من تنفيذ حصار برلين ، بدأت المفاوضات لإجراء تحالف رسمي مع الولايات المتحدة .

بعد تسعة أشهر تالية أي في نيسان/ أبريل - ١٩٤٩ وقع اتفاق

حلف شمال الأطلسي كل من كندا والدانمرك وأيسلاند وإيطاليا والبرتغال والولايات المتحدة إضافة إلى الخمسة الأصليين الذين وقعوا اتفاق بروكسل. وفي العام التالي في نيسان/ أبريل - ١٩٥٠ اعتمد مجلس الأمن القومي الأمريكي قراراً يفسر فيه التصرفات السوفيتية على ضوء أكثر وجهات النظر إظلاماً، ونصح ببناء القوة المسلحة الأمريكية بكثافة قبل أن يتمكن السوفيت من امتلاك زمام مبادأة الهجوم على الولايات المتحدة.

وفي هذا القرار المعروف بالرمز السري (ان - اس - سي ٦٨) ذُكر إلى أن موسكو تفكر في «فرض سيطرتها المطلقة على باقي العالم».. الهدف الذي يتطلب «أعلى عزل لأية معارضة مؤثرة لسلطة موسكو». ولتحقيق أهدافهم طبقاً لـ (ان - اس - سي ٦٨) فإن السوفيت سيسعون للتأثير بحيث يتم «تدمير كامل أو اغتصاب وخراب للآلة الحكومية والتشكيلات الاجتماعية في البلاد الخارجة عن نطاق العالم السوفيتي وإحلال أجهزة وتشيكالات تابعة محلها يقودها الكرملين»^(١٧). وقد ظهر قيام النظام الذي يدعمه السوفيت في كوريا الشمالية بالهجوم على النظام المالي لأمريكا في الجنوب، بعد شهرين فقط من نشر (ان - اس - سي ٦٨) أي في شهر حزيران/ يونيو - ١٩٥٠ كما لو أنه تأكيد لصدق التحليلات التي اشتمل عليها هذا القرار. فقد ألجمت طبيعة الهجوم المفاجئة الأمريكيين وأصابتهم بالدهشة. وظهرت كما لو كانت الشكل الجديد لجوهر عدوان الشيوعيين.

بالطبع، ليس هناك أي شك في أن الحرب الكورية كانت تمثل بالتأكيد نموذجاً للعدوان السافر من جانب كوريا الشمالية، وأنها تمت - على الأقل - بموافقة تكتيكية من جوزيف ستالين.. ولكن الهجوم على كوريا الجنوبية لم يكن دليلاً على أنه مقدمة للحرب العالمية الثالثة - كما اعتقد الكثير من الأمريكيين في ذلك الوقت - ولم يكن أيضاً خدعة سوفيتية في آسيا مخططة لكي تسحب القوات الأمريكية بعيداً عن أوروبا.

الحرب الكورية كانت بشكل أو آخر حلقة أخرى من حلقات أخرى من حلقات الحرب الباردة نتجت عن نزاع طبيعي على الحدود السياسية غذته وهيئته الأحكام الخاطئة حول نوايا الطرف الآخر.

وكمثال على ذلك نجد أن الكوريين الشماليين والقادة السوفييت قد وقعوا في خطأ جوهري عندما اعتمدوا على فهمهم الخاطئ لخطاب - يعتبر اليوم مشهوراً - ألقاه الوزير اشيون في كانون الثاني / يناير - ١٩٥٢ أمام أعضاء النادي القومي للصحافة في واشنطن واشتم منه أن الولايات المتحدة قد لا تحمي كوريا الجنوبية في حالة تعرضها للهجوم . . في حين أنه - بلا شك - عندما صرح أو أوري بأن الدفاع عن كوريا الجنوبية في حد ذاته غير هام، كان في الحقيقة يناقش المدى الدفاعي للولايات المتحدة في حالة حدوث حرب عالمية .

الدلائل توحى بأن السوفييت - قد يكونون - اندهشوا لهجوم كوريا الشمالية - على الأقل عند حدوثه - ولردة الفعل الأمريكية .

عندما اجتمع مجلس الأمن للأمم المتحدة في نفس يوم الهجوم الكوري لاتخاذ موقف، لم يكن المندوب السوفيتي موجوداً لمقاطعته جلسات المجلس منذ كانون الثاني / يناير بناء على أوامر حكومته بسبب معارضة الولايات المتحدة وبلاد أخرى لاستبدال مندوب حكومة الصين الوطنية وإحلال ممثل جمهورية الصين الشعبية محله . . وكتيجة لغياب المندوب السوفيتي أصرت الولايات المتحدة على أن تكون توصية المجلس هي اعتبار هجوم كوريا الشمالية «خرقاً للسلام» . . الأمر الذي مهد الطريق لأن يمر قرار تشكيل قوات مسلحة تابعة للأمم المتحدة في كوريا بالإجماع^(٢٨) .

في رأي كينان أنه وللمرة الثانية رأى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أن الآخر يمثل مصدراً للبدء بالعدوان والخطط الهجومية .

ففي واشنطن كانوا يقرأون الحرب الكورية على أساس أنها «بداية اندفاع السوفييت النهائية لقهر العالم». بينما في موسكو اعتبروا رد أمريكا العسكري النشط في مواجهة التحرك السوفيتي المستفز هذا «كتهديد لوضع السوفييت في كل من منشوريا وشرق سيبيريا»^(٢٩).

في نهاية ١٩٥٢ ومع استقرار الحرب الكورية في وضع (كش ملك مات)، كان تكامل نظام الأمن الغربي لا يزال مستمراً تحت شروط جماعة الدفاع الأوروبي (EDC) الذي سمح لألمانيا باستعادة الروح العسكرية على أن تذوب قواتها المسلحة داخل قوات الـ (EDC). أو حسب تصور مخططي الـ (EDC) كان يجب ألا تتواجد قواتها المسلحة القومية المستقلة في أوروبا ويجب أن تذوب كل فرقها داخل البنية العسكرية لـ (EDC).

على أي حال، وبعد شهرين تالين، وطبقاً لشروط إتفاقية باريس في تشرين الأول/ أكتوبر - ١٩٥٤ منحت جمهورية ألمانيا الفيدرالية عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي. وحيثُ - فقط - رأى السوفييت أن عليهم إنشاء منظمة حلف وارسو (WTO) وتم إعلانها في أيار/ مايو - ١٩٥٥.



لم تكن ترتيبات الدفاع عن غرب أوروبا هي المشكلة الوحيدة التي تزعج موسكو، فقد أضيف لها تطوران مرتبطان بسياسة الأمن الأمريكية أثناء فترة الحرب الباردة. الأول ما كان يطلق عليه السوفييت «هوس التحالفات» الأمريكية و«التطويق الرأسمالي». والثاني كان الرغبة الجلية للولايات المتحدة لتطوير الأسلحة والوسائل الاستراتيجية الأخرى التي تتيح لها توجيه «أول ضربة نووية» على الاتحاد السوفيتي.

أعقب توقيع اتفاق حلف شمال الأطلسي سلسلة طويلة من اتفاقات الأمن الثنائية والجماعية سواء من خلال إدارة ترومان أو ايزنهاور.

فعقدت معاهدات دفاع متعددة مع اليابان عام ١٩٥٠

والفلبين ١٩٥١ وكوريا ١٩٥٣ والصين الوطنية ١٩٥٤ ، ومعاهدات أمن مع استراليا ونيوزيلندا (ANZUS) عام ١٩٥١ ، ومع دول أخرى راغبة في جنوب شرق آسيا (SEATO) عام ١٩٥٤ ، واتفاقات ثنائية لمواجهة الهجوم مع إيران وتركيا وباكستان عام ١٩٥٩ .

وفي عهد الرئيس نيكسون عندما تولى السلطة عام ١٩٦٩ كانت الولايات المتحدة طرفاً في اتفاقيات دفاع متبادل ضمت حوالي ٤٣ بلداً^(٣٠).

ولأن مثل هذه الشبكة الممتدة من الاتفاقات - من وجهة نظر السوفييت - لا يمكن أن يكون لها أهداف دفاعية بحتة في حد ذاتها، فإن الاتحاد السوفييتي اعتبر الحركات الأمريكية هذه يجب أن تكون ذات طابع عدائي وعدواني .

ولتأكيد وزيادة حدة هذا التصور السوفييتي كانت الإشارات الغامضة القادمة من واشنطن تفسر في ضوء أسوأ الاحتمالات الممكنة من جانب السوفييت بأن الولايات المتحدة تعد للضربة النووية الأولى على الاتحاد السوفييتي .

ففي مذكرات كانون الثاني / يناير ١٩٤٦ ناقش جنرال ليسلي - ر - جروفر مدير مشروع مناهضة أهمية أن تبادر الولايات المتحدة بالهجوم النووي ضد أي «دولة معتدية» في طريقها للحصول على القنبلة^(٣١).

ومُخطّط الحرب الأمريكي فليت وود أضاف في نهاية ١٩٤٨ «اقترح أنه من الجوهرى أن نسقط كل ترسانة الولايات المتحدة النووية على مدن روسيا في أول شهور الحرب . . وكاختيارات أخرى يمكن أن نشن «حرباً ذرية خاطفة» نستخدم فيها كل قنبلة ذرية أو قاذفة أمريكية في اجتياح شامل في هجمة واحدة»^(٣٢).

والوثيقة (ان - اس - سي ٦٨) المعتمدة من هيئة الأمن القومي

في عام ١٩٥٠ توضح أن «الميزة العسكرية لتنفيذ الهجوم الأولى . . . تتطلب منا أن نكون حذرين من أجل أن نضرب بكامل ثقلنا بمجرد أن نبدأ الهجوم، وإذا كان ممكناً قبل أن تصل إلينا فعلاً موجة الهجوم السوفييتي . . . من الأمور البديهية في الحرب الذرية أن المبادأة والمفاجأة ذات ميزات بالغة الفائدة»^(٣٣).

ومع نهاية عام ١٩٥٠ إقترح وزير البحرية فرانسيس ماتشو أن يصبح الأمريكيان أول «المهاجمين من أجل السلام»^(٣٤).

نهاية الحقبة الستالينية.

من الواضح أن السوفييت حققوا تقدماً كبيراً خلال الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية ووفاة جوزيف ستالين في آذار/ مارس - ١٩٥٣، فالصين ودول شرق أوروبا أصبحت شيوعية، وروسيا - بقليل من الشك - حققت مكانتها كقوة عالمية حقيقية.

ولكن، فيما عدا القليل، كانت محاولات ستالين لتقوية الأمن السوفييتي - بلا جدال - تقابل بعمل مضاد. فحصار برلين ٤٩ - ١٩٤٨ زاد من قوة دعم الغرب - بالتأكيد - لإنشاء ألمانيا الغربية وإقامة التحالف الغربي المضاد للسوفييت، وإصدار قرار إعادة تسليح ألمانيا داخل هذا التحالف. كذلك برّرت الحرب الكورية وعجلت في إعادة تسليح ألمانيا، وأمدت الولايات المتحدة بالمبررات لزيادة الإنفاق على الدفاع غير المحدود بعد الموافقة على وثيقة (ان - اس - سي ٦٨). فإذا كان ستالين قد فكر في إعاقة أو تأجيل إعادة تسليح ألمانيا وانضمامها لنظام الأمن الأوروبي - وهناك العديد من الأدلة على أنه كان يصبو لأن يفعل هذا بالتحديد - لخربت سياسته أهدافه.

إضافة إلى ذلك كانت الطريقة التي يتصرف بها السوفييت - والخاصة جداً بهم - خلال الفترة الستالينية تزيد من ريبة الغرب، بحيث نجد أن كينان

كتب: - «ذلك التصرف ظل يتسم في كل الأوقات - بدرجة أو بأخرى - من ملامح عدم احترام الصدق.. أو التتره عن الخطأ، كان مفرطاً في التكتّم، مفرطاً في التسليح، لا يرحم من يحكمه أو من يتبعه من شعوب، وكابحاً للعمل السياسي في بلده، بحيث اضطر لإثارة نفور واستياء الفكر الأمريكي. وهكذا غذى ودعم الصورة المشوهة لروسيا السوفييتية»^(٣٥).

بعد وفاة ستالين اتجهت القيادة الجديدة نحو تحسين صورتها وعلاقاتها مع الغرب، و«في الحال» صرح جورجي مالنيكوف السكرتير الأول في ١٥ آذار/ مارس - ١٩٥٣ بأنه «لا يوجد فيما يخص علاقاتنا مع كل الدول أي موضوعات تثير النزاع أو غير قابلة للحل تعصى على أن يفصل فيها بوسائل سلمية على أساس الاتفاق المتبادل مع الدول المعنية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية».

وفي ٢٦ آذار/ مارس، ردد أندريه جروميكوف في الولايات المتحدة نفس النغمة، وطلبت موسكو الإسراع في برامج التفاوض حول مسألة الهدنة الكورية وتم التوقيع عليها - في النهاية - في شهر آب/ أغسطس^(٣٦). وفي نفس هذا الشهر عدّد مالنيكوف في حديث له الخطوات التي اتُخذت مؤخراً بواسطة الحكومة السوفييتية لتخفيف حدة التوتر العالمي.

وقد وصف «علام» هذا الحديث بقوله ان مالنيكوف كان قادراً على تقديم أدلة مقنعة بأن السوفييت يتبعون فلسفة جديدة تجاه العلاقات العالمية.

«فالحكومة السوفييتية كفت عن مطالباتها الإقليمية في تركيا، ومدت يد الصداقة لتركيا واليونان، وأعادت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وتبادلت السفراء مع يوغوسلافيا واليونان، وتكلم مالنيكوف عن الهند بإطراء، وقدم صورة للصداقة مع اليابان بمجرد أن حررت نفسها من الوصاية الأمريكية، وأثنى على الرأي العام البريطاني»^(٣٧). وهو دليل آخر على تعديل الفلسفة السوفييتية تجاه السياسة الخارجية.

في أيار/ مايو - ١٩٥٥ فعلت القيادة السوفيتية ما كان يعتبره عدد من المراقبين مستحيلاً. لقد وقَّعت موسكو معاهدة سلام مع النمسا كان نتيجتها الانسحاب الكامل لكل القوات الغربية وحياد النمسا المطلق.

يتفق العديد من المخللين على أن السوفييت قبلوا سحب قواتهم كوسيلة لإغراء شرق وغرب ألمانيا على الوحدة والحياد والذي كان ممكناً في بلدهما.

ولكن إذا كان هذا هو هدف السوفييت وقتئذٍ فإن عملية تسليح غرب ألمانيا ودمجها داخل بنية الدفاع الغربي - والتي قطعت شوطاً طويلاً - جعلت إمكانية تحقيق هذا الهدف غير واقعية^(٣٨).

السوفييت - فيما عدا القليل - ساروا مسافة طويلة تجاه نبذ الأسس الستالينية للسياسة الخارجية.. لقد بدوا كما لو كانوا يؤمنون بإمكانية الحلول التعاونية للمشاكل، وإنهم قد وعوا أن كفالة حلها من طرف واحد يمكن أن يتم في بعض الأحيان بتكلفة عالية أكثر من أن يكون مفيداً.

على أي حال، اعتقد العديد من المراقبين بسبب الهدوء النسبي على الساحة العالمية والفلسفة السوفيتية الجديدة تجاه العلاقات العالمية أن عام ١٩٥٥ قد يشير إلى ظهور فجر حقبة جديدة في العلاقات الأمريكية السوفيتية. وبدا لهم أن «المشاعر الطيبة التي نتجت عن اجتماع قمة الأربعة الكبار في تموز/ يوليو - ١٩٥٥ - والتي يطلق عليها روح جينيف - قد تمنح الأعوام القادمة تفاؤلاً.

_____الفصل الثاني_____

تطور علاقات الشرق والغرب

فيما بين ١٩٥٥ - ١٩٨٥

أرسى الإنسحاب السوفييتي من النمسا - في النهاية - الخطوط العامة لشكل أوروبا ما بعد الحرب - وكما سبق أن ذكرت - بدا كما لو كانت السياسة العالمية على أبواب فترة هدوء.

وعلى أي حال، سوف يُظهر هذا الفصل أن الاتحاد السوفييتي لم يتحرك بعدوانية خلال العقود الثلاثة التالية لعام ١٩٥٥ إلا عندما تصور أن هناك تهديدات لأمنه، أو عندما لاحت له فرصة توسع ذات تكلفة منخفضة. أما عندما تختفي التهديدات والفرص فكان الاتحاد السوفييتي يميل لأن يتصرف بنوع من السلبية تجاه الأحداث العالمية.

خروتشوف، أوروبا الشرقية والسويس.

رغم أن علاقة الاتحاد السوفييتي وأمريكا في عام ١٩٥٥ كانت لا تزال تحكمها - دون شك - أفكار الحرب الباردة، إلا أنه بدا أنه بعد وفاة ستالين - ١٩٥٣ - حدثت حالة من الاسترخاء للتوتر، ثم تحسنت العلاقات بعد مؤتمر الأقطاب الأربعة الذي عقد في جنيف في تموز/ يوليو - ١٩٥٥. وقد كان أول وأهم الأحداث التي حركت العلاقات الأمريكية - السوفيتية في فترة ما بعد القمة ما حدث في

شباط / فبراير ١٩٥٦ عندما ألقى نيكيتا خروتشوف خطابين شهيرين أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي اخترق فيهما المناطق المحظورة بثلاثة تجديدات.. الأول - بالطبع - كان تحطيمه وفضحه لشراسة وإجرام جوزيف ستالين، والثاني إبرازه لمشروع الأيديولوجية الجديدة على أن الحرب بين الرأسماليين والاشتراكيين لم تعد «حتمية لا مفر منها» وناقش أن «التواجد السلمي» اللينيني الذي كان محاولة تكتيكية مؤقتة للتواجد قد يصبح ملمحاً دائماً للسياسة السوفيتية الخارجية، والثالث كان دفاعه عن «الطرق القومية المنفصلة للإشتراكية». نابذاً متطلبات المرحلة الستالينية المبكرة التي كانت تؤكد على طاعة أوروبا الشرقية العمياء.

كل واحد من هذه التجديدات كان له وقع شديد على أحزاب العالم الشيوعية. لقد كان تأثير الخطابين - كما قال آدم علام - على الدول الشيوعية الأخرى «التفتت».. ووضعها في مهب الريح» «لقد تم تدريب كل قائد.. لكل دولة اشتراكية تحت خرافة كل السلطة لستالين ويجيء خروتشوف بضربة واحدة لا ليقتل ستالين من ستائر عصمته فقط ولكن ليجعله يبدو كما لو كان سفاحاً معتوهاً جباناً».

نتج عن هذا أن أصبحت شرعية دول أوروبا الشرقية وقادتها - التي فرضها ستالين - مهددة بشكل خطير، وانفجرت على الفور الاضطرابات وأحداث والشغب، أما أكثر بلدان سببا إزعاجاً - من وجهة نظر السوفييت - فقد كانا بولندا والمجر. ففي بولندا أخرج خروتشوف قائداً بولندياً سابقاً من السجن ووضعته على قمة الحزب لتهدئة الشعب. واستطاع والديسلو جومولكا هذا أن يتحكم بنجاح في وقف الشغب؛ وفي صيف نهاية ١٩٥٦ كان قادراً على تحقيق ثلاثة أهداف كان كل منها ضرورياً لوقف غزو السوفييت.. لقد حافظ على أن تكون سلطة التحكم في الأحداث بيد الحزب الشيوعي وأكد التحالف السوفيتي البولندي

وأبقى على ولاء شعب بولندا لقادته.

ولا يتضح مدى صعوبة إنجازات جومولكا إلا من حقيقة عدم قدرة القيادة المجرية الكاملة على تحقيق أي من تلك الأهداف الحيوية الثلاثة.

وفي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر - ١٩٥٦ وكرد فعل لضغوط شعبية عديدة أعلن رئيس وزراء المجر أمري - ناجي أن المجر يجب ألا تستمر دولة الحزب الواحد ويجب أن تعلن حيادها وتترك حلف وارسو.

وفي ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر وجهت موسكو هجوماً عسكرياً كثيفاً على بودابست ومدن مجرية أخرى وسحقت الانتفاضة بواسطة الدبابات السوفيتية ونصبت ألعبتها جانوز كادار على رأس الحزب المجري.

وقبل عام ١٩٥٦، بسنوات عديدة أظهرت الولايات المتحدة بوضوح نواياها في السعي لاغتنام فرص مساعدة تلك الدول الشيوعية التي تبغي أن تنأى بنفسها عن موسكو أو حتى تلفظ أنظمتها الشيوعية.

الاتحاد السوفيتي - على الأقل أثناء صياغته المبكرة - أخذ مثل هذا الأمر بمنتهى الجدية وكمثال سنأخذ هدف الولايات المتحدة المعلن عن أحداث «ارتداد» للشيوعية.

تضمنت وثيقة «ان. اس. سي». في عام ١٩٤٩ أن على الولايات المتحدة أن تسعى من أجل «زيادة التأكيد على الهجوم لنعرف هل بإمكاننا ألا نسمح بالمزيد - أو على الأقل اختزال - النفوذ السوفيتي المتسلط على دول أوروبا الشرقية التابعة»^(١).

التهديد كان مكشوفاً، وكالطبل الأجوف، خصوصاً عندما فشل الغرب في تقديم أي دعم للإنفاضة الرئيسية لألمانيا الشرقية عام ١٩٥٣، أو لأحداث بولندا والمجر عام ١٩٥٦. وفي الحقيقة من الصعب تصور أنه كان من الفطنة أو التوافق مع الأحداث أن يتم رد عسكري أمريكي في عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٦.. لقد كان على الأرجح من غير الممكن إنجاز

عقيدة «الارتداد» هذه . وإن كان من المحتمل أن يكون عدم الرد الأمريكي عام ١٩٥٣ قد زود القادة السوفييت بجسارة أكبر - إلى حد ما - عند معالجتهم لأزمة المجر عام ١٩٥٦ .

بنفس الشكل أدى عدم قدرة القوة الغربية على احتواء الكثير من الارتدادات القليلة ومدرعات السوفييت عام ١٩٥٦ إلى أن تسيطر الدبابات على التفكير السوفييتي خلال الإعداد لغزو تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ .

الغرب أدان الاتحاد السوفييتي لغزو المجر، ولكن في نفس الوقت ورغم هذه الإدانة كانت بريطانيا وفرنسا تتعاونان مع إسرائيل لغزو مصر .

ففي ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر - ١٩٥٦ هاجمت إسرائيل مصر . . وانضم البريطانيون والفرنسيون - بناءً على مخطط مسبق - إلى القتال في محاولة لإعادة السيطرة على إدارة السويس التي أممها جمال عبد الناصر في تموز / يوليو - ١٩٥٦ . . وبدأ إنزال القوات البريطانية والفرنسية على الأرض المصرية في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر . . ولكن . . في اليوم التالي ضغط الرئيس ايزنهاور بشدة لإجبار الدولتين على وقف عملياتهما .

وفي النهاية . . واجهت العملية فشلاً غير محدد . . نتج عنه . . إغلاق القناة وتخريب منشآت البترول المملوكة للغرب وهوت مكانة وقوة بريطانيا وفرنسا في المنطقة . . . أكثر من هذا ساهمت هذه العملية - بشكل غير مقصود - في تغطية عملية السوفييت في المجر . وقد غذت أحداث قناة السويس، القومية العربية، ومال الكثير من الدول العربية لأن ينسب فشل عملية البريطانيين والفرنسيين لا للضغط الأمريكي وإنما للتهديد النووي السوفييتي الذي أبرزوه في موسكو بعد أن كانت العملية في طريقها للتصفية .

هذا المزج بين القومية العربية وصعود مكانة السوفييت في المنطقة أدى إلى إعلان مبدأ ايزنهاور في كانون الثاني / يناير - ١٩٥٧ حيث أخذ

المبدأ شكل قرار من الكونجرس يعد بمساعدة عسكرية واقتصادية أمريكية لأي بلد يرغب فيها من أجل «تأمين وحماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لمثل هذه البلاد - الراغبة في مثل هذه المساعدة - ضد العدوان العسكري السافر من أي بلد تحكمه الشيوعية العالمية»^(٣).

ولقد أدت تهديدات ملحوظة لمثل هذا العدوان إلى زيادة شحنات الأسلحة للأردن وسوريا خلال الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ولهبوط البحرية الأمريكية في لبنان عام ١٩٥٨.

التوتر في الأعوام ١٩٥٨ - ١٩٦٠.

استمر تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اعتباراً من تشرين الأول/ أكتوبر - ١٩٥٧، عندما أصبح الاتحاد السوفيتي أول دولة تستطيع إطلاق قمر صناعي. لقد كان الأمريكيان يعتبرون - لفترة طويلة - أن الاتحاد السوفيتي متخلف في المجال التكنولوجي وغير قادر على تقديم أي إنجازات هامة في العلوم والهندسة.

وجاء إطلاق سبوتنيك ليغير بين عشية وضحاها من هذا التحامل، ويحل محله زيادة الخوف من نوايا السوفييت وقدراتهم.

لقد جرب السوفييت عام ١٩٤٩ أولى قنابلهم الذرية، وبعد ذلك بأربع سنوات فجروا القنبلة الهيدروجينية.. فإذا كانوا اليوم قادرين على إطلاق قمر صناعي فمعنى هذا - في واشنطن - أنهم يستطيعون بنفس درجة السهولة إطلاق قذائف صاروخية عابرة للقارات من نوع (اي. سي. بي. ام) موجهة للولايات المتحدة.

استمرت المواجهة والتوتر عام ١٩٥٨، وفي آب/ أغسطس بدأت الصين الشعبية بقصف ثقيل لجزيرتين في مضيق تايوان «كيجوي وماتسو». وربما كان الهدف من القصف تقليص الالتزام الأمريكي بالدفاع عن

تايوان أو لتستخلص الصين لنفسها التزاماً أمنياً مماثلاً من الاتحاد السوفيتي . . عموماً . . لم يتحقق إلا الهدف الأخير فقط وتوقف القصف في تشرين الثاني / نوفمبر .

إحدى النتائج غير الموفقة التي ترتبت على أزمة مضيق تايوان عام ١٩٥٨ - والأزمات السابقة ١٩٥٥ - أن التهديد النووي الضمني الذي زاولته الولايات المتحدة على الصين غير النووية تسبب في أن تسرع الصين برنامجها النووي الخاص .

إن تاريخ البرامج النووية في دول مثل الصين والهند وباكستان، وحتى فرنسا، جاء نتيجة زيادة التهديد النووي للدول غير النووية بحيث أصبح دافعاً لها لامتلاك أسلحة نووية^(٤) .

وبمجرد أن هدأت أزمة مضيق تايوان فجر السوفييت في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر أزمة جديدة حول برلين عندما أرسلت موسكو مذكرة دبلوماسية للدول الغربية في برلين .

المذكرة أوضحت أن الاتحاد السوفيتي غير راض عن الوضع «غير الطبيعي» لبرلين الغربية ويقترح أن تنهي القوات الغربية احتلالها .

فإذا لم يتم الإتفاق على تحويل برلين الغربية إلى مدينة حرة منزوعة السلاح خلال ستة أشهر فان موسكو - كما جاء في المذكرة - قد وطدت العزم على أن تحيل جميع حقوقها في برلين لألمانيا الشرقية وستسمح لها بالسيطرة على كل طرق الاقتراب من برلين الغربية .

في الأساس كانت موسكو تحاول أن تدفع دول الغرب إما لأن تعترف بألمانيا الشرقية خلال ستة أشهر أو تنسحب من برلين الغربية . . فإذا أخفقت الدول الغربية في تحقيق أي منهما، فإن المذكرة توضح أن برلين الغربية سيعاد حصارها، وأية محاولة لكسر الحصار ستعتبر إعلاناً للحرب على الإتحاد السوفيتي^(٥) .

في النهاية، وبعد سلسلة من الاجتماعات لوزراء الخارجية تراجع السوفييت عن تاريخ نهاية المهلة، ولكن استمروا في الضغط من أجل الحصول على اعتراف غربي بألمانيا الشرقية.

وفي عام ١٩٦٠ أصبح النزاع الصيني - السوفيتي معلناً بعد أن ظل طويلاً خلف الستار. وكان الحدث الأول الذي صعدته الصينيون يدور حول المراجعة الأيديولوجية التي قدمها خروتشوف فيما يخص مسألة تجنب الحرب مع الرأسماليين.

لقد تصور الصينيون أن خروتشوف قد أفلس بإعلانه أن الحرب يمكن تجنبها. وفي مقالة مشهورة كتبت في نيسان/ أبريل - ١٩٦٠ فصح الصينيون خروتشوف عندما أكدوا «نحن نعتقد في الصحة المطلقة للأفكار اللينينية: «إن الحرب قادمة لا يمكن تجنبها، فهي نتاج لأنظمة الاستغلال، وإن النظام الأمبريالي هو مصدر الحروب الحديثة. وحتى تنتهي الطبقات الاستغلالية والنظم الأمبريالية فسيحدث حروب من نوع ما»^(٣).

ماو أبلغ خروتشوف أن الصينيين قد يرحبون حتى بالحرب النووية وأنه مهما كان الشكل الذي سيدور به القتال فإن مئات الملايين منهم سيكونون قادرين على البقاء.

إحدى النتائج غير السارة التي نتجت عن الصراع الصيني - السوفيتي كانت قلق خروتشوف الدائم من أن يكون مسالماً أكثر من اللازم تجاه الغرب. وكان الصينيون ينتقدون بعنف أي تحرك سوفيتي يظهر منه أنه يقلل من فرص الثورة الاشتراكية العالمية، ويصفونه بضعف الإرادة والخطورة.

لهذا بدت دبلوماسية خروتشوف كما لو كانت مصابة بالشيذوفانيا أو الازدواجية، ولم تواجه الدبلوماسية السوفيتية اهتمامها الرئيسيين - الولايات المتحدة والصين - بسياسة ثابتة أبداً.

بعد أن انتشر النزاع الصيني - السوفيتي بعشرة أيام فقط واجه

خروتشوف أزمة أخرى.. وقد جاءت الأزمة هذه المرة من الولايات المتحدة. ففي أول أيار/ مايو- ١٩٦٠ نجح السوفييت أخيراً في إسقاط طائرة الاستطلاع الأمريكية U2 التي كانت تخترق بأمان كامل المجال الجوي السوفييتي لسنين. فتكنولوجيا الدفاع الجوي السوفييتي لم تكن قد تطورت بالقدر الكافي لإسقاط طائرات تجسس الأجواء العليا. وفي عام ١٩٦٠ تطورت التكنولوجيا وأسقطت الطائرة من الجو بقائدها فرانسيس جاري باور.

أعلن خروتشوف فوراً أن السوفييت أسقطوا الطائرة، ولكنه أخفى جزءاً من الحقيقة، وهو أنه قد تم أيضاً القبض على الطيار وأدوات تصويره.

ولأن طياري U2 لديهم تعليمات بتدمير طائراتهم عند أول علامة للخطر، ولأن خبراء الولايات المتحدة شكّوا في إمكانية أن يعيش الطيار بعد إسقاط U2، لذلك أعلنت السلطات الأمريكية بثقة وبدون أي خوف من الوقوع في الخطأ أن الطائرة كانت مخصصة لأبحاث الطقس.

حينئذٍ فقط كشف خروتشوف الحجاب عن أن السوفييت قد قبضوا على الطيار وأن الأدلة التي بين أيديهم تدل على أن الطائرة ذات إمكانيات تجسسية.

وبالتالي اعترفت الإدارة الأمريكية بكامل قدرات الطائرة U2 واستطلاعها للإتحاد السوفييتي، وبحركة غير مسبقة اعترفت على الملأ أن الرئيس ايزنهاور قد أجاز عملية التجسس.

ورغم أن خروتشوف كان يود أن يربك الرئيس، وبذلك يجهز الموقف الأمريكي ليصبح أكثر مرونة في اجتماع قمة شهر أيار/ مايو التالي، إلا أن الرئيس لم يكن مستعداً للإعتذار عن مهمة الـ U2 وأجهض بذلك اجتماع القمة.

سنوات كنيدي وجونسون .

بعد سنتين تاليتين شهد العام الأول لإدارة كنيدي العديد من أشد حلقات التوتر في تاريخ العلاقات الأمريكية - السوفيتية .

لقد كان أسلوب دبلوماسية السوفييت تجاه الولايات المتحدة هو نفس الأسلوب الذي انتهجه مبكراً خروتشوف واتسم بالشيذو فرانيا بحيث يجمع بين العداء وعروض تخفيف التوتر .

بعد عملية خليج الخنازير في نيسان / أبريل - ١٩٦١ شتم خروتشوف الرئيس كنيدي وفي نفس الوقت حاول مصالحته، وهكذا . فبينما نجد أنه يؤكد في رسالته للرئيس على أن : « أعمال قطاع الطرق هذه لا يمكنها إنقاذ نظامك » . نجد أنه يضيف بعد ذلك « نحن نرجو أن نبني مع الولايات المتحدة علاقة على أساس أن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة - أكبر قوتين عظميين في العالم - يجب أن يوقفا صلصلة السيوف ويضعها في المقدمة صالح قوتها العسكرية والاقتصادية »^(١) .

في الشهر التالي ١٢ أيار / مايو - رد خروتشوف على رسالة أرسلها له كنيدي في شباط / فبراير، ووافق في الرد على عقد لقاء قمة في فيينا . . في اللقاء الذي تم في حزيران / يونيو كان من الواضح أن هدف خروتشوف إرهاب الرئيس الجديد، فقد أحيا موضوع برلين الغربية مع التهديد بتوقيع معاهدة سلام مع ألمانيا الشرقية في كانون الأول / ديسمبر . ثم وضع خروتشوف أن أي إتفاق غربي على الطرق المؤدية للمدينة يجب أن يتم التفاوض عليه بعد ذلك مع الألمان الشرقيين .

مرة أخرى كان خروتشوف - مثل ستالين - يحاول جسّ النبض ليرى ما إذا كان قادراً على زحزحة الدول الغربية الكبرى من برلين الغربية بالتهديد بقطع وسائل الاتصال المؤدية للمدينة . فإذا لم يستطع فمن المحتمل أن يكون راضياً بسلسلة تهديداته هذه ليثبت الحدود في أوروبا ما بعد الحرب .

اعتقد خروتشوف أن الغرب قد لا يبذل جهداً ذا أهمية في مقاومة كامل الضغط السوفييتي .

بدأ الضغط عندما ألقت الطائرات السوفييتية في الممرات الهوائية التي تربط برلين الغربية بأوروبا الغربية بقطع صغيرة من الفضلات المعدنية ذات القدرة العالية على الانعكاس .

ولأن هذه الفضلات أعاقت الملاحة الجوية، وبالتالي تموين المدينة عن طريق الجو فإن الناتو «حلف شمال الأطلسي» أجاب على ذلك بزيادة عدد القوافل البرية المخصصة لخدمة برلين الغربية، تلك القوافل كان عليها أن تمر مرور «ترانزيت» من أراضي ألمانيا الشرقية لتصل المدينة .

وعندما أمر السوفييت الألمان الشرقيين بأن يوقفوها ويفتشوا حمولاتها، زود الناتو قوافله بحراسة مسلحة مجهزة تماماً لاستخدام القوة واقتحام حرس الحدود .

في النهاية واجهت قوات الناتو المسلحة مدرعات حلف وارسو، بينما أعلن خروتشوف أن القوات السوفييتية ستحشد على حدود ألمانيا الغربية في حالة حدوث أي تطورات خطيرة^(٨) .

في نفس الوقت وبعد مضي ثلاثة شهور على تهديد خروتشوف في اجتماع قمة أيار/ مايو كان يجري إنشاء - رمز تقسيم برلين - سورها الذي اكتمل إنشاؤه في ٣١ آب/ أغسطس هو ودفاعات أخرى بطول حدود ألمانيا الشرقية لإيقاف نزيف هجرة مواطني ألمانيا الشرقية للغرب . . وفي الوقت الذي تم فيه إنشاء الحائط هرب أكثر من ثلاثة ملايين مواطن، العديد منهم من الشباب الأعضاء الأكثر إنتاجاً في مجتمعهم .

في نهاية آب/ أغسطس - ١٩٦١ تقدم الضغط السوفييتي عندما عادت موسكو لاستكمال برنامجها للاختبار الجوي للأسلحة النووية الذي أوقفته في عام ١٩٥٨، واستمرت في الاختبارات لمدة شهرين كان الحدث

الأكبر فيهما تفجير واحدة من أكبر القنابل الذرية التي لم يسبق اختبار مثلها .
على أي حال تقهقر السوفييت مرة أخرى عن خط النهاية في مواجهة
التصميم الأمريكي . ففي اجتماع المؤتمر العام للحزب الشيوعي الثاني
والعشرين في شهر تشرين الأول / أكتوبر أعلن خروتشوف «نحن لا نصرّ
على أن يكون موعد عقد معاهدة السلام في ٣١ كانون
الأول / ديسمبر - ١٩٦١ بالتحديد . . . ما يهمنا في الأساس هو إقرار
الموضوع ، تصفية مخلفات الحرب وتوقيع معاهدة سلام مع ألمانيا . هذا هو
الأمر الأكثر أهمية ، وتلك هي المشكلة الرئيسية»^(٩) .

وفي الواقع ، بمجرد أن أدرك خروتشوف أن الولايات المتحدة لن
تخفض من تواجدها في برلين أصبح أقصى ما يرجوه هو توقيع معاهدة سلام
يبقي الحال على ما هو عليه في ألمانيا وفي أوروبا ككل .

الفترة الزمنية الوحيدة التي كانت أكثر خطورة خلال حقبة ما بعد
الحرب بدأت بعد عام ، في تشرين الأول / أكتوبر - ١٩٦٢ . عندما
اكتشف في الخامس عشر منه وجود صواريخ سوفيتية متوسطة المدى ذات
رؤوس ذرية في كوبا .

وفي الثامن عشر من هذا الشهر عقد الرئيس اجتماعاً مطولاً مع وزير
الخارجية جروميكو أنكر فيه ارتباط نشاط السوفييت في كوبا - بأي شكل -
بأعمال عدوانية موجهة ضد الولايات المتحدة . . ونحن نعلم أن هذا غير
صحيح . . خلال نفس الوقت إدعى كل من أناتولي دوبرنين السفير
السوفيتي لدى الولايات المتحدة وفالرين زورين مندوبهم في الأمم
المتحدة بأنه لا وجود لأي صواريخ عدوانية في كوبا .

في ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر تم إعلان الاكتشاف على الملأ
مصحوباً بصور التقطتها U2 لقواعد الصواريخ ، وفي نفس الوقت تم فرض
حصار أمريكي حول كوبا هدفه منع وصول مزيد من شحنات المواد
العسكرية لها .

كان رد الفعل السوفيتي في اليوم التالي التهديد: فلقد وضع وزير الدفاع صواريخه وقاذفات قنابله وقواته البحرية في وضع الاستعداد وألغى كل الإجازات. كما وُضعت قوات حلف وارسو أيضاً في وضع الاستعداد.

بعد خمسة أيام، أي في صباح الأحد ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر وصلتنا رسالة من موسكو بأنها وافقت على إزالة الصواريخ وأن الأطقم ستكون خلال ساعات قليلة في المواقع لفكها.

ربما لم يصل العالم أبداً إلى حافة إطلاق عقاب كارثة نووية مثلما حدث خلال الأيام الثلاثة عشر لأزمة الصواريخ الكوبية.

وكما سوفؤكد بعد ذلك، أقنعت التجربة قيادات كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بمدى ما يتضمنه امتلاك أسلحة نووية من خطر.

وهكذا بدأت كل من الدولتين بالتأكيد على أهمية التعاون وفهم مسببات السلام المتبادل. ففي حزيران/ يونيو - ١٩٦٣ ألقى الرئيس كينيدي خطاباً في جامعة أمريكية بواشنطن يعتبر حداً فاصلاً بين مرحلتين قدم فيه الخطوط العامة لمبرراته ببذل جهد لتخفيف حدة التوتر مع الاتحاد السوفيتي. . . وما جاء بهذا الخطاب ما زال مناسباً بنفس الدرجة للموقف اليوم بعد مرور خمسة وعشرين عاماً عليه:

«التاريخ يعلمنا أن عداوة الشعوب وكذلك الأفراد لا تدوم للأبد. . . ومهما بدا ثبات ما نرغب وما نكره فحركة مد وجذر الزمن والأحداث تجلب معها تغيرات كثيرة مثيرة للدهشة في علاقات الأمم وجيرانها. . . .

كلانا يوجه من أجل التسليح قدراً هائلاً من الأموال كان من الأفضل أن توجه لمجابهة الجهل والفقر والمرض.

وكلانا أصبح أسيراً للدائرة مفرغة خطيرة ينمو فيها الشك على جانب لينتج عنه شكوك وأسلحة جديدة على الجانب الآخر لينجم عنها أسلحة مضادة. . . .

إن إتفاقات الإنهاء لهذا (الحد من التسليح) ستكون في صالح الاتحاد السوفيتي بنفس القدر الذي ستكون فيه لصالحنا... وحتى أكثر الدول عدوانية يمكن الاعتماد على قبولها والتزامها بما في تلك التعهدات - الإلتزام بالتعهدات فقط - إذا كانت في صالحها.

لذلك نحن مطالبون بالمواظبة على البحث عن السلام، على أمل حدوث تغيرات بناءة داخل الكتلة الشيوعية قد تجلب معها الوصول إلى حلول تبدو الآن بعيدة المنال... وهكذا يجب أن نسوس أمورنا بشكل ما بحيث تصبح في صالح الشيوعيين ليوافقوا على سلام حقيقي»^(١٠).

بعد ستة أسابيع فقط من خطاب كنيدي وفي ٢٥ تموز/ يوليو - ١٩٦٣ وقع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى على ميثاق تحريم الاختبارات النووية المحدودة واتفقوا على عدم إجراء تجارب لأسلحة نووية في الجو أو تحت الماء أو في الفضاء...

وقد استكمل الرئيس جونسون مجهودات كنيدي في دعم عوامل التعاون في علاقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي: «لقد وصلنا لمرحلة التعمد على التعاون السلمي». هكذا قال جونسون في رسالة موجهة للشعب السوفيتي في أيلول/ سبتمبر - ١٩٦٦، وأكد على ما تم إنجازه في كلا البلدين للصالح العام وتجنب الحرب والقدر غير المسبوق الذي وصلت إليه علاقات الصداقة بين الشعبين»^(١١).

ومن بين الأعمال التي تحققت بنجاح من خلال التعاون في أعوام كنيدي وجونسون إتفاقية حياد لاوس عام ١٩٦٢، وإتفاق إنشاء خط إتصال مباشر دائم بين موسكو وواشنطن عام ١٩٦٣ (الخط الساخن)، وإتفاق الاستخدام السلمي لقارة انتركتيك، ومعاهدة وقف سباق التسلح النووي عام ١٩٦٨.

وعلاوة على ذلك نجد أن عملية الحد من الأسلحة الاستراتيجية

(SALT) بدأت خلال رئاسة جونسون . . ففي كانون الأول/ يناير - ١٩٦٧ كتب جونسون لرئيس الوزراء السوفيتي كوسيجين يقترح إجراء لقاء ثنائي لمناقشة مسألة الحد من أسلحة الهجوم الاستراتيجية وأنظمة الدفاع.

وفي ٢ آذار/ مارس أعلن جونسون أن كوسيجين قد أجاب على خطابه ووافق على عقد محادثات أمريكية سوفيتية لتحديد «طرق الحد من سباق التسلح بالنسبة للصواريخ الهجومية والدفاعية النووية». وبعد بدايات صورية عديدة أشار وزير الخارجية السوفيتي جروميكو في حزيران/ يونيو - ١٩٦٨ عن رغبة السوفيت في بدء المفاوضات. ففي خطاب له أمام جمع من كبار السوفيت قال جروميكو:

- «واحدة من المسائل غير المطروقة في موضوع نزع السلاح هي البحث عن فهم موحد لحدود متبادلة وخطوات تخفيض حجم العبوات الاستراتيجية لنقل الأسلحة النووية - هجومية ودفاعية - بما في ذلك مضادات الصواريخ. والحكومة السوفيتية مستعدة لتبادل وجهات النظر حول هذا الموضوع»^(١٣).

في نفس الوقت خلال ربيع وصيف ١٩٦٨ بدأ شعب تشيكوسلوفاكيا وقيادته في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات للحياة السياسية والاجتماعية التشيكية، وفي النهاية لم تحظ محاولاتهم لتأسيس «إشتركية ذات وجه إنساني» بقبول القيادة السوفيتية. فالحرية الداخلية واستقلالية السياسة الخارجية التي كانت تتطور هناك لم تهدد فقط «استقرار» هذا البلد ولكنها أثرت على بلاد أخرى في أوروبا الشرقية.

وفي ليلة ٢٠ آب/ أغسطس تحركت المدرعات السوفيتية لداخل تشيكوسلوفاكيا ووضعت خاتمة لهذا التغيير مما أجبر الولايات المتحدة على أن تضع فوق الرف خطط مفاوضاتها مع السوفيت حول الأسلحة

الاستراتيجية. كما غذى الغزو اشتعال شرارة «الشيوعية الأوروبية». وهكذا أبعدت الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية نفسها لأول مرة عن سياسات موسكو وأدانت أعمال السوفييت عام ١٩٦٨.

في النصف الثاني من عام ١٩٦٠ ورغم المحاولات التي بذلها كل من الرئيسين كينيدي وجونسون لتقوية أسباب التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وتوسيع مداه، إلا أن الاتحاد السوفيتي كان يُظهر عدم اهتمام متزايد مع نمو التواجد الأمريكي في فيتنام. هذا التحول في السلوك السوفيتي لم يكن سببه بالضرورة إدراكهم لمدى ما يمثله التدخل الأمريكي من تهديد لأمنهم، مما أدى إلى عدم بذل جهد أكبر للتعاون معهم. . . ورغم أن ما حدث في فيتنام - بلا جدال - قد أكد ظنون موسكو في أن مصالحهم ومصالح الولايات المتحدة يعارض كل منهما الآخر، إلا أن موسكو كانت عادةً تتغاضى عن الاختلافات والتعارضات عندما يكون هذا في صالح السوفييت (على سبيل المثال ذهبها لاجتماع قمة ١٩٧٢ وتوقيع اتفاق SALT 1 بعد شهر واحد فقط من ضرب الولايات المتحدة لميناء هايفونج وإصابة أربع مراكب تجارية سوفيتية على سبيل الخطأ وفقد حياة عدد من السوفييت).

وهكذا لم تكن الأسباب الأصلية لسخط القادة السوفييت وخفض حجم تعاونهم مع الولايات المتحدة هي مضامين الأمن في فيتنام، وإنما كانت موسكو بالأحرى متعجلة للاستفادة من كم الدعاية الناجمة عن التدخل الأمريكي في فيتنام.

رجال الدعاية السوفييت قدموا لشعوب وقادة العالم الثالث الذين يبحثون عن معاونة القوى العظمى مرادفاً بسيطاً.

ففي كانون الثاني / يناير - ١٩٦٦ استضاف الاتحاد السوفيتي في طشقند محادثات السلام وعمل كوسيط رئيسي في المباحثات التي حسمت حرب الشهور الخمسة بين الهند وباكستان عام ١٩٦٥. ونتيجة لمحادثات

طشقند ظهر الاتحاد السوفييتي لعديد من دول العالم الثالث كأفضل ضامن لمصالحهم وأنه يتفوق على الصين والولايات المتحدة.

كذلك عمل الاتحاد السوفييتي على استخلاص القدر الأكبر من الدعاية من حرب فيتنام، إضافة إلى تعديل صورة السوفييت على الشاشة العالمية ليصبح الأكثر فائدة مستفيداً مما ظهر من داخلات كل من الولايات المتحدة والصين.

أما الولايات المتحدة فقد كانت - بدون شك - متورطة في فيتنام ومشغولة بعمق بمواجهة مشاكلها الداخلية التي صاحبت هذا التدخل.

وكذلك كانت الصين منذ مدة مستغرقة تماماً في ثورتها الثقافية التي تمثل إصلاحاً عميقاً وعنيفاً للأنظمة السياسية والإجتماعية المصحوبة بعمليات تطهير واسعة وخلع واضطرابات. وهكذا لم يعد الاتحاد السوفييتي - بالرغم من غزوه لتشيكوسلوفاكيا - يبدو كقوة عظمى تمثل التهديد بالحرب. بل أصبحت صورته الخارجية البلد المسالم المهدب.

حقبة الوفاق (تخفيف التوتر).

نتيجة لهذه الصورة الجديدة - بشكل جزئي - وللأهداف التي تبنتها القيادات الجديدة في واشنطن وبيون - بشكل آخر - ما أن هل عقد السبعينيات حتى دخله السوفييت وهم شركاء متعاونون مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فيما اصطلح على تسميته فوراً بالوفاق Detente.

جاءت فاتحة الوفاق مع الاتحاد السوفييتي - بشكل ما - من اتجاه ألمانيا الغربية ونتيجة لتوقيعها معاهدات بون «للسلام» مع الاتحاد السوفييتي عام ١٩٧٠ وبولندا في نفس العام وشرق ألمانيا عام ١٩٧٢. تلك المعاهدات بالإضافة إلى ما تم إنجازه من إتفاقات بين القوى العظمى الأربعة حول برلين عام ١٩٧١ كرست بشكل نهائي حدود أوروبا ما بعد

الحرب كما أصبحت عليه الحالة الراهنة للشرق والغرب.

لقد حقق خلفاء خروتشوف الكثير مما كان يضغط من أجله خلال أزمات برلين أعوام ١٩٥٨ - ١٩٥٩ وأعوام ١٩٦٠ - ١٩٦١.

في أعقاب وفاق السوفييت - غرب أوروبا تم الوفاق مباشرة مع الولايات المتحدة. ففي كانون الثاني / يناير - ١٩٦٩ أعلن ريتشارد نيكسون في خطابه فور تسلمه الرئاسة عن أمله في أن يبدأ حقبة «مفاوضات» مع الاتحاد السوفيتي. وبإدله السوفييت الرد بحماس. وحسب

وحسب رأي هاري جيلمان فإن السوفييت كانوا يأملون أن يحققوا ثلاثة أهداف - على الأقل - من الوفاق.

أولها: والأكثر أهمية، هو رغبتهم في أن يزدوا من عوامل قوتهم في مواجهة التهديد الواضح لسياسة جمهورية الصين الشعبية الخارجية.. وقد فكروا في تجنيد تعاون الولايات المتحدة معهم لصالح صراعهم مع الصين.

الثاني: هو الاحتياج الملح للاقتصاد السوفيتي للضخ الغربي في شرايينه وخصوصاً ما يخص التكنولوجيا الأمريكية.

الثالث: هو وضع ضوابط على التكلفة المتزايدة لسباق التسلح مع الولايات المتحدة^(١٣).

أما أهداف نيكسون ووزير الخارجية هنري كيسنجر فكانت تلتقي مع أهداف السوفييت إلا فيما يخص موضوعات SALT (الحد من الأسلحة الاستراتيجية). كان هدف الولايات المتحدة الأساسي هو تشجيع السوفييت على دعم - أو على الأقل القبول السلبي - لجهود الولايات المتحدة لتخليص القوات الأمريكية من فيتنام.

أو طبقاً لوجهة نظر ريموند جارثوف، أحد كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، إن «الاتجاه الذي ساد السياسة الخارجية وشغل تفكير كل من

نيكسون وكيسنجر عام ١٩٦٩ - وفي الحقيقة كامل الفترة حتى ١٩٧٢ - لم يكن اجتماع قمة الوفاق مع موسكو بقدر ما كان العثور على مخرج مشرف من فيتنام»^(١٤).

أو كما كتب كيسنجر نفسه أنه كان يأمل في عام ١٩٦٩ «أن يُجند الاتحاد السوفييتي من أجل إنهاء سريع لحرب فيتنام». وأنه في كل حواراته مع دوبرنين «شدت على أن أساسيات تحسين علاقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يستلزم في المقام الأول تعاوناً سوفييتياً لإنهاء الحرب»^(١٥).

الهدف الإضافي الذي فكر نيكسون وكيسنجر في تحقيقه كان خلق «شبكة علاقات» يمكن أن تُكبح من خلالها تصرفات السوفييت، والتي أشارا لها على أساس أنها تمثل «بنية السلام»^(١٦). لقد كانا يأملان في إمكان تكثيف إشراك الاتحاد السوفييتي في أمور السياسة اليومية وضمه لاقتصاديات عالم حر متنامٍ، وبذلك «سوف تتناقص بحدة دوافعهم لتعطيل آليات النظام العالمي».

هذا الوفاق لم يتم التفكير فيه - أبداً - بهذا الوضوح الشديد من جانب الولايات المتحدة وعلى أي حال، ومن وجهة نظر جارتوف حتى عام ١٩٧٢ أن «سياسة الولايات المتحدة تجاه السوفييت كانت دعائية مخادعة». وللتدليل على ذلك استشهد بأن نيكسون كان مستعداً للذهاب إلى قمة موسكو عام ١٩٧٢ إذا كان ذهابه هذا سيعتبر مقابلاً كافياً للقصف الأمريكي الكثيف لشمال فيتنام^(١٧).

كان الوفاق يبرر - جزئياً - بأن الولايات المتحدة تحتاج إلى تصرف سوفييتي معتدل خلال حقبة قررت فيها التخفيض من توسع التزامات أمنها بالخارج.

وفي الشهور المبكرة لفترة رئاسته الأولى، نشر الرئيس «مبدأ

نيكسون» والذي يتضمن تخفيض قوات الولايات المتحدة في الخارج، ومن الأفضل أن تصبح - بشكل متزايد - نادرة. فقد ضمن نيكسون استمرار الردع لأي عدوان نووي يتعرض له حلفاء الولايات المتحدة أو الدول الأخرى الهامة، ولكن «في حالة حدوث أي نوع آخر من العدوان..» فسنتطلب من الدول الموجه التهديد لها مباشرة بأن تتحمل المسؤولية الأولى في توفير القوى البشرية التي ستدافع عنها»^(١٨).

وبتقليص الالتزامات الأمريكية الخارجية بهذا الشكل سلم نيكسون بضرورة محاولة تأمين ضمانات بخصوص التصرفات السوفييتية في العالم الثالث.

على الجانب الآخر كانت رؤية القيادة السوفييتية أن الوفاق لم يصبح ممكناً إلا نتيجة لتقدم القدرة العسكرية السوفييتية في السنوات الأخيرة.. وبالتحديد ما تم إحرازه شيئاً فشيئاً منذ بداية الستينيات للقدرة النووية. لكن الأمر الأكثر أهمية في رأيهم هو أن التوازن العسكري هو الذي أجبر الولايات المتحدة على أن تتعامل مع الاتحاد السوفييتي كَنَدُّ لها^(١٩). ومن المهم هنا أن نذكر أن المحللين السوفييت لم يروا أن التوازن يتطلب تساوياً كاملاً لترسائتي الأسلحة.. بل كانوا يتصورون أنه مرهون - فقط - بقدرة كل من القوتين على تدمير كل منهما الأخرى بضربات ثارية.

«التوازن لا يعني التساوي المطلق للوسائل المتاحة وإنما يعني قدرة كل جانب على الرد بتدمير الجانب الآخر بيقين مناسب»^(٢٠).

لم يعتقد السوفييت - أبداً - أن الوفاق يجب أن يؤثر على سياستهم الداخلية أو دعمهم للأنظمة الثورية والاشتراكية في الخارج. وكما قال جورج كينان «القادة السوفييت كانوا عاقلين النية على ألا يمس التطور ديكتاتوريتهم المصونة في الداخل.. إن الجمل السياسية البليغة المؤسسة على الماركسية الثورية كانت لدفع تهم الشيوعيين الصينيين لهم بخيانة الماركسية اللينينية»^(٢١).

ليونيد برجينييف أعلن بنفسه في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي أن «الاتفاق لن يلغي ولو بأدنى قدر - بل ليس بالإمكان إلغاء أو تعديل - قانون الصراع الطبقي.. نحن لا نخفي حقيقة رؤيتنا للوفاق كطريق لخلق ظروف أفضل من أجل الكيانات الاشتراكية والشيوعية المسالمة»^(١٢).

كان السوفييت يعلقون بأنهم أحرار في دعم ما يهمهم من حركات ثورية أو «تحرر وطني».

* * *

بالرغم من اختلاف المدخل الفكري السوفييتي والأمريكي لمسببات الوفاق وأهدافه، إلا أن القوتين العظميين استطاعتا تحقيق إنجازات عديدة من خلال الالتزام الضيق بالوفاق.

أكثر هذه الإنجازات أهمية خصوصاً على المدى البعيد كان توقيع اتفاقية الحد من إنتاج الصواريخ المضادة للصواريخ A B M في اجتماع قمة أيار/ مايو - ١٩٧٢.

أغلقت إتفاقية A B M باب التنافس على صناعة نظم مواجهة الصواريخ، وبالتالي خفضت من نمو دوافع السلوك العدائي.. إن عالماً تطلق فيه تكنولوجيا الدفاع الاستراتيجي كان ينتظره سباق تسليح محموم ومكلف لتطوير الأنظمة الدفاعية والهجومية.

وإضافة إلى ذلك، كان توقيع اتفاق SALT 1 إنجازاً آخر حد من إنشاء نظم إطلاق الصواريخ الهجومية وتسبب في توقف الاتحاد السوفييتي عند مستوى إنتاج النظام ICBM. ومن المحتمل أن يكون قد حفز السوفييت أيضاً على إنهاء خدمة الطراز الأقدم من هذا النظام والتي كان من الممكن تحت ظروف أخرى تطويره.

إتفاق SALT 1 أوجد أيضاً الوكالة الاستشارية الدائمة، ذلك المنبر

الذي جعل بإمكان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي رفع أي شكوى حول القبول أو الرفض للموضوعات المختصة بالرقابة على التسليح أمامه .
على أي حال ثمة أمل بسيط بأن يكون بإمكان الوفاق تحقيق أكثر مما تم تحقيقه .

على سبيل المثال يتفق المحللون على أنه كان من الواجب عدم إفلات فرصة الحد من أو منع (MIRV) (الناقلات الموجهة الحرة متعددة المراحل) عام ١٩٧٢ ، ولكن مفاوضات الولايات المتحدة (بسبب أن تكنولوجيا MIRV كانت متقدمة لديهم) كانوا لا يرغبون في تقييدها، مع أن الموضوع كان مسألة وقت فقط قبل أن يلحق بهم السوفييت ويهددوا أنظمة الولايات المتحدة بأنظمة MIRV التي توصلوا إليها . وقد اعترف هنري كيسنجر عام ١٩٧٤ «يمكنني أن أقول الآن بخصوص ما حدث إنني كنت أود لو فكرت بشكل أكثر تأملاً خلال انشغالي بعالم الـ MIRV عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ أكثر مما فعلت»^(٣٣) .

وكمثال آخر كان من الممكن أن يُصبح إتفاق المبادئ الأساسية الذي وقعه كل من نيكسون وبرجينيف عام ١٩٧٢ أكثر فائدة ووثيقة هامة توضح بشكل مناسب المعالم العامة المحددة لتصرفات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تجاه دول العالم الثالث ومناطق أخرى . . ولكن الذي حدث . . أن الاتفاق جاء - بدلاً من هذا - ممثلاً بالعموميات التي لم يضعها أي طرف في اعتباره كمرشد جاد لما يجب أن يتم .

عندما سقطت رئاسة نيكسون ١٩٧٣ - ١٩٧٤ كنتيجة لاكتشاف فضيحة ووترغيت «تحركت مرة أخرى إلى خطوط القتال وبقدرة فائقة على التأثير»^(٣٤) . العناصر المضادة للوفاق، حتى إن مستر هنري «سكوب» وجاكسون من واشنطن تعاوناً في تقديم ورعاية تعديل لقائمة تجارة ١٩٧٤

يُمنع بمقتضاه الرئيس من ضم الاتحاد السوفيتي للدول المشمولة بالرعاية الأمريكية، ويحرم على بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي تمويل الصفقات الأمريكية - السوفيتية طالما ظل الاتحاد السوفيتي ينكر على مواطنيه حرية الهجرة. ونتيجة لهذا لم تجهض - فقط - العلاقات الاقتصادية الأمريكية ولكن هبطت - أيضاً - مؤشرات الهجرة السوفيتية كرد على التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية السوفيتية. بكلمات كينان «تعديل جاكسون - فانيك وما تبعه من تنازل عن اتفاق التجارة جاء كلطمة قاسية لأمل الإبقاء على الإيقاع النسبي الذي أمكن التوصل إليه في العلاقات السوفيتية - الأمريكية»^(٢٥).

في نفس العام - بعد ذلك - في كانون الأول/ ديسمبر - ١٩٧٤ تم تمرير تعديل ستيفنسون لقائمة بنك الإستيراد والتصدير حدد بمقتضاه مقدار ما يمكن أن يضمه البنك من قروض للإتحاد السوفيتي بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار خلال السنوات الأربع التالية. فإذا ما احتاج لمبالغ أكبر.. فلا بد من الحصول على موافقة الكونجرس. مع عدم استخدام القروض في مشاريع إنتاج الطاقة.

هذا في اللحظة التي كان يأمل فيها الاتحاد السوفيتي أن يحصل على قروض ذات وزن من الولايات المتحدة للمساعدة في إنشاء الطاقة العملاقة في باكوتسك، المنجم السيبيري الشمالي.

قد يكون جيلمان مبالغاً في تقديره للموضوع عندما كتب «هذه الأموال المحولة وإعانة تكنولوجيا الغازات ربما فاقت أقصى ما كانت تتوقعه اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي أن يكون عائد أرباحها كطرف في علاقة الوفاق»^(٢٦).

ولكن.. السوفييت كانوا - بلا جدال - مصابين بخيبة أمل حادة.. وفي حالة شك شديد بعد أن تمت الموافقة في الكونجرس على تعديلات جاكسون - فانيك وستيفنسون.

في نهاية ١٩٧٤ تبدد وَهْمُ الأمل في قدرة الوفاق على أن يتجذّر في العلاقات بين واشنطن وموسكو. . فالسوفييت وجدوا أن:

(١) الولايات المتحدة عازفة عن نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بالقدر الذي ترغب فيه موسكو.

(٢) الولايات المتحدة لا ترغب في عمل جبهة مع الاتحاد السوفييتي ضد الصين.

(٣) الولايات المتحدة ترغب في زيادة تدخلها في الأمور الداخلية للسوفييت.

(٤) الولايات المتحدة تأخذ موقفاً سلبياً من مجهودات السوفييت العالمية لنشر نفوذه وقوته.

وعلى الجانب الآخر كانت واشنطن تعاني من الإحباط لأن:

(١) السوفييت لم يوقفوا مساعدتهم لهانوي ولم يبرهنوا على رغبتهم في هذا.

(٢) السوفييت ما زالوا مستمرين في تطوير نظم الأسلحة النووية الاستراتيجية (على سبيل المثال أنتجوا الجيل الرابع من ICBM).

(٣) السوفييت زادوا من تفوقهم في أوروبا بنشرهم للصواريخ SS.20 في الجزء الأوروبي من روسيا.

(٤) السوفييت أظهروا القليل من كبح تشجيعهم للتغيرات المالية لهم التي تحدث في العالم الثالث^(٣٧).

وبعيداً عن هذه المأساة أشار جارثوف إلى خمسة أسباب رئيسية أخرى لفشل الوفاق في أن يتجذّر بعمق في علاقات الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي^(٣٨).

(١) قبل كل شيء. . . هناك اختلاف شديد حول الأسباب والملابسات

التي دخلت من أجلها واشنطن وموسكو عملية الوفاق.. . الولايات المتحدة كانت ترغب في تحجيم نشاط السوفييت العالمي.. . في حين رأى السوفييت أن الوفاق هو وسيلة لضبط الانتقال من مرحلة التفوق الأمريكي إلى حالة التوازن والمساواة.

(٢) فشل الجانبين في أن يتحوّلا إلى «أساليب الزمالة» عند كفالتهمما للأمن القومي والعالمي... القوة العسكرية القومية - من وجهة نظر جارتوف - ضرورة حيوية لضمان الأمن القومي ولكن (يجب ألا تكون المصدر الأول أو المعتاد أو الوحيد).

(٣) الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فشلا في التعرف على المفهوم الصحيح للقيادة.. . ذلك الذي يجب أن يؤدي عملياً إلى ضبط النفس في ظروف الشدة.

(٤) كل جانب كان يتصور أن الجانب الآخر يطور من قدراته العسكرية بشكل يتعارض مع الوفاق.

(٥) لم يستوعب أي من الطرفين مدى ردود الأفعال التي تحدث بين عملية الوفاق وسياسة الطرف الثاني الداخلية. فالولايات المتحدة حاولت التدخل في أمور السوفييت الداخلية، والسوفييت لم يفهموا أبداً بشكل كامل المصاعب التي تنشأ بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في آليات نظام الولايات المتحدة.

القادة السوفييت أخطأوا أيضاً عندما حكموا بأن سلبات السياسة الخارجية للولايات المتحدة ستدوم طويلاً... فمبدأ نيكسون لم يوضع ليصبح إنعكاساً دائماً لاتجاهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة.. . وعندما نهض النشاط العالمي للولايات المتحدة ليصل إلى مستواه التقليدي في فترة ما بعد الحرب.. . تصور السوفييت أن واشنطن قد ارتدت إلى خطها الثابت في المساومة.

النشاط التوسعي للاتحاد السوفيتي في نهاية السبعينات .

كانت موجة النشاط السوفيتي المتزايدة في العالم الثالث بعد ١٩٧٥ أحد أكثر ملامح حقبة الوفاق تكديراً من وجهة نظر الولايات المتحدة . فبينما كان من الممكن الفهم المسبق لأسباب توسع قوة عظمى مثل الاتحاد السوفيتي ، كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تفهمه بطريقة خاطئة وتفسره على أنه نشاط غير شرعي .

في منتصف الخمسينات تودد خروتشوف «لبرجوازية الوطنية» في بلاد مثل هند نهرو، مصر عبد الناصر، أندونيسيا سوكارنو وجزائر بن بيل . وكرس خروتشوف اهتمام الاتحاد السوفيتي بمثل هذه الأنظمة نظراً لما أبدته من قبول ترويضها ضد الغرب ، ولأن أحزابها الشيوعية المحلية كانت - ببساطة - أضعف من أن تكون قوى مؤثرة يُعتمد عليها .

مدح خروتشوف هؤلاء القادة . . الديموقراطيون الوطنيون الذين يمهّدون الطريق «لثورات اشتراكية» ونصح السوفييت شيوعي تلك الدول بالتعاون مع القوميين الديموقراطيين حتى لو كان عليهم أن يحلوا تنظيمات أحزابهم .^(٢٩)

جاءت نتائج هذه الاستراتيجية مخيبة للظنون بشدة . . فخليفة عبد الناصر . . أنور السادات طرد السوفييت في بدايات ١٩٧١ . وسوكارنو وبن بيل ، ورئيس غانا كوامي نيكروما تم عزلهم بانقلابات عسكرية . وفي بلاد أخرى تم اعتقال أو إعدام الشيوعيين . بحيث لم يبق بلد واحد لم يكن على السوفييت أن يعدلوا من خط سياستهم الخارجية تجاهه بالكامل .

رد فعل السوفييت على فشل الخمسينات والستينات كان هجر سياسة دعم «الديموقراطيات القومية» . والبدا في مساعدة الأحزاب الماركسية اللينينية في العالم الثالث .

لقد اتفق على أن أصحاب سياسة الديموقراطيات القومية شركاء لا

يعتمد عليهم وأن «الرفقاء» الماركسيين واللينينيين فقط - باستثناءات معينة - هم الأولى بأن يوظفوا كمدافعين أساسيين عن المصالح السوفيتية الخارجية.

وبمجرد أن أنجز السوفييت القدرة المادية على مساعدة مثل هذه الأحزاب، وبمجرد أن قُنِنَ توازن السوفييت مع الولايات المتحدة بالوفاق، بدأت موسكو سياسة لتنشيط العالم الثالث أدهشت العديد من الغربيين. فبين أعوام ١٩٧٥ - ١٩٧٩ قبضت سبعة أحزاب شيوعية موالية للسوفييت على السلطة، أو استولت على أقاليم في آسيا وأفريقيا.

- في ربيع ١٩٧٥ استولت قوات فيتنام الشمالية على الحكم في فيتنام الجنوبية، وفي الوقت ذاته استولى «الباست لاو» عملاء فيتنام الشمالية على السلطة في لاوس.

- في حرب أنجولا ما بين ١٩٧٥ - ١٩٧٦ هزمت حركة أغسطينو نيتو الشعبية لتحرير أنجولا (MPLA) كل القوى الأخرى المتصارعة على السلطة.

- في شباط / فبراير - ١٩٧٧ قبض الكولونيل منجستو هيلامريام على السلطة في أثيوبيا.

- في نيسان / أبريل - ١٩٧٨ قبض حزب نور محمد تراجي على السلطة إثر انقلاب مسلح في أفغانستان.

- في حزيران / يونيو - ١٩٧٨ قام الشيوعيون في التجمع الحاكم لليمن الجنوبية بانقلاب مسلح ناجح على غير الشيوعيين.

- وفي كانون الثاني / يناير - ١٩٧٩ غزت فيتنام الشمالية كمبوديا وأحلت نظاماً موالياً للسوفييت مكان حكومة البول بوت.^(٣)

على أي حال، لم يكن السوفييت مسؤولين بالكامل عن أي من هذه التطورات، ولكن بمجرد حدوثها كانوا يشتركون بشكل نشيط فيها. على

سبيل المثال - في حالة أنجولا - نقل السوفييت جواً أسلحة سوفيتية و ١٠٠٠٠ مقاتل كوبي إلى ساحة الصراع.. كذلك في أثيوبيا نقلوا جواً ما قيمته أكثر من بليون دولار معدات عسكرية و ٢٠٠٠٠ مقاتل كوبي و ٣٠٠٠ خبير عسكري سوفيتي و ٣٠٠ مدرعة^(٣١).

يمكن تفسير نشاط السوفييت في نهاية السبعينات في أفريقيا وآسيا ببساطة بأنهم اعتقدوا أنهم قد توصلوا أخيراً إلى توازن سياسي وعسكري مع الولايات المتحدة، ولهذا شعروا بأن من حقهم أن يقوموا بمثل هذه التحركات. بالإضافة إلى أنهم كانوا قادرين مادياً على التصرف كنتيجة للشلل الذي حدث في أمريكا في الأعوام التي أعقبت ووترغيت ورد الفعل السلبي نسبياً الذي واجهت به إدارة كارتر التحركات السوفيتية المبكرة. ومما أغرى السوفييت بذلك، كون العالم الثالث يمثل فرصاً يمكن استغلالها بتكلفة ومخاطرة بسيطة.

وبالإضافة إلى آسيا وأفريقيا، كانت منطقة الشرق الأوسط مجالاً آخر أبرزت فيه موسكو ثقتها المتنامية في قوتها.

ففي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ كان دور موسكو في الحروب العربية - الإسرائيلية هامشياً ولم يكن لها أي تأثير على النتائج؛ ولكن خلال حرب ١٩٧٠ زوّد الاتحاد السوفيتي مصر بطائرات وصواريخ متقدمة ووصل عدد القوات السوفيتية هناك إلى ما يزيد عن العشرين ألفاً.

وفي ١٩٧٣ كان سلوك السوفييت - أيضاً - التهديد.. ففي نيسان/أبريل أصدرت موسكو بياناً مشتركاً مع مصر تعلنان فيه أنه ما لم تعد إسرائيل سلمياً المناطق التي احتلتها فسيتم العمل على استعادتها بالقوة.

وخلال حرب أيلول/أكتوبر نفسها كفلت موسكو دعماً للجهد العربي بإعادة إمداد هائلة، ثم عرضت بعد ذلك القيام بجهد مشترك مع الولايات المتحدة لضمان وقف إطلاق النار.. وأرسلوا للرئيس نيكسون مذكرة

مشهورة يهددون فيها باتخاذ إجراء منفرد من قبلهم إذا لم تتعاون الولايات المتحدة معهم، وعلى ضوء أن السوفييت لديهم الإمكانية فعلاً للتصرف من جانب واحد في الشرق الأوسط. أعلنت الطوارئ في قيادة الجو الاستراتيجية للولايات المتحدة وفي قيادة دفاع شمال أمريكا. واستمرت الطوارئ ليومين تقريباً ثم فكت - فقط - بعد أن ضغطت أخيراً الولايات المتحدة على إسرائيل لقبول بنود اتفاق وقف إطلاق النار.

سنوات كارتر.

بدأت إدارة كارتر الحكم مع تصاعد الثقة العالمية بالاتحاد السوفيتي. وقد رأى ناقدو كارتر بأن هذه الإدارة فشلت في تقديم الشكل المناسب أو مجموعة سياسات متماسكة في مواجهة السوفييت.

وهكذا يقرر رايموند جارثوف «أن كارتر، خصوصاً في مستهل رئاسته، كان غالباً ما يتصرف بوحى وجدانه الذاتي... وحتى عندما تحرك بعد ذلك في اتجاهات مختلفة كان يترك زمامه للأحداث تقوده ويستمع إلى ناصحين مختلفين وهكذا جاءت سياسته مزاجية وغير ثابتة»^(٣٣).

وفي رأي وليم توبمان «كان فهم مزاجيات كارتر يمثل تحدياً لأكثر المراقبين صبراً، أما بالنسبة للسوفييت فقد وجدوا أنها مهمة مستحيلة»^(٣٤).

القيادة السوفيتية عبرت عن عدد من شكاياتها: تعديل كارتر لموقف الولايات المتحدة عام ١٩٧٧ من SALT 2.. تحوله المفاجيء من دعوة السوفييت للمشاركة في عملية السلام في الشرق الأوسط إلى استبعادهم.. السرعة التي تم بها تطبيع العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية.. اعتراض الولايات المتحدة على وجود قوات سوفيتية في كوبا.



بعد إنقلابات أثيوبيا واليمن الجنوبية وأفغانستان شَهَر الرئيس كارتر

بشدة بمفهوم السوفييت للوفاق، وفي حزيران/ يونيو أذان في حديث له في أنوبوليس نشاط السوفييت في العالم الثالث. وبدأ منذ ذلك التاريخ خطه المتصلب الذي أصبح بعد ذلك ملمحاً لسنين رئاسته الباقية.

«بالنسبة للسوفييت» قال كارتر «يبدو أن الوفاق يعني استمرار الصراع العدواني بطرق متنوعة والتنافس بدون كبح أو قواعد مشتركة مما يزيد في تعميق التوتر. . ثم تعاني علاقتنا ككل منه»^(٣٤).

لم يكن الغزو السوفييتي لأفغانستان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ يحركه الضعف البادي في واشنطن، وإنما تطور مقتضيات الأمن السوفييتي الذاتي. . وعلى العموم لم يكن في استطاعة الولايات المتحدة أن تمنع الهجوم السوفييتي، وكل ما كان سيحدثه موقف متصلب منبعث من واشنطن هو تمديد الوقت الذي يُقدر فيه السوفييت مدى فائدة وتكاليف الغزو.

كرد على الغارة السوفييتية أُجّلت إدارة كارتر عرض معاهدة SALT 2 على مجلس الشيوخ للتصويت على إقرارها. . وجمدت ٢ بليون دولار كانت ستستخدم لتمويل مبيعات القمح للاتحاد السوفييتي. . ومنعت رياضيتها من المشاركة في أولمبياد موسكو ١٩٨٠. . وأوقفت بيع التكنولوجيا المتقدمة للسوفييت. . وزادت من مساعداتها العسكرية لباكستان بعد أن سبق رفضها. . وعجلت من اتصالاتها بجمهورية الصين الشعبية.

ولم تبرأ العلاقات الأمريكية - السوفييتية من تأثيرات أفغانستان إلى أن استلم ميخائيل غورباتشيف الحكم في موسكو.

على الجانب الآخر كان لدى السوفييت قائمة طويلة بمكدرات أفرزتها تصرفات عالمية للولايات المتحدة خلال الفترة التي تم فيها غزو أفغانستان.

فالولايات المتحدة عاقبت موسكو على غزوها، ولكن ماذا فعلت في

مواجهة غزو الصين لفيتنام الذي سبق الغزو السوفييتي بشهرين . . في الحقيقة كان من الواضح أن الولايات المتحدة شجعت الصين على بدء الغزو وتزويد قوات بول بوت الكمبودية بالسلاح . في نفس الوقت الذي كانت تنسق فيه أعمال معارضة للسوفييت في أفغانستان ونيكاراجوا وبولندا . وكانت كما يبدو هي التي رتبت «ردة» مصر السادات ، والسودان والصومال بعيداً عن المعسكر السوفييتي .

والولايات المتحدة هي التي انتزعت من الاتحاد السوفييتي أي دور كان يمكنه أن يؤديه في عمليات سلام الشرق الأوسط رغم وعودها المتكررة بأنها لا تنوي فعل هذا .

واشنطن - أيضاً - هي التي ساعدت على الإطاحة بسلفادور الليندي الرئيس الماركسي المنتخب في شيلي^(٣٥) .

الثمانينيات .

ولكن هل كان على موسكو ألا تُنجز شيئاً لكي تتوقف تلك الشكاوي؟ خلال الثمانينيات سبب السوفييت لأنفسهم الكثير من المشاكل بتبنيهم سياسة خارجية تعتمد على الوسائل العسكرية أكثر من الوسائل السياسية .

فالإستراتيجية السوفييتية القائمة على نشر صواريخ SS.20 في أوروبا والدفع بمعدات عسكرية ضخمة وقوات غفيرة في آسيا كان ضررها بالنسبة لموسكو أكثر من نفعها . أدت هذه الإستراتيجية إلى تصاعد الزيادة في ميزانيات الدفاع خلال فترة رئاسة ريغان لتتجاوز ترليونين من الدولارات في ثماني سنوات .

بالمثل أثار نشر صواريخ SS.20 في أوروبا مناقشات حول تطوير قدرة الغرب النووية متوسطة المدى خلال اجتماعات الناتو في كانون الأول/ ديسمبر - ١٩٧٩ .

ورفع حشد القوات السوفييتية و SS.20 في آسيا من درجة تعاون الولايات المتحدة والصين الأمني .

وخلال السنوات الأولى لفترة رئاسة ريغان عانت العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من هبوط حاد بشكل خطير، وقد يرجع ذلك بشكل جزئي لعسكرة السوفييت لسياستهم الخارجية، وبشكل آخر لتطورات السياسة الداخلية الأمريكية.

إن رؤية ريغان في التباعد عن الاتحاد السوفييتي مخلوطة بشكاوي وضيق القيادة السوفييتية وعدم قدرتها على معالجة أي من مشاكلها بشكل أصيل وخلاق أوقفا تطور أي محاولة لإقامة علاقة تعاون بين الولايات المتحدة والسوفييت في ذلك الحين .

وفي أول مؤتمر صحفي في البيت الأبيض في ٢٩ كانون الثاني / يناير - ١٩٨١ إتهم الرئيس ريغان - بفهم خاطيء لبديهيات إيديولوجيا السوفييت - قادة الاتحاد السوفييتي بأنهم «احتفظوا لأنفسهم بالحق في ارتكاب أي جريمة، إضافة إلى الكذب والخداع»^(٣٦) . وليمزيد الحالة سوءاً أطلق ريغان على السوفييت «بؤرة الشرف في العالم الحديث»^(٣٧) . وذلك في آذار / مارس - ١٩٨٣ أي قبل أسابيع من حديثه الذي أعلن فيه «حرب نجومه» الشهيرة.

في نفس الوقت كان القادة السوفييت يقارنون الولايات المتحدة بألمانيا النازية، وبالتالي لا يؤخذ قولهم هذا باستخفاف، ذلك أن السوفييت فقدوا خلال الحرب العالمية الثانية عشرين مليون مواطن، نتيجة للهجوم النازي عليهم .

وصلت العلاقات الأمريكية - السوفييتية إلى أدنى مستوى لها في أول أيلول / سبتمبر - ١٩٨٣ عندما أسقط السوفييت طائرة الخطوط الجوية الكورية «٠٠٧» وقتلوا ٢٦٩ راكباً كانوا على متنها . الطائرة كانت قد

اخترقت مصادقة المجال الجوي السوفييتي، وبعد أن استمرت في طريقها داخله لعدة ساعات دمرتها قوات الدفاع السوفييتي .

ونتيجة للعلاقة المعادية اتهم كل جانب مباشرةً الجانب الآخر بعدم أخذ حياة المسافرين بعين الاعتبار.

بدورهم السوفييت إدعوا أن الولايات المتحدة مسؤولة عن الزج بأبرياء في مهامها التجسسية، وبالتالي فهي مسؤولة عن حياتهم بالكامل .

وواشنطن إتهمت - على أساس دلائل كافية كما قدمتها - أن السوفييت كانوا على علم بأن الطائرة تابعة لخطوط جوية مدنية .



في نهاية الشهر وفي بيان غير عادي أصدره يوري أندروبوف بصفته رئيس الحزب والحكومة أعلن أن الولايات المتحدة كانت في « مهمة عسكرية تمثل خرقاً خطيراً للسلام قوامها محاولة ضمان موقف السيطرة على العالم للولايات المتحدة الأمريكية بغض النظر عن مصالح بلاد وشعوب أخرى » .

أندروبوف جادل في أنه « إذا كان لدى أي شخص أوهام حول إمكانية إحداث تقدم نحو الأفضل في سياسة الإدارة الأمريكية الحالية فإن الأحداث الأخيرة بددتها بحدة وإلى الأبد »^(٣٨) . - بكلمات أخرى - شطب أندروبوف نهائياً على إدارة ريغان . ثم أكملت القيادة العاجزة لقسطنطين تشيرنينكو بعد ذلك نفس الإقتراب خلال العام ١٩٨٥ .

قبل الانتقال إلى مناقشة التغييرات السياسية متبعين صعود ميخائيل غورباتشيف للسلطة في ١٩٨٥ سوف أستكشف في الفصل القادم ما كلفته الحرب الباردة للأطراف المشاركة فيها .

الفصل الثالث

ثمن الصراع

عقود الصراع الأربعة التي تم إجمال أحداثها في الفصلين الأول والثاني كانت مكلفة للغاية لكلا الجانبين.

وكما ذكرت في المقدمة فقد أدت بالولايات المتحدة إلى أن تنفق مبالغ ضخمة على الدفاع وصلت إلى ٢,٤ ترليون دولار خلال السنوات الثماني الماضية وحولت إنتباهنا بعيداً عن مشاكلنا الداخلية الملحة وشوهدت علاقاتنا بالدول الأخرى وأبعدتنا عن قيمنا التقليدية.

وما تكبده الإتحاد السوفييتي كان لا يقل ضخامة عن هذا. سلسلة الإزمات السياسية المستمرة التي وسمت سنين ما بعد الحرب حملت معها مخاطر تصاعد مواجهة عسكرية كان بمقدورها تعريض وجود كل من المجتمعين للخطر. في هذا الفصل سوف أتوسع في مناقشة تلك الموضوعات.

التكلفة الاقتصادية والمالية:

لا يوجد كتاب خارج التأليف القصصي قوبل باهتمام في الشهور الماضية أكثر من عمل بول كنيدي «صعود وسقوط القوى العظمى». والذي يبحث فيه العلاقات المتغيرة بين الأمم عبر فترة خمسمائة عام.

وبناء على تحليلاته تلك توصل إلى نتيجة مفادها أنه عندما يختل توازن الإلتزامات الأمنية والمقدرة الإقتصادية للقوى العظمى فإنها تسقط وتنحدر. المعضلة هي أن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يقفان عند مثل هذه النقطة الآن.

وأنا أتساءل فيما إذا كان من الممكن تطبيق تلك النتائج على الولايات المتحدة، أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فهي في الغالب مؤكدة الوجود.

عقب صدور كتاب كينيدي بشهور قليلة ظهر مقال في مجلة «الأيكونوميست» البريطانية عنوانه «هل فقدت أمريكا ابتسامتها؟». قدمت فيه المجلة رأياً بأن «الولايات المتحدة التي اعتمد عليها عالم ما بعد الحرب في قيادة أموره الإقتصادية والسياسية فقدت ما كان لديها من حاسة الرحمة والتفاؤل والثقة بالنفس». نتج عن هذا - كما جاء في المقال - «أن قائدنا لم يضعنا في اعتباره فانكفأنا إلى الداخل وتسبب مزاجنا المتشائم في أننا فقدنا - حتى - القدرة على التعامل مع مشاكلنا الداخلية الخاصة».

أنا أتفق مع هذا التحليل، ولكن في اعتقادي أن فشلنا في التحرك تجاه تقديم حلول لمشاكلنا الداخلية أو العالمية يجب أن يرتبط بقدرتنا النفسية أو إرادتنا السياسية أكثر من ربطه بطاقتنا الإقتصادية. . ولا أرى أي دليل يدعم الإستنتاج بأن مشاكلنا جاءت بسبب فقدان التوازن بين طاقتنا الإقتصادية ومتطلبات أمننا. فنحن، يجب ألا ننسى، أننا بدأنا منذ أكثر من خمسة وثلاثين عاماً مضت مشروع مارشال، وكان متوسط الدخل الحقيقي للفرد أقل من نصف ما هو عليه الآن. . . وأتينا قدمنا للمشروع نسبة من إجمالي الإنتاج القومي تفوق عشرة أمثال ما نقدمه الآن كمساعدات للتنمية، ومع ذلك كان باستطاعتنا أن نحول - في نفس الوقت - للدفاع نسبة من الدخل القومي أعلى بكثير مما نفعل الآن.

مشكلتنا الحالية ليست في عدم قدرتنا المالية على خوض الحرب الباردة، وإنما تكمن في أننا على الإجمال أخطأنا إدارة برنامجنا لعمل هذا. لقد أنفقنا على الدفاع أكثر بكثير مما كان ضرورياً، ورفضنا أن نزيد من الضرائب لنعوض الإنفاق الدفاعي المتصاعد. وهكذا مولنا العجز بالإستدانة من الخارج مما زاد من الإعتمادات المطلوبة لتغطية العجز وفوائد القروض، مما يمثل عبئاً على الأجيال القادمة. . . ولتقليل الإستدانة الخارجية قلصنا المصاريف غير الدفاعية للحد الأدنى، ونتيجة لهذا إجتاحت مجتمعتنا المشاكل الاجتماعية والإقتصادية الحادة. كما أن الأولويات الموجهة لنفقات الدفاع بدون تميز أدت بكل المقاييس إلى الإسراف.

في عام ١٩٨٣ سألنا الكونجرس، كريس فانس وماك جورج باندي والأميرال الموزو مواليت وأنا - كوزيرين سابقين للدفاع واستشاري سابق للأمن القومي وقائد متقاعد لعمليات البحرية - عن برنامج الدفاع المقدم من الرئيس ريغان للأعوام المالية ١٩٨٤ - ١٩٨٨. . . ومن إجابتنا أقطع الفقرات التالية:

في العموم نعتقد أن الزيادة النقدية خلال السنوات الخمس ١٩٨٤ - ١٩٨٨ يمكن أن يستقطع منها ١٣٦ بليون دولار عن المستوى المقترح بواسطة الإدارة (الحكومة).

وقبل تقديم أسبابنا لأحداث هذا التخفيض على اقتراح الرئيس نود أن نؤكد أننا نوافقه بشدة على نقطتين:

- (١) إن الواجب الأول لأي رئيس هو الدفاع عن هذه الأمة. . . و
- (٢) إن على الأمة تحمل أي شيء ضروري للمحافظة على هذا الدفاع.

ونحن نسلم - بنفس القدر - أن الاتحاد السوفيتي مهما كانت دوافعه يوظف موارد ضخمة ومتزايدة من أجل قواته المسلحة، وإن كان، من

وجهة نظرنا، أن الإتحاد السوفيتي لا يرغب في خوض حرب مع الغرب ذات أبعاد واسعة. وإن كان من المحتمل في المستقبل كما حدث من قبل أن يحاول جس نقاط الضعف ويستغلها حيثما استطاع أن يجدها.

في مثل هذا العالم سيكون من الحماقة أن تخفض الولايات المتحدة من تمويلها لمتطلبات دفاعها خصوصاً عندما تكون موارد هذا البلد تزيد بقدر كبير عما يستطيع غريمها توفيره. . . ولكن. . . قد يكون مساوياً في الطيش أيضاً أن نوظف مواردنا بلا تمييز في الدفاع، خصوصاً إذا كانت هناك استخدامات حيوية لها وعندما لا يكون من صالح الولايات المتحدة استفزاز سباق التسلح.

إننا نقر بأن الخط الفاصل بين الإثنين يصعب التحرك عليه، فضلاً عن أن الفن الذي يمكنه تحديد هذا الخط في حد ذاته لم يكتمل بعد. . . ولكننا مقتنعون على الأقل أن الولايات المتحدة قد شردت بعيداً عن هذا الخط وشردت في اتجاه أن عمل الكثير أفضل من القليل. نحن مقتنعون أن من الممكن أن نمتلك بالتساوي قدرة عسكرية إقتصادية أكبر بإنفاقات دفاعية أقل.

ولكن التخفيضات التي أوصينا بها لم تحدث.

في فترة الثماني سنوات ١٩٨١ - ١٩٨٨ كان إجمالي النفقات الدفاعية تقريباً حوالي ٢,٤ ترليون دولار، ولقد اتفق وزيران سابقان للدفاع على أنه كان من الممكن الحصول على إجراءات أمن مساوية بتكلفة تقل بحوالي من ٢٠٠ - ٢٥٠ بليون دولار.

وبالمقابل كان الموقف في الإتحاد السوفيتي مختلفاً تماماً عن ذلك الذي حدث في الولايات المتحدة. . . وهناك كما سبق أن قلت يمكن أن نطبق حقاً منطق بول كنيدي. الأزمة الإقتصادية في الإتحاد السوفيتي أكثر حدة بما لا يمكن لعديد منا في الغرب التسليم به.

قدّر معدل زيادة الإنتاج القومي في الستينات بنسبة ٦٪ سنوياً، وفي

السبعينات ٤٪ سنوياً، وفي بداية الثمانينات ٢٪ سنوياً، ثم أصبحت خامدة خلال السنوات الماضية.

تأثيرات هذا الإقتصاد الخامد أصبح لها إنعكاسها الواضح على بالمعايير الأساسية للرفاهية الإجتماعية. لقد انهار الأمل في المستقبل وارتفعت نسبة الوفيات بين الأطفال وزاد الإدمان الكحولي.

في البريسترويكا تكلم غورباتشيف عن مجتمع في أزمة. وهو قد سلم بأنه قد يكون من الصعب، إذا لم يكن مستحيلاً، أن يجد تمويلاً للإستثمارات المطلوبة لتوسيع الإنتاجية وجعل الإتحاد السوفيتي منافساً قوياً في السوق العالمي في القرن الحادي والعشرين بدون تخفيض المستوى غير الطبيعي لارتفاع نفقات الدفاع.

على النقيض من نسبة الـ ٦٪ من مجمل الإنتاج القومي التي توجهها الولايات المتحدة لأغراض الدفاع نجد أن السوفيت يوجهون - حسب تقديرات وكالة المخابرات المركزية - ما يزيد عن ١٦٪. . . وبذلك يجسدون القوة العظمى التي تعاني من اختلال ائزان قدراتها الإقتصادية ومتطلبات أمنها.

فإذا كان هدف السوفيت تقوية اقتصادهم وإعداده للقرن الحادي والعشرين فإنه من المنطقي أن يحاولوا تخفيض نفقات الدفاع للحد الذي يتناسب مع مجمل إنتاجهم القومي. . . . وهو ما يأمل فيه غورباتشيف بوضوح ويتحرك باتجاهه.

وهكذا فبتسليمه بأنهم في حاجة إلى هذا التخفيض ورغبته في تحقيق أهدافه دون الإخلال بأمنه تكونت لديه - كما أعتقد - الأسباب الرئيسية التي دفعت له لأن يعيد تقديره لسياسة السوفيت الخارجية.

لم يكن ثمن الحرب الباردة مرتفعاً فقط بالنسبة للولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وحلفائهما، وإنما لباقي العالم أيضاً بما في ذلك

الجنوب. فمنذ ١٩٤٥ قُدر عدد ضحايا الحروب هناك بـ ١٨ مليون أغلبهم مدنيون. . خسائر حروب الدول النامية هذه تمت بأسلحة زودهم بها العالمان الصناعي والإشتراكي .

في آذار/ مارس - ١٩٨٨ فقط كان هناك خمس وعشرون حرباً دائرة في العالم. . كلها بين دول العالم الثالث وكلها جرت بأسلحة من العالمين الأول والثاني. . وكان ضحاياها حوالي ثلاثة ملايين، أربعة أخماسهم مدنيون^(١).

في معظم الحالات كانت هذه الصراعات إنعكاساً لخلافات دينية قديمة أو عراقية أو سياسية غذّتها تنافس القوى العظمى وما سببته من عجز لقدرة آليات نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة على حل المنازعات قبل أن تستنفذ قوى الصراع نفسها في مواجهات عسكرية.

تشويه القيم.

ما قدمناه نحن في الولايات المتحدة من أسبقيات منهكة لأعمال كان هدفها مواجهة ما رأيناه كعدوان سوفيتي. . شوّه قيمنا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما شوّه سياستنا الخارجية.

وكذلك في الإتحاد السوفيتي بتركيزهم على الإعداد للحرب الباردة ودعمها يبدو أنه قد حدث هناك - بنفس القدر - نفس التأثير.

لم يكن التأثير في الولايات المتحدة محصوراً في نفقات دفاع زائدة أو مسرفة، ولكن ما هو أكثر أهمية أنه جعلنا نُغمض أعيننا عن عمل الإجراءات المطلوبة لمواجهة العديد من مشاكلنا الداخلية الخطيرة بفاعلية.

وهكذا أصبحنا في مواجهة مستويات عالية غير مقبولة للبطالة وبالتحديد بين السود والمراهقين. . ونمو سريع «للسقوط الطبقي» . . إذ أصبح ٥٢٪ من مواليد أغنى عاصمة في العالم أبناء غير شرعيين. . مع

تزايد لمعدلات الإفراط في استخدام العقاقير المخدرة والجرائم المتصلة بالمخدرات، وفشل في التوصل لصيغة مناسبة لتقدير مشاكل الفقراء والبنية التحتية الطبيعية الفاسدة الضارة، . . . وتشوه حاد في نماذج نمو الأحياء أو الأقاليم، وسياسات إقتصادية طائشة تجاه الأمم الأخرى في كل من العالمين المتقدم والنامي .

إن أحد أهم الإنجازات العظيمة للسياسة والبنية الإقتصادية الأمريكية هو قدرتنا على حفظ التماسك في مجتمع يضم عرقيات متنوعة . . . هذا الإنجاز يعتمد في الأساس على مدى محافظتنا على درجات عدالة معقولة بين المجموعات الإجتماعية المختلفة . . . ولكن للأسف تلك العدالة يهددها الآن سياسات الحكومة الأخيرة تجاه الأقليات والأضرار التي لحقت بالإقتصاد القومي^(٣) .

تشوه قيمنا لم ينحصر فقط في المجالات الإقتصادية والإجتماعية ولكنه أثر - بنفس القدر - على سياستنا الخارجية :

فعبّر تاريخنا كنا دائماً ننظر لأنفسنا على أساس أننا الأمة التي تدافع عن الحرية والديموقراطية في كل أنحاء العالم . . . حدث هذا عندما دعمنا النظم الشرعية في زائير والفلبين وإيران . . . ولكن في العقود الأخيرة وفي مناسبة بعد مناسبة كنا عندما نجابه بالإختيار بين دعم حكومات ديموقراطية أو ديكتاتوريات معادية للسوفييت كنا ندير ظهورنا لقيمنا التقليدية ونُدعم الأنظمة المعادية للديموقراطية . . . خصوصاً في أمريكا اللاتينية . . . هذا صحيح . . . فإذا كانت الولايات المتحدة المدافعة عن الحرية في كل من الداخل والخارج تضطر لدعم أنظمة القمع، ألا يصبح هذا مأساة؟

مخاطر الدمار من خلال حرب نووية^(٣) .

حملت الحرب الباردة بجانب تكاليفها الإقتصادية والإجتماعية خطر دمار مجتمعنا من خلال حرب نووية . هذا الموضوع نادراً ما تناقشه،

ولإبرازه سأحاول تلخيص تطور إنشاء القوة النووية في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وسأظهر من خلال عرض تجربة شخصية أنه كان بالإمكان استخدام مثل هذا السلاح.

مر تقريباً خمسون عاماً منذ أن أرسل ألبرت أينشتين خطابه التاريخي للرئيس روزفلت الذي يحذره فيه من أنه قد أصبح لزاماً على الولايات المتحدة أن تسعى بسرعة لإنتاج قنبلة ذرية. وخلال الخمسين عاماً الماضية زادت قائمة المخزون العالمي لمثل هذا السلاح من الصفر حتى أصبحت خمسين ألفاً. وتضاعفت القدرة التدميرية بحيث أصبحت القوة المتوسطة لأي منها تعادل ثلاثين ضعفاً لقنبلة هيروشيما. وبضع مئات منها في مقدورها تدمير ليس فقط دول الناتو وحلف وارسو. ولكن وبنفس القدر الجزء الأكبر من العالم عن طريق التأثيرات المناخية.

انتشرت الأسلحة النووية باتساع، ودعمتها استراتيجيات القتال في المعركة... خطط تفصيلية تتداولها أيدي قادة الميدان... وقوات الجانبين تتدرب بشكل دوري على مشاريع تهدف إلى تجهيزها للاستخدام.

قال الجنرال برنارد روجرز القائد الأعلى المتقاعد لقوات الناتو المتحالفة في أوروبا أنه كان من الممكن أن يطلب الإذن ببدء استخدامها في ساعات أو أيام القتال الأولى إذا ما قامت معركة في أوروبا الغربية.

وقد اشتركت أنا بنفسي في كثير من القرارات التي تخص هذا الاستخدام، وكل قرار اتخذته بنفسي كان يبدو في حينه منطقياً ولا مهرب منه. ولكن في الواقع كانت قرارات تم إتخاذها بدون الرجوع إلى خطة شاملة أو أهداف بعيدة المدى.

أدى هذا الأمر إلى وجود ترسانات نووية، كما أدى إلى خطط نووية شارك في وضعها عدد قليل قُدِّموا أو ربما كانوا يودون تقديم مساندتهم من واقع خبرتهم السابقة.

ولكن في مناخ الشد المصاحب للأزمات سوف يشعر كل جانب بضغط تفويض قادة ميدان القتال سلطة إطلاق أسلحة نووية . . ومع احتمال تزايد الهجمات قد يجد هؤلاء القادة أنفسهم في موقف بائس يجعلهم يقولون: استخدمها أو افقدها . . وهكذا . . ولشعور الكثيرين بأن القوات النووية الاستراتيجية - مع نظم إصدار الأوامر لها شديدة التعقيد قد تكون معرضة لهجوم وقائي، فسنجد من يناقش في مزايا القيام بضربة وقائية . . ولكن . . إنها الحقيقة . . في مواجهة قوة نووية معارضة لا يستطيع أي من الجانبين تجهيز خطط أسلحة نووية مع تجنب المخاطرة العالية للتصعيد لحرب نووية شاملة. لكن ماذا يمكن أن تكون تبعات هذه المواجهة؟

في دراسات أجرتها وزارة الدفاع، قالت أن أفضل الاحتمالات الناتجة عن هذا الحدث ستؤدي إلى المخاطرة بموت ١٠٠ مليون إنسان على الأقل في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فقط. مثل هذه الدراسات حفزت هيلموت شميدت مستشار جمهورية ألمانيا الفيدرالية السابق لأن يقول إن استخدام الأسلحة النووية لن يحمي الغرب بل سيدمره^(٤).

وثمانية من الرؤساء المتقاعدين لهيئة الدفاع البريطاني منهم فيلدمارشال لورد كافر ولورد لويس مونتياتين يشاركون شميدت رأيه^(٥).

حقاً لقد مرت العقود الأربعة دون استخدام لأسلحة نووية، ومن الواضح أن كلاً من الناتو وحلف وارسو يعيان جيداً أخطار الحرب النووية، وكما قلت من قبل لا أعتقد أن الاتحاد السوفيتي يرغب في محاربة الغرب وبالتأكيد لن يهاجم الغرب الاتحاد السوفيتي . . ولكن حصلت في الماضي إحتكاكات خطيرة بين الشرق والغرب ومن المحتمل أن تحدث في المستقبل بنفس الشكل. فإذا فشل ردعها وتطورت المواجهة، فإن الاستراتيجية الحالية لكل من الناتو وحلف وارسو تحمل معها مخاطرة كبيرة بأن من الممكن تدمير الحضارة.

السوفييت درسوا أصول وملابس المواجهات التي جرت بين الشرق

والغرب خلال العقود الثلاثة الماضية وبالخصوص أحداث برلين وكوبا والشرق الأوسط.

وقد سلموا من خلال الدراسة - ربما أكثر من القادة السياسيين في الغرب - بأنه كان هناك خطر كبير بإمكانه أن يؤدي إلى تصاعد تلك الأزمات من خلال معلومات أو أحكام أو حسابات خاطئة.. كانت حساسيتهم لمثل تلك المخاطر البرهان الذي قدموه خلال مقابلة لي معهم بموسكو في كانون الثاني / يناير - ١٩٨٩.

دعت الحكومة السوفيتية بالتعاون مع جامعة هارفارد ماك جورج بندي وثيودور سورنسن (معاونان لصيقان للرئيس كينيدي) وأنا لتنضم لأربعة مسؤولين سوفيت؛ وزير الخارجية السابق أندريه جروميكو والسفير السوفيتي السابق في أمريكا أناتولي دوبرنين ومساعد خروتشوف الشخصي فيدور بورلانسكي وعضو أساسي في اللجنة المركزية جورج شكنازاروف، بالإضافة إلى ثلاثة مسؤولين كوبيين يعتبرون من الصق معاوني فيدل كاسترو (السادة: ريسكت فاليس وأراجون نافارزو ودل فال جيمنز) لمناقشة أسباب أزمة الصواريخ الكوبية والدروس المستفادة من ذلك الحدث.

في عام ١٩٦٢ أدخل الإتحاد السوفيتي إلى كوبا، تحت عباءة الأمن وبقصد واضح للخداع، صواريخ نووية متوسطة المدى. وبعد سلسلة من الأعمال تلت هذا الحدث، وصلت الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي إلى حافة المواجهة العسكرية وأصبح العالم على شفا كارثة نووية.

في لقاء موسكو أظهر السوفييت بإخلاص غير عادي أن خروتشوف قد تحرك بروح المغامرة دون أن يأخذ في الاعتبار عاقبة ما يحدث.

ولكن الجوهر أكثر أن خروتشوف فعل ما فعله وكينيدي رد بما فعل لأن كل قائد كان معاونوه وشعبه أسرى عدم الفهم وعدم الثقة المحفورة بعمق، والتي كانت جزءاً من عدم فهم وعدم ثقة ضخمة صاحبت الحرب

الباردة ولا تزال قائمة حتى اليوم . بالإضافة إلى أنه أصبح الآن واضحاً أن القرارات التي اتخذت قبل وأثناء الأزمة اتسمت بأنها جاءت نتيجة لبيانات مضللة وحسابات خاطئة .

قبل إدخال الصواريخ السوفيتية إلى كوبا في صيف ١٩٦٢ اعتقد السوفييت والكوبيون أن الولايات المتحدة تعتزم غزو الجزيرة للإطاحة بكاسترو وحكمه . ولكن يمكنني أن أقول - بشكل غير رسمي - أننا لم يكن لدينا مثل هذه النية . وكان المسؤولون في الولايات المتحدة يعتقدون أن السوفييت لن يحركوا صواريخهم ذات الرؤوس الذرية خارج الإتحاد السوفيتي ولكنهم فعلوا لقد قيل لنا في موسكو أن عشرين من الرؤوس النووية العسكرية وصلت كوبا في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر وأن صواريخها كانت موجهة لمدن الولايات المتحدة .

السوفييت اعتقدوا أن بإمكانهم إدخال صواريخهم إلى كوبا سرّاً دون أن تُكتشف، وإن الولايات المتحدة لن ترد عندما تعرف وجودها . . . هنا أيضاً كان هناك خطأ في الحسابات .

في النهاية نجد أن هؤلاء الذين جادلوا الرئيس كينيدي بأن من الواجب تدمير الصواريخ بهجوم أمريكي جوي يتبعه في كل الاحتمالات غزو بحري وأرضي كانوا بالتأكيد مخطئين في اعتقادهم أن السوفييت لن يردوا بأعمال عسكرية . فلقد كان في كوبا في ذلك الوقت حسب تقدير وكالة المخابرات المركزية ١٠٠٠٠ عسكري سوفيتي . . وقد عرفنا ونحن في موسكو أنهم كانوا ٤٠٠٠٠ ونعلم الآن أنه كان هناك أيضاً ٢٧٠٠٠٠ جندي كوبي مسلحين تسليحاً جيداً وأن قادة كل من القوتين كانت أوامرهم «القتالي حتى الموت» .

كان تقدير الرسميين الكوبيين لخسائرهم في هذه الحرب أنها قد تصل إلى ١٠٠٠٠٠ ضحية، وقد عبّر السوفييت عن عدم إقتناعهم بأننا كان

من الممكن أن نتصور أنهم في مواجهة هزيمة مروعة كهذه سيتوقفون عن الرد عسكرياً في أي مكان آخر من العالم والأكثر احتمالاً كان ضرب الصواريخ الأمريكية جوبيتر في تركيا أو قوات الناتو في برلين.

يوم السبت ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر وصلت الأزمة إلى الحد الذي قال لنا فيه بورلانسكي أنه وزملاءه في اللجنة المركزية قرروا أن ينقلوا زوجاتهم وأطفالهم إلى الريف توقعاً لضربة نووية أمريكية فوق موسكو.

في نفس هذا الوقت - في واشنطن - كنت أفكر بعد أن غادرت مكتب الرئيس في طريق العودة للبتاغون وأنا أشاهد غروباً ساحراً.. فيما إذا كنت سأعيش لأرى ليلة سبت أخرى.. أعرف أن هذه أصوات ميلودرامية ولكنها تعكس الحالة الذهنية للمشاركين في كلا الجانبين في اللحظات الحرجة للأزمة.

ما هي الدروس المستفادة؟

اتفقنا على أنهما درسان:

أولاً: إن إدارة الأزمة في مثل هذا العصر النووي أمر صعب وخطر وغير مؤكد فليس بالإمكان التنبؤ بثقة بسلسلة التطورات العسكرية بين القوتين العظميين وحلفائهما بسبب الأحكام الخاطئة والبيانات الطنانة والحسابات غير الصحيحة.

ثانياً: علينا أن نوجه انتباهنا لتجنب الأزمات، وهذا معناه تخفيض التوتر السياسي بين الشرق والغرب والبعد عن التصورات الخاطئة وعدم الثقة التي تغلف مثل تلك الأحداث.

خلال الأعوام الستة والعشرين التي مرت منذ أزمة الصواريخ تقدمنا في هذا الاتجاه ببطء.. وفي الصفحات التالية سوف أتحدث طريقي

باتساع لخطوات رئيسية يمكن عن طريقها كسر مسببات مواجهة الشرق والغرب الدرامية.

ولكن قبل أن أفعل هذا أود فحص «تكلفة» أخرى للحرب الباردة وهي الملابس الأخلاقية لسياستنا.

الأبعاد الأخلاقية لمواجهة الشرق - الغرب النووية.

معظم البشر لديهم في الأساس أخلاق.

ونحن نعلم أن تصرفاتنا - الفردية والقومية - تؤثر على الأفراد والأمم الأخرى. كما أننا نسلم بأننا مسؤولون عن أن تأتي تصرفاتنا متوافقة مع حقوق الآخرين الأساسية. ومع ذلك.. ففي الأغلب الأعم عادةً ما نفشل بشدة في أن نضمن في مناقشاتنا لموضوعات قومية أو عالمية أبعاداً أخلاقية.

من خلال تجربتي الشخصية وجدت أن الإنسان إذا أدخل مثل هذه الإعتبارات في مناقشات سياسية عامة يُعتبر ساذجاً.

خصوصاً.. إذا كانت هذه المناقشات تدور حول الشؤون الخارجية، ويبدو هذا جلياً إذا كانت تمس - أصلاً - الأسلحة النووية أو إمكانية استخدامها.

ولكن.. بالتأكيد.. هذه الأفعال التي تهدد بالذات وجود حضارتنا يجب أن يكون لها أبعاد أخلاقية.. وأنا أعتقد.. أنه - بالتالي - يجب أن نوجه اهتماماً أكثر فأكثراً للملابسات الأخلاقية في استراتيجيتنا النووية.

أساقفة الولايات المتحدة الكاثوليك بدأوا هذا فعلاً. وقد قبلوا «موقفاً» في دراسة هامة نشرت عام ١٩٨٣ أخلاقيات استراتيجية الردع النووي الغربية^(١)؛ وأنا أتفق مع ما توصلوا إليه. ففي مواجهة قوة سوفيتية تتجاوز الـ ٢٥٠٠٠ سلاح نووي لا يوجد بديل إلا أن تحرص دول الناتو على أن يكون لديها بالمثل، قوات مستعدة لها قوة قادرة - بوضوح شديد - على أن

هذا الكتاب

ترد على أي ضربة نووية موجهة للغرب بقصفة مدمرة على الإتحاد السوفييتي تمنعهم من التفكير في بدء هذه الضربة... ليس لدينا خيار... وهكذا في الظروف الحاضرة يجب ألا تطرح أسئلة عن مدى ما في سياسة الردع من أخلاقيات.

على أي حال... لقد ترجمت القوى العظمى استراتيجية الردع هذه لخطط عسكرية تتبادل فيها مع القوى الأخرى إطلاق الآلاف من رؤوس الحرب النووية.

الإنسان ليس مضطراً لأن يفهم الأفكار الخاصة بالشتاء النووي لكي يسلم بأن مثل هذا التبادل للرؤوس النووية مع التأثيرات المناخية التالية سوف يؤدي إلى تعريض وجود عدد من الأمم الأخرى في العالم للخطر... وأن هذه مسألة أخلاقية... نحن يجب أن نتوقع - لذلك - أن تطالبنا في السنين القادمة أمم مثل البرازيل أو الهند أو السويد بأن نغير من استراتيجيتنا وخطط حربنا ونشر قواتنا النووية.

وفي النهاية هناك بعد أخلاقي آخر للحرب النووية يجب دراسته. فكما سبق أن قلت... إننا مضطرون في الحاضر إلى متابعة سياسة الردع النووي وإلا عرضنا وجود أمتنا للخطر... وليس لنا في هذا خيار.

ولكن في المستقبل إذا أدركنا أن هناك فرصة لإنهاء الحرب الباردة - وإزالة الخطر المحدق بوجود أمتنا - ألا يجب أن نقفز لكي نقتنصها؟

الإجابة بالتأكيد نعم... سوف أكمل بعد ذلك دراسة ما إذا كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يواجهان الآن هذه الفرصة أم لا؟

الفصل الرابع

**تغييرات غورباتشيف في سياسة السوفييت
الداخلية والخارجية
أسبابها وعلاقتها بالحرب الباردة**

يمثل ميخائيل غورباتشيف إختلافاً عميقاً مع ماضي السوفييت .
فبالرغم من المشاكل المزمنة التي واجهها قادة السوفييت المتعاقبون لعقود
عديدة، والناجمة عن إنخفاض الكفاءة الإقتصادية وعقم السياسة الخارجية
وما صاحبها من مخاطر نجد أن غورباتشيف تصدى لإدخال تعديلات واسعة
وعميقة على سياسات السوفييت الداخلية والخارجية .

إن غورباتشيف أول من يحاول التوجه إلى جذور المشاكل، وفي
القلب إيمان بأن مصالح السوفييت في القرن الحادي والعشرين يمكن
تداولها بشكل أفضل من خلال بيئة سلام عالمي . . بيئة يحدد ملامحها
تخفيف التوتر بين القوى العظمى وزيادة درجة التعاون بين الولايات
المتحدة والإتحاد السوفيتي .

وباختصار يبدو من كلمات وأفعال غورباتشيف أنه يُهدي الغرب
إمكانية لم يسبق لها مثيل لإعادة صياغة المفاهيم الأساسية والشروط
المحددة لعلاقات الشرق والغرب، ويمنحه الفرصة لإنهاء الحرب الباردة .

«الفكر الجديد» في سياسة السوفييت .

من بين الكم الهائل من التعديلات التي أُدخلت - بمبادرة من

غورباتشيف - للإتحاد السوفيتي نجد على الأقل أربعة منها ذات تأثير مباشر على علاقات الشرق والغرب وتؤدي إلى إمكانيات جديدة لتخفيف التوتر.

الأولى والأسبق هي ما بدأه غورباتشيف من إحداث تعديلات جذرية في وجهة النظر السوفيتية لمفاهيم الأمن القومي وأهداف السياسات البشرية والاقتصادية.

الثانية مرتبطة بإعادة بناء الإقتصاد السوفيتي الجارية الآن... والتي تعكس رغبة جديدة لموسكو لإنهاء عزلة اقتصاده وجعله يتكامل - تمويلاً وتكنولوجيا - داخل إقتصاد العالم المتجه بشكل متزايد نحو الإعتماد المتبادل.

الثالثة أن السكرتير العام قدم بادرة - ذات مغزى - لتحرير قوانين حقوق الإنسان السوفيتية...

أخيراً وهذا مرتبط بكل التعديلات الثلاثة السابقة نجد الهجر الجدير بالإعتبار لعدد من أساسيات عقائد الإيديولوجية الماركسية - اللينينية في كل من السياسة الداخلية والخارجية.

كل واحدة من تلك التطورات الكبرى سأناقشها فيما بعد.

إعادة تقدير غورباتشيف لمتطلبات الأمن.

كان يبدو أن رؤية موسكو لأمنها القومي - قبل تعيين ميخائيل غورباتشيف كسكرتير عام للحزب الشيوعي السوفيتي في آذار/ مارس - ١٩٨٥ - تفترض أن الاتحاد السوفيتي لا يمكنه أن يحافظ على أمنه إلا بالقدر الذي تفتقد فيه الدول الأخرى أمنها.

وكان يبدو أن أهداف السياسة الخارجية وسياسة الدفاع السوفيتية تعتمد في الأساس على إحداث حالة من الشعور بعدم الأمن لدى الدول

المحيطة.. وبذلك أدخل الاتحاد السوفيتي كلاً من أمريكا وأوروبا الغربية في لعبة نتیجتها النهائية دائماً صفر بحيث تكسب موسكو لأمنها ما يخسره الآخرون.

وعلى أي حال، ومنذ العام ١٩٨٥ فكر غورباتشيف في تعديل تصورات السوفييت عن الأمن القومي بإدخال ما يمكن تسميته «بالفكر الجديد» في حسابات سياسة السوفييت الخارجية... ملامح هذا الفكر الجديد تحددها ثلاثة مفاهيم - على الأقل - تتعارض بشدة مع المدخل السوفيتي التقليدي.

(١) إن مصالح الأمن القومي يجب أن تُنال من خلال الدبلوماسية وليس بالتهديد العسكري أو استخدام القوة.

(٢) لا يمكن أن يتحدد الأمن القومي لأي دولة على حساب أمن الآخرين. فالأمن لا يتم بجهد فردي ولكنه يقوى بالتعاون مع الدول الأخرى.

(٣) المؤسسات الدولية والمجهودات المشتركة يمكن توظيفها لحل المشاكل الإقليمية والعالمية.

ردد غورباتشيف تلك النغمات باستمرار في الكثير من أحاديثه وكتاباتاته ومؤتمراته الصحفية منذ العام ١٩٨٥، وهو ما سأناقشه في هذا الفصل... ثم سأشير إلى عناصر بعينها - بعد ذلك - على درجة كبيرة من الأهمية في فكر غورباتشيف الجديد تم تطبيقها في مجالات تمثل اهتماماً خاصاً بالنسبة للولايات المتحدة أي في أوروبا الشرقية والعالم الثالث.

١ - الأمن من خلال الوسائل الدبلوماسية لا بالوسائل العسكرية.

ما يستند عليه غورباتشيف أكثر من أي عامل آخر عندما يناقش السياسة الخارجية هو اعتقاده أن التكنولوجيا العسكرية الحديثة - وبالتحديد

الأسلحة النووية - جعلت الحرب وسيلة غير مقبولة لتحقيق أي تقدم لصالح أمن الدول... فهناك - في رأي غورباتشيف - عدم تناسب واضح بين أي هدف سياسي - يمكن تصوره - وما تحدثه الأسلحة النووية من دمار. وإن أي حرب تنشب بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ستحمل في داخلها بذور إمكانية إندلاع حرب نووية غير محدودة. فنراه يقول:

* في آب / أغسطس - ١٩٨٥ «تسألونني عن الملمح الأساسي للعلاقة السوفيتية - الأمريكية وأنا أعتقد أن الحقيقة الثابتة أننا سنعيش معاً أو نهلك معاً - فقط - بغض النظر عن كون أحدنا يحب الآخر أم لا»^(١).

* في شباط / فبراير - ١٩٨٦ «إن طبيعة التسليح الذي يحدث الآن لا تسمح بأي أمل لأي بلد أن يحمي نفسه بالوسائل التكتيكية العسكرية، فإقرار الأمن أصبح أكثر فأكثر مهمة سياسية ولا يتحقق إلا بالوسائل السياسية فقط»^(٢).

* في شباط / فبراير - ١٩٨٦ «الأهداف... والشروط قد أخذت الشكل الذي أصبحت المواجهة فيه بين الرأسمالية والإشتراكية يجب أن يقتصر - فقط - على أشكال المنافسة السلمية والمباراة السلمية»^(٣).

* في نهاية ١٩٨٦ «إن المكونات الأساسية للرؤية السياسية الجديدة بسيطة للغاية، فالحرب النووية يستحيل أن تكون وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والإيديولوجية أو أي هدف آخر». هذا الإستنتاج - عن حق - يمثل ثورة لأنه يعني نبذ التصورات التقليدية للحرب والسلام»^(٤).

* في نهاية ١٩٨٦ «من الواضح بشكل جلي أن في العالم الذي نعيش فيه، عالم الأسلحة النووية، تصبح أي محاولة لاستخدامها في حل المشاكل السوفيتية - الأمريكية لا يمكن أن نطلق عليها إلا أنها انتحار»^(٥).

* في كانون الأول / ديسمبر - ١٩٨٦ «استخدام القوة أو التهديد

بها لم يعد... وسيلة ممكنة لسياسة خارجية»^(٦).

الكتاب العسكريون السوفييت تبنا - أيضاً - رؤية غورباتشيف فيما يختص هذه النقطة. فبعد أربعة أشهر من مؤتمر الحزب في شباط/ فبراير - ١٩٨٦ صدر في إفتاحية جريدة خاصة بالقيادة العسكرية السوفيتية العليا مقالاً يعكس تقديرات غورباتشيف:

«الأمن في عصر الذرة يجب أن يحسب بطريقة مختلفة.. لقد أصبح مهمة سياسية تتم بوسائل سياسية مثل الوفاق ونزع السلاح وتأكيد الثقة وتطوير التعاون الدولي.. إن من الطيش وربما من الإجرام البحث عن حلول لمشكلات الأمن من خلال سباق التسلح وتفضيل «الدرع» و«السيف»»^(٧).

٢ - الأمن لا يتحقق بجهد طرف واحد

وإنما فقط بالتعاون.

تقديرات غورباتشيف عن مهام القوة المسلحة إرتبطت مباشرة بفكرته عن عالم له طبيعة التعاون أو «المشاركة المتبادلة».

فلقد صرح غورباتشيف مراراً أن الإتحاد السوفيتي قد تخلى عما كان يراه صحيحاً من قبل من أن الأمن يمكن تحقيقه عن طريق طرف واحد. فتال:

* في شباط/ فبراير - ١٩٨٦ «في سياق علاقة الأمن بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فلا بديل لأن يكون «متبادلاً بالمشاركة»، أما إذا أخذنا العلاقات العالمية ككل فيجب أن يكون أمناً شاملاً جامعاً.. فمن الحيوي أن يشعر الجميع بإحساس أمن متساوٍ بعد أن زرع الخوف والقلق المصاحبان لعصر الذرة عدم القدرة على التوقع في السياسات»^(٨).

* في تموز/ يوليو - ١٩٨٦ في حديث له في فلادفوستك ناقش

غورباتشيف رغبة السوفييت في إحداث «تعديل جذري للتفكير السياسي التقليدي». ونبذ «المحاولة الأنانية لتدعيم الأمن على حساب شخص آخر»^(١).

* في آب / أغسطس - ١٩٨٦ «اليوم لا يمكن تأمين الأمن الشخصي بدون أخذ أمن البلاد والشعوب الأخرى في الاعتبار.. لا يمكن أن يوجد أمن حقيقي إذا لم يكن شاملاً ومتساوياً بالنسبة للجميع.. أما التفكير بطريقة أخرى فمعناه أن نعيش في عالم من الأكاذيب، وفي عالم من خداع الذات»^(٢).

٣ - جهود متعاونة لحل مشاكل عالمية واقليمية.

قدم غورباتشيف - بالإضافة إلى سعيه من أجل تخفيف التوترات التي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - آليات تعزيز مقاومة المواجهات الممكنة في مجالات ثلاثة. لقد أكد بشكل خاص على أهمية دور الأمم المتحدة والمؤتمرات متعددة الأطراف في حل المشاكل الإقليمية وزيادة التعاون بين الولايات المتحدة والسوفييت. فقال:

* في شباط / فبراير - ١٩٨٧ «تسوية الصراعات الإقليمية أصبح في زمننا ضرورة؛ نحن نقول دعنا نبحث ونعمل معاً، وينطبق هذا على حرب إيران - العراق.. أزمات أمريكا الوسطى، مشكلة أفغانستان.. والأوضاع في جنوب أفريقيا وأندونيسيا، إن أهم شيء هو احترام حقوق الشعوب في تقرير هويتها الخاصة بها وليس التدخل في شؤون البلاد الأخرى الدولية»^(٣).

* في أيلول / سبتمبر - ١٩٨٧ عرض غورباتشيف، في مقال بجريدة برافدا، الخطوط العامة لإحدى عشرة نقطة خاصة بتوسيع سلطات الأمم المتحدة بالنسبة لموضوعات مثل المواجهات العسكرية والعلاقات العالمية والإرهاب ومشاكل البيئة على كوكبنا، واقترح تفويض مجلس الأمن

بسلطات عريضة في مجالات حل الصراعات والإشراف على تحديد السلاح ومعاهدات السلام»^(١٢).

وبعد ذلك بأسبوع طلب وزير الخارجية السوفييتي ادوارد شيفرنادزه في خطاب له أمام الهيئة العامة للأمم المتحدة بأن تتواجد قوات بحرية تابعة للأمم المتحدة في الخليج (الفارسي) لتأمين حرية الملاحة هناك.^(١٣)

وفي تشرين الأول/ أكتوبر - ١٩٨٧ أعلن الإتحاد السوفييتي عن عزمه على تسديد كامل الدين المستحق عليه للأمم المتحدة وقدره ٢٢٥ مليون دولار.^(١٤)

وفي حديث لغورباتشيف أمام الأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر - ١٩٨٨ اقترح أن تنشئ الأمم المتحدة تشكيلات واسعة متنوعة من المجالس متعددة الأطراف لمواجهة مشاكل مثل البيئة على كوكبنا، وأزمات ديون العالم الثالث. ثم عرض تشكيل «بعثة سلام عالمي» للتعامل مع المشاكل الإنسانية والاجتماعية التي نجمت عن حرب أفغانستان.

وخلال إجتماعات القمة أكد كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي على أهمية تعاونهما في حل الموضوعات الإقليمية.

هذه الفكرة تابع مناقشتها في بداية أيلول/ سبتمبر - ١٩٨٨ ولمدة ثلاثة أيام نائب وزير الشؤون السياسية في الولايات المتحدة ميخائيل هـ. أرماكومت والنائب الأول لوزير خارجية الإتحاد السوفييتي يولي م. فورنتسوف. وقرر كلا الجانبين أن الخطوة الثانية الأكثر أهمية في المناقشات الأمريكية - السوفييتية (بعد الحد من التسليح) هي حل المشاكل الإقليمية. وقد نوه أرماكومت بمثل هذه «النجاحات الملحوظة» عندما انسحب السوفييت من أفغانستان، وتم وقف إطلاق النار بين إيران والعراق، وعمل مسودة برنامج حصول ناميبيا على استقلالها، والانسحاب المتوقع للقوات الفيتنامية من كمبوديا^(١٥). لقد كانت رغبة موسكو دائماً -

عدا بعض إنعكاسات البداية على الأقل في جزء من المحادثات - تخفيض أعبائها الإقتصادية والتزاماتها العسكرية الخارجية. كانت السياسة الخارجية السوفييتية - بلا جدال - تتحرك في اتجاه جعل الولايات المتحدة تحبذ فكرة الهدوء لبعض الوقت.

تطبيق الفكر الجديد على أوروبا الشرقية والعالم الثالث.

نستطيع أن نلمس تأثير الفكر الجديد على ما حدث فعلاً من تطورات على العلاقات السوفييتية مع أوروبا الشرقية. إذ يبدو أن موسكو قد تخلت عن أهدافها القديمة للسيطرة على حكم المنطقة. لقد أكد غورباتشيف على «استقلالية» دول أوروبا الشرقية، وكف عن دعم «البروليتاريا العالمية» أساس مبدأ برجينيف الذي منح الإتحاد السوفييتي الحق في غزو الدول الاشتراكية الشاردة عن الخط السوفييتي.

«قبل كل شيء... لقد كانت وجهة النظر التي ارتأها قادة كل الدول الشقيقة أن يقوم كامل الإطار الحاكم للعلاقات السياسية بين الدول الاشتراكية على الإستقلال المطلق... ولا جدال في أن كل حزب من حقه أن يكون حراً في تقديره للمشاكل التي تواجه بلده وأن يكون التزامه أمام شعبه»^(١٦).

نحن لا نتصور أننا نملك أفضل الإجابات على كل الأسئلة ونحن أبعد ما نكون عن مطالبة الآخرين بأن يتحولوا إلى نسخ منا.

كل بلد إشتراكي له شكله المتفرد... ومن حق الأحزاب الشقيقة أن تؤسس سياسة نابعة من خصائصها القومية^(١٧).

لا يوجد حزب يحتكر الحقيقة ونحن في الإتحاد السوفييتي نضع لبعض المشاكل أولويات خاصة رغم أنها قد تكون حُلت بالفعل في بلاد إشتراكية أو جار حلها بأسلوب متفرد^(١٨).

مصادقية الجزء الذي اقتبسناه أعلاه تظهر من تعليق قادة أوروبا

الشرقية على اجتماعاتهم مع غورباتشيف.. لقد قالوا إنه نسمت «بالأخذ والعطاء الحقيقي» والذي يختلف بشكل ذي مغزى عن أحاديثهم مع القادة السوفييت السابقين^(١٩).

وإذا احتكنا إلى العرض الذي قدمه غورباتشيف المحد من الأسلحة التقليدية نجده لا يؤمن بأن الغرب سوف يهاجم أوروبا الشرقية، إنه مقتنع بأن تهديد الأمن القومي لأوروبا الشرقية قد تلاشى، وأن باستطاعته بالتالي بناء على تجربة العقدين أو الثلاثة الماضية أن يمنح ديارها قدرًا متزايداً من الحكم الذاتي وتحسين ارتباطها بالغرب.

إن تخفيف التوتر بين القوى العظمى كان جواز المرور للحكم الذاتي المتزايد في أوروبا الشرقية.

تطبيق السياسة الخارجية الجديدة يبدو جلياً في سياسة السوفييت تجاه العالم الثالث... هنا أيضاً يُظهر السوفييت علامات لا يمكن الخلط فيها؛ بهم أعادوا تقييمهم لأهدافهم ومدى عائد الجهد الذي بذلوه واتساع مشاركتهم.

نتيجة إعادة تقييمهم للتكلفة والعائد جعلتهم يقلصون من صراعات العالم الثالث بما في ذلك تلك التي تحدث في أفريقيا الجنوبية أو جنوب شرق آسيا.

أكثر من هذا أشار الكثير من المحللين إلى أن موسكو تبدو كما لو كانت قد كفت عن تقديم مساعدات جديدة إقتصادية أو عسكرية للأنظمة الاشتراكية في العالم الثالث. روبرت لجفولد كتب أن غورباتشيف بخلاف أسلافه وجد أن العالم الثالث «حالة ميؤوس منها وساحة صراع تراجيدي وليس منطقة أمل واعدة»^(٢٠).

وفي مقال حديث - ينطق بوضوح بالدفاع عن إعادة التقييم لأنشطة الاتحاد السوفيتي في العالم الثالث ويرسي ملابساته - ظهر في جريدة

«الشؤون العالمية» المتخصصة في السياسة الخارجية السوفيتية يظهر أن الإلتزامات السوفيتية أصبحت مكلفة للغاية في حين أن النتائج هزيلة. وهكذا على أنظمة العالم الثالث أن تتوقع مزيداً من خفض الدعم السوفيتي في المستقبل.

«أعباء أقل للإنفاق على السياسة الخارجية والدفاع ستحطم - بدون شك - الإقتصاد المدني (السوفيتي) وتهدد برنامج تحديثه . . . بالإضافة إلى أنها تخفض مستويات المعيشة واحتياجات الإحتمال في هذا المجال ليست غير نهائية.

يجب أن تظهر إنتقائية أكثر في تحقيق أهدافنا والتزاماتنا في الخارج وبالخصوص بحيث تكون ملائمة للتخلي التدريجي عن مباراتنا الكونية مع الولايات المتحدة ونكف عن الدعم المكلف للأنظمة غير الشعبية والتحركات السياسية والأحزاب . . . إلخ.

الإتحاد السوفيتي وصل إلى النقطة التي أصبح فيها من الضروري إحداث تعديل مذهبي يعطي البلد الفرصة التي تحتاجها لإعادة بناء إقتصاده وخلق مسار إشتراكي للتقدم أكثر جاذبية . . . ثمن أخطاء الماضي مرتفع للغاية ونحن لن نستمر أكثر من هذا فلدينا الحق أن لا نكررها^(١).

نتائج الفكر الجديد في سياسة السوفيت الدفاعية والخارجية.

قبل أن نتابع تطبيقات الفكر الجديد على الإقتصاد، وحقوق الإنسان، والإيديولوجية الماركسية - اللينينية . . أود أن أؤكد على أن مظاهر هذا الفكر الجديد في السياسة الخارجية والدفاعية لم تتجسد فقط بالكلمات إنما تجلت أيضاً في الأفعال.

وكمثال على ذلك سنقدم - بطبيعة الحال - توقيع معاهدة القوات النووية متوسطة المدى (INF) . . فلقد تجاهل قادة سوفيت متعاقبون

لسنين عرض ريغان «Double Zero» «الصفير المزدوج» حتى عصر غورباتشيف، عندها - فقط - بدا أن العرض قابل لتفاوض طويل المدى.. وفي كانون الأول/ ديسمبر - ١٩٨٧ تم التوقيع على (INF) ليصبح لدينا نموذجاً مبكراً هاماً على مدى تطور مرونة السوفييت ورغبتهم في النظر إلى حلول جديدة لمشاكل قديمة.

بتوقيع معاهدة (INF) نجد أن السوفييت قد أرسوا سابقتين على درجة عالية من الأهمية، واللتين سيكون لهما مضامين رئيسية في مفاوضات الأسلحة التقليدية وفي محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (START) أيضاً.

أولهما: موافقة موسكو على خفض غير مماثل للأسلحة النووية في أوروبا بحيث قبلت أن تزيل أسلحة تفوق بمراحل ما تزيله الولايات المتحدة.

ثانيهما: أنه تم إقرار ما قاومته موسكو لعقود.. أي المبادئ المنظمة للتفتيش الموقعي - في المعاهدة - بحيث أصبح قاعدة لا إستثناء.

بخصوص الأسلحة التقليدية تمت تحركات على نفس الدرجة من الدرامية، فلقد تنازل فجأة السوفييت عن العرض الذي تقدموا به في الجلسة الافتتاحية لمحادثات خفض القوات التقليدية في أوروبا - فيينا في آذار/ مارس - ١٩٨٩ - والذي يطلق عليه (CFE) وعبروا بوضوح عن رغبتهم في الموافقة على عرض الناتو والذي يتطلب خفضاً سوفيتياً للقوات يتجاوز كثيراً ما ستخفزه الولايات المتحدة.

طالب الإتحاد السوفيتي بخفض أولي من ١٠ - ١٥٪ من القوات التي يمتلكها - في ذلك الوقت - كلا الجانبين، وهذا يتطلب أن تخفض دول حلف وارسو أنظمة تسليح عديدة أكثر من الناتو.. والناتو اقترح في الجلسة الافتتاحية خفضاً يتراوح بين ٥ - ١٠٪ من كلا الجانبين ولهذا قبل

السوفييت العرض الأمريكي، أو كما ذكر المراقبون «شجعهما تماثل عرضيهما الأولي»^(٣٣).

محادثات (CFE) تمت على إثر خطاب غورباتشيف الدرامي أمام الأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر - ١٩٨٨ والذي أعلن فيه أن الاتحاد السوفييتي سوف يخفض قواته العسكرية خلال السنتين التاليتين بما يوازي ٥٠٠,٠٠٠ جندي و ١٠,٠٠٠ دبابة و ٨٥٠٠ مدفع و ٨٠٠ طائرة عسكرية. وكجزء من هذا التخفيض ستسحب موسكو ست فرق مدرعة - من أفضل عناصر الجيش السوفييتي تدريباً - من أوروبا الشرقية أربع فرق منها ستسحب من ألمانيا الشرقية.

بالإضافة لهذا، تعهد غورباتشيف أن يزيل ويسرح الفرقة الجوية الهجومية الوحيدة المتمركزة الآن في ألمانيا الشرقية والكتيبة الهجومية الوحيدة الموجودة في المجر... هذا التخفيض للقوات الهجومية في أوروبا الشرقية لأبلغ دليل على حسن نية غورباتشيف في إعادة تشكيل نشر قوات حلف وارسو واستراتيجيته بحيث تصبح ذات أهداف دفاعية بحتة^(٣٤).

أعقب إعلان غورباتشيف بتخفيض قواته، تصريحه في كانون الثاني/ يناير - ١٩٨٩ أن الاتحاد السوفييتي يخطط لخفض نفقاته الدفاعية بحوالي ١٤,٢٪ وإنتاجه للأسلحة بحوالي ١٩,٥٪. ورغم أنه من الصعب رصد أو قياس نفقات السوفييت الدفاعية... ورغم أن الخفض الذي أعلنه غورباتشيف بالغ الضخامة إلا أن مجمل قوام اقترابه يمنح الثقة فيما صرح به.

أعضاء حلف وارسو الآخرون أعلنوا هم أيضاً عن تخفيضات مماثلة في السلاح ونفقات التسليح، والتي، بعد حدوثها فعلاً، ستقلل - أيضاً - من حدة التهديد الهجومي على الناتو.

فألمانيا الشرقية أعلنت خفض ١٠,٠٠٠ من قواتها العاملة التي إجمالها ١٧٠,٠٠٠ وتدمير أو تحويل ٦٠٠ مدرعة للإستخدامات المدنية

من إجمالي ٣٠٠٠ وإبطال فاعلية ٥٠ طائرة حربية من إجمالي ٣٥٠ وتخفيض الإنفاق العسكري بنسبة ١٠٪.

تشيكوسلوفاكيا ستخفض ١٢,٠٠٠ من قواتها العاملة البالغة ١٤٥,٠٠٠ حالياً وستعطل فاعلية ٨٥٠ مدرعة و١٦٥ عربة مسلحة و٥١ طائرة عسكرية وتخفيض إنفاقها العسكري بنسبة ١٥٪.

المجر تعهدت بتسريح ٩٣٠٠ من قواتها العاملة وسحب ٢٥١ مدرعة وخفض الإنفاق العسكري بنسبة ١٧٪.

بلغاريا سوف تخفض ١٠,٠٠٠ من قواتها العاملة وتسحب ٢٠٠ مدرعة و٢٠٠ مدفع و٢٠ طائرة عسكرية من الخدمة وتخفيض إنفاقها العسكري بنسبة ١٢٪.^(٢٤)

أمام هذا لا يستطيع الإنسان أن يجادل باقتناع أن هذه التخفيضات ليست ذات أهمية أو تمت من أجل خداع الغرب.. فتخفيضات أوروبا الشرقية كانت قربية من النموذج السوفييتي لتخفيض أكثر العناصر الهجومية في ترسانة حلف وارسو، وبينما لم تتضح بعد الطريقة التي سيوظف بها هذا التخفيض بالضبط.. إلا أنها ستكون في الغالب الأعم ذات تأثير ملطف هام على ما يواجه الناتو من تهديد هجومي.

انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان يعتبر أيضاً علامة أخرى على تطور سياسة السوفييت الخارجية والدفاعية.

فبعد تعهد السوفييت بإزالة قواتهم فعلوا بالضبط ما تعهدوا به في مدة قصيرة جدية بالإعتبار، وهكذا إلتأم ما أطلق عليه غورباتشيف «الجرح النازف».. إن الانسحاب السوفييتي هذا في أعقاب الفشل في تهدة المجاهدين كان شيئاً لا يمكن التفكير فيه منذ عام أو عامين. إنه النموذج الأول - فيما بعد الحرب - الذي أذعن فيه السوفييت لمقاومة قهر نظم شيوعي على الحدود السوفييتية.

قدّم إنسحاب السوفييت من أفغانستان دليلاً آخر على التزام غورباتشيف بتخفيض أو إنهاء العمليات الخارجية المكلفة والمستنزفة، ولتحسين علاقات السوفييت مع كل من الغرب والصين.

وأولئك الذين يقولون أن أعمال غورباتشيف لا تتوافق مع أقواله ينتظرهم عدد آخر من التطورات التي لم تغير فيها السياسة الخارجية السوفييتية الجديدة أهدافها أو وسائلها بعد.

فالعلاقات السوفييتية - الصينية - أيضاً - تغيرت درامياً.

وفي الوقت الذي يتم فيه كتابة هذه السطور يخطط كبار المسؤولين السوفييت والصينيين لعقد إجتماع يعتبر الأول خلال ثلاثة عقود. . . التقدم الذي كان يبدو مستحيلاً في العلاقات حدث منذ زمن قريب على مختلف الموضوعات المتعلقة بين الصين والسوفييت. . . وفي آذار/ مارس - ١٩٨٩ أعلنت موسكو أنها سوف تسحب ٧٥٪ من قواتها في منغوليا (على الحدود مع الصين) وتشمل كل الكتائب المنقولة جواً. منغوليا نفسها الحليف الوفي لموسكو تخفض ١٣٠٠٠ من قواتها وميزانيتها العسكرية بـ ١١٪.

وما زال هناك أعمال درامية تؤكد - أيضاً - حدوث تطور في العلاقات المعلنة بين موسكو وأوروبا الشرقية. . . أعمال تصل إلى العمق البعيد لأصل الحرب الباردة. فبداية الحرب الباردة حدثت - جزئياً - كنتيجة لسيطرة الاتحاد السوفييتي على المنطقة ورفضه السماح بقيام أنظمة متعددة الأحزاب أو إجراء إنتخابات حرة.

الآن. . . ولأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يبدو أن السوفييت قد سمحوا بوجود حل سلمي لمعارضة شرعية للسلطات الشيوعية الحاكمة.

ففي شباط/ فبراير - ١٩٨٩ أعلن المَجْرِيون عن عزمهم إجراء إنتخابات متعددة الأحزاب لأول مرة خلال الأربعين عاماً الماضية. . . ومن

الواضح ، أن هذا قد تم بموافقة موسكو أو بتغاضيها أو شيء من هذا القبيل .

بنفس الشكل أعلنت بولندا في آذار/ مارس - ١٩٨٩ إنها ستعيد تشكيل برلمانها الذي ألغي عام ١٩٦٥ . . ورغم أنه لا زال هناك العديد من التفاصيل التي لم تحسم بعد، إلا أن البرلمان البولندي مخطط له أن يتم إختيار كامل أعضائه بالانتخاب الحر وأن تكون له صلاحيات واسعة .

أشرف غورباتشيف بنفسه - أيضاً - على مجموعة إنسحابات وتراجعات لقوات «فوضها» السوفييت . فلقد تم التوصل لاتفاق يجعل القوات الكوبية تنسحب من أنجولا خلال ثلاث سنوات . . . ويؤكد معظم المراقبين أن القوات الفيتنامية ستسحب من كمبوديا قريباً .

وهكذا يبدو بوضوح أن غورباتشيف قد استبدل «عسكرة» سياسة السوفييت الخارجية «بجعلها ديموقراطية» ، وبالتالي لا نستطيع أن نستمر لأكثر من هذا في التمسك بوجهة النظر التي تقول أن سياساته قد تغيرت في الشكل فقط دون المضمون .

رغبة موسكو في زيادة مشاركتها في اقتصاد العالم .

والسوفييت بالإضافة لفكرهم الجديد في السياسة الخارجية والدفاعية يقومون بعمل تعديلات رئيسية - أيضاً - في سياستهم الإقتصادية العالمية .

إنهم يسلمون بوضوح بأن القرن الحادي والعشرين سيكون زمن تغير درامي للتكنولوجيا التي سوف تنتشر بسرعة بين الشعوب المشاركة في إقتصاد العالم ، الذي ينضوون تحت لوائه حالياً . لذلك فكر غورباتشيف في تطوير فرص السوفييت التجارية وتكامل الإقتصاد السوفيتي داخل إقتصاد العالم بأربعة طرق :

(١) إعادة توجيه جهاز التجارة السوفيتي ليسبح مع التيار .

(٢) تشجيع إنشاء شركات مشتركة مع رجال الأعمال الغربيين .
(٣) فتح طرق الإتصال مع المؤسسات المالية الغربية .
(٤) تواجد السوفييت في عضوية المنظمات الإقتصادية العالمية بما في ذلك التوقيع على الإتفاق العام للتعرفة والتجارة والإلتزام للبنك "دولي وصندوق النقد الدولي .

في إجتماع قمة واشنطن في كانون الأول / ديسمبر - ١٩٨٧ أدلى غورباتشيف بالتصريحات الآتية :

أما عن العلاقات الإقتصادية مع أمريكا . . فأنا ببساطة لا أعرف كيف نصبر على هذه الحالة التي أصبحت عليها إرتباطاتنا الإقتصادية والتجارية .
مع كل منا مفيداً للآخر ، نحن مقتنعون أنه من الممكن أن تبدأ الأعمال الأمريكية صفقات مفيدة لها في الإتحاد السوفيتي .
«إذا عزم أي شخص على الإلتزام لنا ليساعدنا ويستفيد في نفس الوقت ، فنحن ندعوه لأن يفعل هذا . . . نحن ننتظر المبادرات ونخلق الظروف الضرورية لئلا هذا التعاون» .

«كل من يرغب في المشاركة سيجد دعماً من كل من الحكومة والقيادة السياسية»^(١٥) .

تقدم سوفيتي في موضوعات حقوق الإنسان .

إضافة إلى تطبيق فكر غورباتشيف الجديد على التعاون السياسي والاقتصادي نجد أنه قد بدأ أيضاً في تطبيقه على مجالات حقوق الإنسان .

وقد تم تغطية بعض الحالات الرئيسية إعلامياً بشكل واسع مثل إنهاء نفي داعية حقوق الإنسان المعروف جيداً أندريه زاخاروف والسماح له

بالسفر لغرب . ولكن هناك أيضاً تحركات على جبهات أخرى يجب طرحها . . فلقد تم الإفراج عن أكثر من ستمائة سجين (رأي) خلال العامين المنصرمين . . وتعهد السوفييت على الملأ بوقف المزاولة الوحشية بتعريض المخالفين في الرأي «للعلاج» النفسي .

وبدأ تخفيف الحظر على تعلم الدين وأداء طقوسه . . وتم طرح أكثر من مائة ألف كتاب مقدس للبيع بين المواطنين السوفييت، وفي نهاية ١٩٨٨ أنهت موسكو المنع السوفيتي لتعليم اليهودية^(٣٦) .

ويتم الآن مراجعة الدستور السوفيتي لتنقيته من المواد التي تحظر مختلف النشاطات السياسية والأنشطة الأخرى . . ومراجعة القوانين التي تجرم «السلوك المضاد للسوفييت» والتي استُخدمت في الماضي للقضاء على المخالفين . . كما التزم الإتحاد السوفيتي بأحكام محكمة العدل الدولية فيما يخص تفسيرات وملابسات إتفاقيات حقوق الإنسان .

وفي عام ١٩٨٧ زادت هجرة اليهود السوفييت لتصل إلى أكثر من تسعة أضعاف ١٩٨٦ (في ١٩٨٦ كانت ٩١٤ حالة زادت في ١٩٨٧ إلى ٨١٤٩ حالة) وفي عام ١٩٨٨ أصبحت ١٩٢٠٠ حالة، أي أكثر من ضعف حالات ١٩٨٧ . ويقدر مسؤول إسرائيلي عدد اليهود الذين سيهاجرون من الإتحاد السوفيتي خلال ١٩٨٩ بأنه سيصل إلى أربعين ألفاً^(٣٧) .

وقد تعهد غورباتشيف في خطابه أمام الأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر - ١٩٨٨ بأن يضاف إلى دستور الإتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩ قوانين تضمن حرية التعبير وحرية العقيدة الدينية، مضيفاً بأن القانون الذي يمنع هجرة المواطن الذي لديه معلومات عن أسرار البلد سوف يُعدل ليشمل على بند يحدد بدقة «زمن المنع» .

من الصحيح أن نقول أن المواطنين السوفييت لا زالوا يعيشون تحت عبء عدد ضخم من الموانع والقيود الثقيلة، ولكن الخطوات الأولى

لتخفيف هذه القيود أصبحت ذات مغزى خصوصاً لو قورنت بعدم إعتبار السوفييت السابق لموضوعات حقوق الإنسان . وتثميناً لتقدم موسكو في هذا الموضوع فإن إدارة ريغان وافقت في أحد آخر أعمالها النهائية لفترة الرئاسة على مشاركة الولايات المتحدة في مؤتمر حقوق الإنسان الذي سيعقد في موسكو عام ١٩٩١ .

إنهيار الإيديولوجية الكلاسيكية للماركسية - اللينينية .

صاحب فكر غورباتشيف الجديد في السياسة الخارجية والداخلية هجر لعدد من أهم المفاهيم الرئيسية التي شكلت التقييم الماركسي - اللينيني التقليدي للإقتصاد والعلاقات العالمية .

أيهما كان أسبق . . ليس واضحاً . . فنحن لا نعرف ما إذا كانت مراجعة الإيديولوجية قد تقدمت على إعادة التفكير في أولويات السياسة الخارجية والداخلية ، أم أن التسليم بالاحتياج لإحداث تعديلات جوهرية قد أدى بالضرورة إلى مراجعة الإيديولوجية . . على أي حال سنجد أن كلاً من النسقين قد تطور بالتوازي وأن كلاً منهما قد عضد من حركة الآخر .

في مجال العلاقات الدولية سنجد أن مراجعة الإيديولوجيا قد أصطدمت ببعض قواعد الماركسية - اللينينية الأساسية .

فأولاً : بعكس أكثر الفروض الجوهرية الماركسية . . لا يُنتظر إنحدار للرأسمالية بأي حال في المستقبل القريب . . ولم يعد واجباً ضرورياً على الاشتراكيين أن يعجلوا بهذا الإنحدار .

لقد تغير بشكل واضح الخط السوفييتي السائد عما كان في السبعينات عندما رأى المعلقون السوفييت في «خلع» نيكسون أن على الولايات المتحدة أن تعدل من نفسها في مواجهة عدم قدرتها على التغيير وخسوف نجمها أمام الإتحاد السوفييتي .

أو عندما أجمع هؤلاء المعلقون على أن الوفاق جاء نتيجة استيعاب الولايات المتحدة أنها قد وصلت إلى أقصى درجات إنحدارها.

فالبرنامج الجديد للحزب يصرح فيه اليوم بأنه «في الأيام الحالية تختلف الرأسمالية من وجوه عدة عما كانت.. حتى في منتصف القرن العشرين».

وقد قال غورباتشيف في مؤتمر الحزب السابع والعشرين «إن المرحلة الحالية لا تؤدي إلى أي كساد رأسمالي مطلق، ولا تستبعد نمواً إقتصادياً أو تفوقاً للرأسمالية في المجالات العلمية والتكنولوجية الحديثة... (موقف الرأسماليين) يسمح لهم بدعم مواقعهم الإقتصادية والعسكرية - السياسية والمواقف الأخرى.. وفي بعض الحالات يمكنهم - حتى - أن يستعيدوا ما سبق أن فقدوه من قبل. أما البنى الإقتصادية والعسكرية والسياسية القائمة وبعض المصالح العامة الأخرى لثلاثة مراكز قوى رئيسية (الولايات المتحدة - أوروبا الغربية - اليابان) يصعب أن نتوقع أنهارها»^(٢٨).

ثانياً: تعرض مفهوم تفوق وحتمية سيادة الاشتراكية في عهد غورباتشيف للتساؤل..

«نحن أبعد من أن نعتبر مدخلنا هو المدخل الوحيد الصحيح».

هكذا كتب عام ١٩٨٧ في البريسترويكا «نحن لا نمتلك حلاً شاملاً»^(٢٩). أكثر من هذا، إن القصور الإنساني في رأي غورباتشيف سيؤدي إلى سقوط الإتحاد السوفيتي والاشتراكية ككل. «قدر بلدنا التاريخي ومكانة الاشتراكية في العالم الحديث سيعتمدان إلى درجة كبيرة على الكيفية التي سندبر بها شؤوننا من الآن فصاعداً»^(٣٠). بالإضافة لهذا.. سلم المنظرون السوفييت بأن التغييرات الثورية الموالية للإشتراكية في دول العالم الثالث تتباطأ وتتعثر وربما تنكس^(٣١).

فكر غورباتشيف الجديد خالف كلاسيكيات الماركسية - اللينينية

عندما أعلن أن «من الضروري عدم اعتبار الصراع قاعدة في النظام العالمي». وأبطل مقولات ماركس ولينين عن تعارض مصالح الدول الرأسمالية والإشتراكية.. ففي نيسان/ أبريل - ١٩٨٥ قال: «المواجهة لا تمثل قصوراً خلقياً في علاقاتنا، إنها بالأحرى شذوذ واستكمالها ليس حتمياً على الإطلاق»^(٣٣).

وفي نيسان/ أبريل - ١٩٨٥ قال أيضاً: «نحن لا نعتقد أن البروز الحالي للتوتر في علاقاتنا سببه تعارض حتمي للمصالح القومية لكل من البلدين.. على العكس.. من صالح شعوبنا أن يتقدم التعاون الواسع المثمر بيننا... الاختلافات في الأنظمة الإشتراكية أو في إيديولوجيات بلادنا يجب ألا تكون ذريعة لتقليص علاقاتنا أو إشعال الحقد»^(٣٤).

وعن مفهوم الصراع الطبقي - الذي قد يكون أحد أساسيات الماركسية - كتب غورباتشيف في البريسترويكا يجب أن يحل محله التعايش السلمي وعلاقات التعاون المتبادل»^(٣٥).

كذلك أكد على أن التناقض الرئيسي في عالمنا المعاصر ليس التناقض الماركسي بين الإشتراكية والرأسمالية ولكنه تناقض بين الحرب والسلام^(٣٦).

وشدد السكرتير العام على أن «الأسلوب السوفييتي الجديد في العلاقات الدولية» هو نبذهم «لجعل العلاقات بين بلد وآخر علاقات عقائدية (إيديولوجية)»^(٣٧).

وهكذا، فبتقويض كلاسيكيات العقيدة الماركسية - اللينينية وتبني بدائل من براغماتية القرن العشرين فتح غورباتشيف الطريق لمناقشات بعيدة المدى حول مفاهيم الأمن والتعاون المتبادل.

كما تجري أيضاً مراجعة إيديولوجية القضايا المتعلقة بالإقتصاد السوفييتي الداخلي. أما التجديد الأكثر أهمية في هذا المجال فيرتبط

بمجهودات غورباتشيف لإدخال مزيد من الحوافز من أجل التوجه للسوق واستبدال أساليب «السيطرة» على الإقتصاد الداخلي بآليات السوق. . الأمر الذي اعتبر لفترة طويلة غير مقبول إيديولوجياً. ومع ذلك نحدد أن غورباتشيف جعل هذه المجهودات تمثل لب توجهاته لإعادة بناء الإقتصاد.

فاديم ميدفيديف أحد كبار إيديولوجي الكرملين أصبح في الجبهة المتقدمة المؤيدة لمجهودات تقنين آليات السوق الإقتصادي السوفيتي حيث قال في حديث له نشرته البرافدا في أول آذار/ مارس - ١٩٨٩ :

«يمكن إنشاء السوق بشكل مختلف تماماً لأنظمة الإقتصاد الاشتراكي ومع ذلك يخدمها بكفاءة. . إن محاولة العمل دونه من أجل «نقاء الفكرة الاشتراكية» سيتسبب حتماً في تضخم الجهاز البيروقراطي وسيطرة المورد على المستهلك وازدهار الإحتكار»^(٣٧).

أليس هذا أقوى نقد لما كان في الحقيقة سياسة وعقيدة السوفييت قرن ويزيد!!

أصول الفكر الجديد.

والآن. . ألا يجوز أن يكون هذا مجرد مرحلة عابرة؟ . . سؤال لا بد وأن يطرح نفسه قبل أن أنهي مناقشتي للفكر الجديد. . للإجابة عليه أرى أنه قد يكون من المفيد تأمل أصول هذا الفكر.

أ. أن ما حفز غورباتشيف ليقدم على اقتراحه هذا هو إدراكه - دون القادة السوفييت السابقين له - لمدى الحاجة العاجلة للمواءمة بين السياستين الخارجية والداخلية السوفيتية وبين المتغيرات السريعة التي تحكم العوامل المحيطة بثلاث ظواهر ذات علاقات متبادلة ظلت دون حل لسنين وربما لعقود.

الظاهرة الأولى - بطبيعة الحال - تتصل بسوء حال الإقتصاد

السوفييتي وانخفاض معدلات النمو، واستيعاب مدى اتساع الفجوة التكنولوجية بين الشرق والغرب.

تلك العوامل دفعت غورباتشيف - في الغالب - للبدء في عملية إعادة البناء التي من بين أهدافها تأمين إمتلاك الإقتصاد السوفييتي للظروف الموجهة للتكنولوجيا الحديثة.

العديد من الرسميين السوفييت سلموا بشكل مستمر أن هدفهم هو خلق مناخ عالمي هادئ - وعلاقات سلام مع الولايات المتحدة - تسمح لهم بالإلتفات لتوجيه اهتماماتهم ومصادرهم في إتجاه إدخال تحسينات على اقتصادهم الداخلي.

الظاهرة الثانية، تتصل كما أكدت في الفصل السابق بما أبداه السوفييت من فهم متزايد لمخاطر الحرب النووية. فالرسميون السوفييت - بما في ذلك غورباتشيف - أعلنوا أن الخطر الأعظم على الأمن السوفييتي لا يأتي من جانب الولايات المتحدة بالقدر الذي تسببه الترسانة النووية الضخمة نفسها.

الظاهرة الثالثة والتي سوف أشير إليها - أيضاً - في نهاية هذا الفصل تتصل بنمو فهمهم لطبيعة الإعتماد المتبادل - سياسياً وتكنولوجياً وإقتصادياً وبيئياً - للعالم الحديث. والتسليم بأن محاولة «الذهاب منفرداً» للقرن الحادي والعشرين لا تعني أكثر من السقوط في الهاوية.

في كل مجال من تلك المجالات - والتي سوف أناقش كلاً منها بعد ذلك باستفاضة - نجد أن الفوائد التي يطرحها الفكر الجديد تعتمد في الأساس على الوصول إلى علاقات أفضل مع الغرب ومناخ أكثر سلاماً يسمح بتعهد مبادرات السياسة السوفييتية.

الإقتصاد السوفيتي .

تبدو أسباب سعي السوفييت لتخفيف حدة التوتر مع الولايات المتحدة وزيادة تعاون الشرق والغرب مفهومةً من خلال مناقشة - حتى لو كانت موجزة - لمشاكل الإقتصاد السوفيتي .

ففي الوقت الذي تولى فيه غورباتشيف السلطة كان الإقتصاد السوفيتي غارقاً في كساد دام لعقد كامل . . لقد كان المعدل المتوسط لنمو إجمالي الناتج القومي في الفترة ما بين ١٩٧٦ - ٨٥ لا يزيد سنوياً عن ٢٪ إلا بقدر ضئيل . . يشمل هذا أقل من ١,٥٪ خلال عام ١٩٨٤ ولا شيء في الربع الأول من ٨٥^(٣٨) .

في حديث لغورباتشيف أمام المؤتمر العام للحزب الشيوعي في شباط / فبراير - ١٩٨٨ أدهش المحللين الغربيين إذ قال أنه باستثناء مبيعات الكحول الداخلية «عديمة القيمة» ومبيعات الزيت الخارجية لم يحدث «لأكثر من أربع خطط خمسية أي إضافة حقيقية للناتج القومي بل على العكس بدأ في الهبوط مع أوائل الثمانينات»^(٣٩) .

لم يتوقف النمو فقط، وإنما نوعية المنتجات الصناعية السوفيتية أصبح من المسلم به أنها في غاية الرداءة.

المستشار الإقتصادي الأول لغورباتشيف ابل اجنيجيان علق بأنه «في مجال صناعة الأدوات الميكانيكية وصناعة المعدات وجد أن ٨٦٪ و ٨٣٪ من الناتج - على التوالي - تحت مستوى القياسات العالمية»^(٤٠) .

بدوره، إنتقد غورباتشيف، وبدون ملل، الحالة المحزنة للإقتصاد السوفيتي، وأكد على أنه بالرغم من ضخامة الإقتصاد نفسه إلا أن أساليب العمل السوفيتية تتسم - بدون مبرر - بعدم الكفاءة.

«لقد نمت حالة عبثية . . فالإتحاد السوفيتي أكبر منتج للصلب والمواد الخام والوقود والطاقة في العالم يعاني من عجز فيها بسبب الفاقد

والإستخدام غير الكفؤ. والإتحاد السوفييتي واحد أكبر منتج الحبوب ويضطر لشراء ملايين الأطنان من الحبوب كل عام للعلف. . ونحن لدينا أعلى نسبة أطباء وأسرة مستشفيات بالنسبة لكل ألف مواطن وفي نفس الوقت يوجد قصور ظاهر في خدماتنا الصحية»^(١١).

مجهودات غورباتشيف المبكرة.

كرس غورباتشيف خلال العام الأول من حكمه أغلب جهده الشخصي على ما أطلق عليه «العوامل البشرية» المسؤولة عن تدهور الاقتصاد.

لقد كان يأمل أن ينتج عن هذا تخلص العاملين من الفساد والعجز والسكر. وكمثال على ذلك نجد أن قوانين وقرارات أيار/ مايو - ١٩٨٥ قيدت بشدة إنتاج وبيع الكحوليات وشدت عقوبة السكر في الأماكن العامة.

خلال هذه الفترة لم يكن غورباتشيف قد ركز بعد على البريسترويكا «إعادة البناء»، وكان يؤكد فقط على «أسكوريني» أي التعجيل. المصطلح الأخير يُظهر أن غورباتشيف لم يكن قد تصور بعد أن هناك حاجة إلى إعادة التنظيم الجذري للإقتصاد. . فلقد كان يؤمن بأن العناصر الأساسية في مكانها الصحيح ولكنها تُستغل بدون فاعلية.

بعد ذلك في حزيران/ يونيو - ١٩٨٨ سلم غورباتشيف بنفسه عندما كان يتحدث عن أولى سنين حكمه، بأنه لم يفهم مدى حدة المشكلة. فلقد قال أن القيادة السوفيتية: «هونت من تقديرها لمدى إتساع تشوه وكساد الفترة السابقة وترديها. لقد كان هناك - ببساطة - الكثير مما لا نعرفه ولا نراه حتى اليوم. . لقد تركنا الإهمال يستشري في مختلف المجالات الإقتصادية حتى شكل خطورة كبيرة. . ثم بدأنا نفكر»^(١٢).

خلال عام ١٩٨٦ والنصف الأول من عام ١٩٨٧ أدخل غورباتشيف مجموعة من الإجراءات المبعثرة غير المترابطة، كان أكثرها أهمية تلك الإصلاحات الموجهة من أجل:

(١) تصويب إتجاه خطط بعينها وتصحيح عمليات تمويل بعض قطاعات الصناعة.

(٢) إدخال التمويل للمشاريع.

(٣) إحداث بعض التغييرات الصغرى في آليات خطط الإقتصاد القومي.

كان هدف هذه الإصلاحات زيادة التسيير الذاتي وتشجيعه في قطاعات صناعية ذات أهمية خاصة بالنسبة لإنتاج البضائع الصناعية والإستهلاكية. . . وكان ينبغي تخفيف عبء التخطيط المركزي الثقيل عنها. على أي حال لا يمكن أن نتوقع أن تؤدي إصلاحات الوجة الواحدة هذه ثمارها في إقتصاد مستمر في مركزية تخطيطه وكساده.

لقد عبر عن هذا اجنييجيان عندما قارن بين الإقتصاد البطيء والإصلاحات المتناثرة فقال: «عندما نحاول أن نزرع بداخل الكائن الحي عضواً جديداً فإن باقي أعضاء الجسد تقاومه وتحاربه. . . علينا أن نسلم بأن من الواجب بذل جهد أكبر من أجل اقتراب أكثر شمولية»^(٣٠).

وحتى شهر آذار/ مارس - ١٩٨٧ كتبت كل من وكالتي المخابرات المركزية الأمريكية والإستخبارات العسكرية أنه «بالرغم من الجهد المحموم لغورباتشيف خلال العامين المنصرمين فما زلنا لا نرى خطة حية متكاملة للتحديث»^(٣١).

الإجتماع الموسع للجنة المركزية في حزيران/ يونيو ١٩٨٧.

في حزيران/ يونيو - ١٩٨٧ قدم غورباتشيف للإجتماع الموسع

للجنة المركزية خطة شاملة مترابطة لإعادة بناء جذرية للإقتصاد السوفيتي .

أكثر أهداف هذه الخطة أهمية كان قصر دور التخطيط المركزي لكل أقسام الإقتصاد السوفيتي على التخطيط القومي بعيد المدى . . . وتفويض مشاريع بإدارة عملياتها يوماً بيوم حسب ما تراه مناسباً لها .

إدارة إجتماع حزيران / يونيو هدفت إلى :

(١) إحلل الأساليب الإقتصادية محل آليات الإدارة الحكومية ، ووقف التحديد المركزي السنوي لأهداف المنشآت . . . فالمشاريع عليها أن تكسب أو تفلس .

(٢) تعديل سلطات التشغيل الجاري لتصبح من حق المشاريع نفسها بدلاً من الوزارات المركزية ، بحيث يُصرح للمشاريع بأن تعين وتفصل العمالة وتحدد مورديها وعملاءها وتعديل من منتجاتها النهائية طبقاً لاحتياجاتها .

(٣) تطبيق أنظمة جديدة لمراقبة الجودة وتحديد سعر الإنتاج ودراسة السوق مع تشجيع النشاط الخاص والتعاون في بعض القطاعات .

(٤) زيادة دور النقود والإئتمان والربحية في الأنظمة الإقتصادية بحيث تصبح النقود وسيلة تبادل حقيقي^(٤٥) .

هذه التغييرات غير المسبوقة في الإقتصاد السوفيتي تُعد ثورة حقيقية . . . لقد نَمى الإصلاح - بشكل جوهري - مصالح العاملين في إدارة مشاريعهم وأعاد السلطة كاملة لمديري المشاريع . . . ورغم أن الموالين للإصلاح لا يزالون يواجهون على طول السنين القادمة مشاكل عديدة، إلا أن غورباتشيف يأمل في أن يجعل من الإقتصاد السوفيتي منافساً قوياً في تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين المتقدمة .

ملابسات السياسة الخارجية المتصلة بالإصلاح واضحة .
فغورباتشيف يسلم بأنه يحاول أن يخلق مناخاً عالمياً هادئاً لكي يصبح قادراً

على تكريس أكبر جهد من الإنتباه لمواجهة هموم الإقتصاد الداخلي
كذلك يسلم المنظرون السوفييت بأن سعي غورباتشيف لتوفير التعاون
الأمريكي - السوفييتي والأمن المتبادل جاء نتيجة مباشرة للحالة المريعة
والمتردة للإقتصاد التي وجد الإتحاد السوفييتي نفسه فيها.

يفجيني بريماكوف مدير المعهد ذو المكانة العلمية للإقتصاد
والعلاقات العالمية أيضاً كتب في تموز/ يوليو - ١٩٨٧ «ولكن لماذا
بدأت هذه الأفكار الصحيحة المسلم بها تتجسد بشدة في بلدنا بعد
اجتماع نيسان/ أبريل - ١٩٨٥ للجنة المركزية للحزب فقط؟ ربما . .
لأنه لم تتضح أبداً العلاقة بين سياسة بلدنا الداخلية وسياساتها الخارجية . .
مثلما هي واضحة اليوم التأكيد على التعجيل بالتطوير الإقتصادي
والاجتماعي للإتحاد السوفييتي والحاجة إلى مواءمة المصاريف الإنتاجية مع
الانفاق العسكري بحيث تصل إلى نسبة مثلى ويتحقق عندها - في نفس
الوقت - أمن قومي يعتمد عليه . . أصبحت واضحة كما لم يحدث من
قبل»^(٤٦).

وفي آب/ أغسطس - ١٩٨٥ قال غورباتشيف «لقد قيل أن السياسة
الخارجية إمتداد للسياسة الداخلية . . ولأن هذا صحيح لذلك سأسألكم أن
تتمعنوا في الآتي :

- بما أننا قبلنا التحدي وتكفلنا بالإضطلاع بمثل هذه الخطط
الداخلية . . فما هي أفضل شروط خارجية تخدم مصالحنا؟ . . إجابة هذا
أتركها لفظتكم!!»^(٤٧)

وقال في شباط/ فبراير - ١٩٨٧ «لماذا نبغي سلاماً مقيماً . .
وحسن توقع . . وعلاقات عالمية بناءة؟ . . لأن سياستنا الخارجية فاقت دائماً
كل ما حققناه في مجال سياستنا الداخلية وما حاولنا التركيز عليه من أساليب
بناءة لصالح تطور بلدنا»^(٤٨).

في الماضي شجع القادة السوفييت واستفادوا من أن يجعلوا الولايات

المتحدة تبدو في صورة المعتدي المشاكس ليحضّوا مواطنيهم على زيادة العمل من أجل تحقيق مستويات مرتفعة من الإنفاق العسكري . . والعدو المعتدي هو الذي يلام على كل قصور في الإقتصاد السوفيتي .

الآن - على أي حال - يبدو أن غورباتشيف يعيد النظر في هذه المسألة، وهو بدلاً من أن يُضخم رمز العدو من أجل تبرير الحالة المتردية التي وصل إليها الإقتصاد الداخلي تحرك في اتجاه تفريغ الرمز وتخفيف التوتر ومقاومة الأسباب المؤدية للمواجهة من أجل أن يسمح له هذا بتخفيض الإنفاق العسكري ورفع قدرة تمويل عناصر الإقتصاد المدني . وهكذا تختفي الآن الحاجة لوجود عدو ليعلق عليه عذر قصور المنزل الداخلي . . بحيث يسمح التخفيف من تصور التهديد القادم من الخارج بأن يعاد توجيه الإمكانيات للداخل .

زيادة إنتباه السوفييت لمخاطر الحرب النووية .

سبق أن وصفت في الفصل الثالث من هذا الكتاب الإجتماع الذي عُقد في كانون الثاني / يناير من هذا العام بموسكو من أجل مراجعة أحداث أزمة الصواريخ الكوبية . السوفييت من خلال أحاديثهم الخاصة وتناولهم المعلن للموضوع أكدوا إعتقادي بأنهم قد بدأوا تحت حكم غورباتشيف في إظهار إدراك أعمق لمدى المخاطر غير المسبوقة الكامنة في الترسانات النووية البالغة الضخامة التي تمتلكها القوى العظمى . وكانوا واضحين في اقتناعهم من خلال خبرتهم في الأزمات - وبالخصوص في أزمة الصواريخ الكوبية - أن هذه الأزمات يصعب سيطرة القوى العظمى عليها بدرجة عالية . . وأن مواجهات القوى العظمى ذات طبيعة - ملازمة لها - من عدم الإستقرار الذي لا يسمح لأي جانب بمتابعتها أو إدارتها بثقة .

لهذا . . ولأن من الصعب الإعتماد على حكمة إدارة أزمات القوى العظمى ، فالسوفييت يرون أن من الواجب توجيه أقصى إنتباه لمنع الأزمة

قبل وقوعها، بحيث يصبح هذا المنع هو أهم أولويات أمن القوى العظمى .
وبالرغم من أن قادة سوفيت سابقون أكدوا على أن التوازن النووي
الاستراتيجي هو أفضل ضمان لعدم استخدام الأسلحة النووية، إلا أننا نجد
أن غورباتشيف - وسوفيت آخرون - أبرزوا أن أعلى تهديد أمني يواجه
الإتحاد السوفييتي والعالم ككل لا يأتي من جانب الولايات المتحدة وإنما
من تواجد الأسلحة النووية نفسها. وهو يعتقد أنه عند مستويات معينة من
زيادة الأسلحة النووية تتناقص فائدة استخدامها.

ففي شباط / فبراير - ١٩٨٦ قال: «استمرار سباق الأسلحة النووية
سوف يصعد من هذا بشكل حتمي وإن التهديد يصل إلى نقطة
يتوقف التوازن فيها عن أن يصبح عامل ردع سياسي - عسكري»^(٤٩).

وفي أغسطس ١٩٨٦ قال: «توازن الرعب توقف عن أن
يكون عامل ردع . . . ليس هذا بسبب أن الرعب نفسه مستشار سوء ولكن
لأنه يؤدي إلى أعمال يصعب تدارك تتابع خطواتها التالية . . . الرعب شريك
مباشر في كل من سباق التسلح وعدم الثقة والشكوك أنه يشكل دائرة خبيثة
لنمو التوتر»^(٥٠).

وفي شباط / فبراير - ١٩٨٧ قال أن الردع «يمكن أن يصبح في أي
وقت الكلمة المهلكة للجنس البشري . . . بالقدر الذي تكبر فيه الترسانات
النووية تتضاءل فرصة أن تكون إرادتنا مطاعة»^(٥١).

نتيجة لهذا أصبح من أهداف سياسة غورباتشيف الخارجية الرئيسية
أن يسجل أهمية تعاون الولايات المتحدة في خلق عالم أكثر استقراراً.
«نحن نعلم ونأخذ في حسابنا الدور الكبير الذي تلعبه الولايات المتحدة في
العالم الحديث نحن نقيم مساهمة الأمريكان في حضارة العالم
ونسلم بأنه سيكون من المستحيل إبعاد التهديد بكارثة نووية وضمان سلام
دائم دون تعاون ذلك البلد»^(٥٢).

وفي تشرين الثاني / نوفمبر - ١٩٨٧ قال غورباتشيف: «بما أنه كان من الممكن في الماضي حدوث تحالف بين قطر اشتراكي ودول رأسمالية عندما يتصاعد تهديد الفاشية... ألا يعتبر هذا درسنا للحاضر... ألا يواجه العالم اليوم - أيضاً - تهديد كارثة نووية واحتياج لإنتاج طاقة نووية سلمية والتغلب على مخاطر البيئة؟»^(٥٣).

كما أشار في كانون الأول / ديسمبر - ١٩٨٧ إلى أن «المسؤولية الخاصة للإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في التوصل إلى وسائل واقعية تمنع المواجهة العسكرية وتسمح ببناء عالم أكثر أمناً»^(٥٤).

يبدو أن غورباتشيف لم يكن مقتنعاً فقط بضرورة تعاون الولايات المتحدة والإتحاد والسوفييتي، ولكنه كان يرى إمكانية حدوث هذا أيضاً... لقد اقترح عدة مرات خلال العام الماضي أن بالإمكان الإعتماد على الولايات المتحدة كشريك مُنتج.

في حديث في تشرين الأول / أكتوبر - ١٩٨٧ هاجم غورباتشيف اللغة الأمريكية، باللغة العداء، ولكن بعد أيام قليلة أصبحت لهجته الحادة لنقد أعمال الولايات المتحدة أقرب للواقعية^(٥٥). ففي اجتماع قمة واشنطن كانون الأول / ديسمبر - ١٩٨٧ سئل غورباتشيف عما إذا كان في استطاعته أن يعدل أي من أفكار الرئيس ريغان حول الاتحاد السوفيتي فأجاب: «حسناً... أستطيع أن أضمن أن نظرة مستر ريغان قد تغيرت للأفضل... كما حدث لي»^(٥٦).

وفي غداء قمة موسكو يوم ٣٠ أيار / مايو - ١٩٨٨ إمتدح غورباتشيف «واقعية» الرئيس ريغان، الكلمة الدارجة في استخدام السوفييت لمدة طويلة للإشارة إلى رغبة الأمريكان في التعامل معهم «أحب دولة واقعية». هكذا أعلن غورباتشيف، «وأحب أيضاً أنك قد اعتدت في المدة السابقة أن تنطقها أكثر فأكثر سيدي الرئيس»^(٥٧).

في شباط / فبراير - ١٩٨٩ كان غورباتشيف يجادل، أن الإنجازات الرئيسية قد تحققت من خلال الفكر الجديد لسياسة السوفييت الخارجية.

وقال أن تأكيد السوفييت الجديد على الحوار والحلول السياسية للمشاكل ذات الأطراف المتعددة نتج عنه مكاسب إيجابية للإتحاد السوفييتي والعالم.

ووصف أسلوب أداء السوفييت بأنه «أقصى استخدام للوسائل السياسية لإنهاء التوترات العالمية وإحداث فهم متبادل مع الغرب وحل معظم الاختلافات العالمية المعقدة بالمباحثات والتفاوض والبحث عن اتفاقات مقبولة».

«هذا الأسلوب مرتبط عن قرب بتغييراتنا الداخلية بعيدة المدى، وهو قد جعل من الممكن إزالة تلك الصخرة الضخمة المعلقة فوق رؤوس الجنس البشري والممثلة في المواجهة السوفييتية - الأمريكية».

«العلاقات المحسنة بين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة حققت إقتراماً لكامل نظام العالم»^(٥٨).

قبول سوفييتي للإعتماد المتبادل بين الشعوب الحديثة.

من بين الأسباب التي تأسس عليها إدراك غورباتشيف لطبيعة الأمن المشترك والإحتياج لزيادة التعاون مع الولايات المتحدة من أجل القضاء على إمكانية حدوث حرب نووية كانت الرؤية الجديدة للسوفييت لسمات الاعتماد المتبادل بين شعوب العالم المعاصر.

«العالم صغير هش» هكذا قال غورباتشيف، و«جزئياته يرتبط بعضها ببعض في السراء والضراء». وهكذا بدأ السوفييت مناقشتهم للطبيعة المركبة لاقتصاد العالم والعلاقات السياسية والعسكرية المتبادلة ودعوا من أجل مزيد من التعاون في هذه المجالات.

وفي نيسان/ أبريل - ١٩٨٧ قال غورباتشيف: «شعوب العالم اليوم في اعتماد بعضها على بعض تشبه متسلقي الجبال يربطهم حبل واحد، وهم إما أن يتسلقوا معاً للقمّة أو يسقطوا جميعاً إلى الهاوية»^(٩١).

وفي نهاية ١٩٨٧ قال: «إن الاتحاد السوفيتي لا يمكنه منفرداً حلّ كل تلك المعضلات، ونحن لا نخجل من تكرار الدعوة لتعاون دولي.. نحن نقول بكامل المسؤولية بغض النظر عن اعتبارات «الوجاهة» إن كلاً منا صائر في عالم اليوم إلى الإعتماد أكثر فأكثر على الآخر.. وستزداد مع الزمن ضرورة كل منا للآخر»^(٩٢) الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور

وفي شباط/ فبراير ١٩٨٧ قال: «في زمن العلاقات المتبادلة وزيادة تكامل العالم من المستحيل أن نجد من يستطيع أن يحرز تقدماً في مجتمع معزول عن الحركة العالمية بجهات مغلقة وأسوار إيديولوجية... هذا ينطبق على أي مجتمع بما في ذلك المجتمعات الاشتراكية... الاشتراكية الحقيقية التي يخدم النظام فيها الفرد - وليس أسلوب الالتفاف الآخر - .. يمكن فقط أن تحدث تطوراً حراً في سياق العلاقات المتبادلة مع باقي شعوب العالم»^(٩٣).

القيادات ذات التأثير في معاهد البحوث ومراكز الفكر ناقشت - أيضاً - النقلة التي حدثت باتجاه الإعتماد المتبادل.. وكمثال سنجد أن أولج بوجوملوف مدير معهد دراسة إقتصاديات الكتلة الاشتراكية يقول:

«بالأمس كان يتعلل كل منا بأسوأ ما لدى الخصم وأفضل ما لديه شخصياً والعكس بالعكس. ولكن اليوم لم يعد بالإمكان سريان هذه القاعدة، فبلاد العالم أصبح كل منها يعتمد الآن على الآخر في أسباب تقدمه بحيث تعدلت تماماً تصوراتنا عن حلول المشاكل العالمية.. إن سوء الأحوال في أوروبا لن يؤدي إلى تطور الأحزاب الاشتراكية الأوروبية بأي حال»^(٩٤).

كذلك يناقش يفجيني بريماكوف ما أحدثه مؤتمر الحزب السابع والعشرين من «تصحيح للتشوهات التي تسببت في مواجهة نظامي العالم الاشتراكي والرأسمالي ومنعت اعتماد كل منهما على الآخر» في مجالات مثل البيئة والطاقة والأمراض والمفهوم الحقيقي للتواجد^(١٣).

خلاصة

لقد تغيرت بالتأكيد رؤية السوفييت للعالم وللتنافس الأمريكي - السوفييتي في فكرهم الجديد. وهم الآن يقومون بإعادة تقييم واسع للسياسات وتكاليف الجهد... يشمل هذا إعادة النظر لطبيعة الأمن في العالم المعاصر، والتنافس العسكري الأمريكي - السوفييتي، والأخطار الكامنة في الترسانات النووية، وأهمية الحلول التعاونية للمشاكل الإقليمية والكونية، وعلاقاتهم بأوروبا الشرقية، وأنشطتهم في العالم الثالث، وحقوق الإنسان السوفييتي، وحوافز السوق في الاقتصاد، ودور الاقتصاد السوفييتي في النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين.

وفي كل مجال من تلك المجالات وصل السوفييت لنتائج إذا تم تطبيقها سوف تؤثر بالتالي على علاقات الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

من المهم هنا أن ندرك أنه إذا كان السوفييت يسعون لإقرار سياسات متوافقة متعاونة فهم يفعلون هذا من أجل صالح السوفييت... إن عروضهم لخفض التسليح وتحسين العلاقات لم تبين على الإيثار وإنما على حساباتهم الجارية بأن بيئة السلام ستمنحهم فرصاً أفضل لتحقيق برنامج الإصلاح السوفييتي وسياسات أخرى. وفي نفس الوقت يجب أن نسلم أيضاً بحقيقة أنه إذا كانت مثل هذه البيئة ستكون صالحة للاتحاد السوفييتي فلا يعني هذا أوتوماتيكياً أنها ضارة بالولايات المتحدة. وهنا تكمن - حقاً - لب إجابة السؤال «هل يمكننا إنهاء الحرب الباردة؟». السوفييت يقولون - بشكل

مؤثر - إنهم يرغبون في هذا وإنه لصالح كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي، أو بكلمات ريتشارد هـ. أولمان:

«أهداف السوفييت حقيقية ومادية أكثر منها عقائدية وسامية»^(٦٤).

إن إستجابتنا تفتقد إلى التعبير الواضح عن الرغبة الأمريكية في العمل تجاه تخفيف التوتر وزيادة التعاون وطرح وجهة نظر أمريكية لدور أمتنا في عالم متحرر من سيطرة إيديولوجية الحرب الباردة. وفي الفصل القادم سوف أرسم الخطوط العامة لمدى استجابة الغرب لمبادرات غورباتشيف.

الفصل الخامس

**استجابات غربية للتغير في
موقف السوفييت**

عروض غورباتشيف هذه - شديدة الدرامية بالغة الثورية - لإحداث
تعديلات في علاقات الشرق - الغرب السياسية والعسكرية، والتي
حملت - حرفياً - ما يدل على الرغبة في إنهاء الحرب الباردة.. . قابلها
الغرب - وبالذات الولايات المتحدة - بالشك والريبة وعدم التخیل والحذر
الشديد.

ربما كان هذا ما يجب توقعه في هذه المرحلة - بعد ثمانية وأربعين
شهرًا فقط من ظهور غورباتشيف في دائرة الضوء - لقد ظلت الولايات
المتحدة لأربعين عامًا ترسم سياستها الخارجية وبرامج دفاعها طبقاً لإلزام
سياسي وحيد نابع من الخوف والرغبة في مقاومة إنتشار الشيوعية المحمية
بالموفييت، فإذا ما بدا في الأفق عالم لا يسيطر عليه الصراع بين الشرق
والغرب فمن الطبيعي أن يتطلب إدراك دورنا وأهدافنا القومية فيه قفزة واسعة
في الخيال.

كان الأمريكيون خلال الستين التي تلت الحرب مباشرة يرون العالم
على أساس أنه مجموعة من الدول الغربية التي خربتها الحرب ودول
مستعمرة في أفريقيا وآسيا تجاهد من أجل الحرية، ودول نامية في مكان أو
آخر تصارع من أجل التقدم وكلها مهددة بواسطة القوتين الشيوعيتين

العظميين الصين والاتحاد السوفيتي اللتين تسعيان لتوسيع هيمنتها على الكوكب الأرضي .

في مثل هذا العالم كانت الولايات المتحدة ترى نفسها . . المحسن الكريم على الفقراء . . مصدر مساعدة الأمم التي تبحث عن شفاء من أدران الحرب . . حامية الديمقراطية والحرية في كل مكان . . المدافعة عن الجميع ضد التهديد الشيوعي ، وخوفاً من هذا التهديد أنشأت قوة عسكرية مهولة تحمي بها حلفاءها في الشمال والجنوب ، وزودت كل الأنظمة المضادة للشيوعية بمساعدات إقتصادية وعسكرية .

ثم استمرت المواجهة بين الشرق والغرب للسيطرة على المسرح السياسي العالمي ، في ذلك الوقت لم تكن السياسات القومية أو المؤسسات الدولية قد استعدت بعد لاستيعاب إمكانية إنهاء الحرب الباردة ، ولم تكن القيادات القومية أو العالمية قد كونت تصوراً مناسباً لكيفية استكمال التحرك في اتجاه هذا الإنهاء أو شكل العالم الناتج عنه . . فعالم اليوم ما زال منظماً بحيث يعكس تنافس - أو في الحقيقة عدااء - المعسكرين الإشتراكي والرأسمالي .

قبل أن نستطيع الإجابة على غورباتشيف . . يحسن أن نلقي نظرة على العالم الذي لا تسيطر عليه العداوة .

إنه قد لا يكون عالماً بدون صراع . . صراع بين الجماعات غير المتساوية داخل الأمم . . وصراع يمتد عبر حدود الدول .

فالإختلافات العرقية والعنصرية ستبقى . . والثورات السياسية من أجل تقدم المجتمعات ستشتعل . . والنزاعات التاريخية حول الحدود ستستمر . . كذلك سوف تزيد التناقضات الإقتصادية بين الأمم عندما تنتشر عبر العالم نتائج ثورة القرن الحادي والعشرين التكنولوجية بدون تساوي .

عالم المستقبل لن يختلف عن عالم الماضي فيما يخص تلك

المنازعات . . الصراع داخل الأمم وبنيتها لن تختفي ، ولكن كم سيكون هذا العالم مختلفاً إذا اتفق كل من القوتين العظميين على :

(أ) ألا تحاول أي منهما استثمار مثل تلك المنازعات لزيادة أو توسيع نفوذه السياسي أو العسكري خارج حدوده .

(ب) أن تحكم علاقتهما الثنائية قواعد تستبعد استخدام القوة .

في حدود معلوماتي لم يحاول أي قائد في الشرق أو الغرب أو أي باحث أن يرسم تخطيطاً لشكل هذا العالم الجديد يوضح فيه ما ستكون عليه ارتباطات الأمم في الشرق والغرب والشمال والجنوب ، وكيف نستطيع أن نسعى له من خلال سلسلة خطوات تمتد عبر عقد من الزمان أو أكثر؟ ولكنني سأحاول أن أفعل هذا . . مبتدئاً بالإجراءات السياسية ، ثم تغييرات القوى العسكرية ، وإن كان الفصل بينهما يعتبر فصلاً مصطنعاً قمت به - في الحقيقة - لتسهيل المناقشة ؛ فالحركة في أي من المجالين سيكون لها علاقة متوافقة مع المجال الآخر بحيث تتم بتنسيق بينهما .

نظام سياسي جديد .

من الواضح أنه بغض النظر عن الأعمال التي سيقدم عليها الاتحاد السوفييتي أو الولايات المتحدة فإن القرن الحادي والعشرين سوف يشهد اختلافاً درامياً في علاقات الأمم غير ما حدث خلال عقود ما بعد الحرب .

ففي السنين التي تلت الحرب - وقد عاينا هذا بدرجة مناسبة - كانت الولايات المتحدة تمتلك القدرة على تشكيل العالم وفق اختيارها .

أما في القرن القادم - سواء انتهت الحرب الباردة أم لا - فلن يكون هذا ممكناً . . فمع التسليم ببقاء دول العالم الأكثر قوة . . إلا أننا سنعيش في عالم متعدد الأقطاب . . وعلى سياستنا الخارجية وبرامج دفاعنا أن تواكب تلك الحقيقة .

لقد رأينا الصعود الياباني ويجب أن نتوقع لليابان دوراً أكبر فأكبر على المسرح العالمي يتمثل في تحقيق قدرة سياسية أوسع، وبتحمل مسؤوليات سياسية واقتصادية أثقل.

نفس الشيء يمكن أن يقال عن أوروبا الغربية التي هي في سبيلها لاتخاذ خطوة عملاقة في اتجاه التكامل الإقتصادي عام ١٩٩٢، الذي سيعقبه حتماً وحدة سياسية أكبر تدعم من قدرتها في سياسات العالم.

وفي منتصف القرن القادم سوف يتزايد حجم وقدرة العديد من البلاد - التي نعتبرها عالماً ثالثاً - الإقتصادية بحيث تصبح مشاركاً رئيسياً في القرارات المؤثرة على العلاقات بين الدول.

التعداد الحالي والمتوقع بالملايين

	عام ١٩٨٨	عام ٢٠٥٠
الصين	١,٠٧٠	١,٧٠٠
الهند	٨٠٠	١,٦٠٠
البرازيل	١٩٠	٣٠٠
نيجيريا	١٠٠	٤٠٠
	٢,١٧٠	٤,٠٠٠
الاتحاد السوفيتي	٢٨٥	٤٠٠
أوروبا الغربية	٣٣٠	٣٠٥
الولايات المتحدة	٢٤٥	٢٨٠
اليابان	١٢٣	١٢٠
	٩٨٣	١١٠٥

إذا كان باستطاعة الصين تحقيق أهدافها الإقتصادية لعام ٢٠٥٠ وإذا كان بمقدورها خلال الخمسين عاماً التالية أن تتحرك قدماً لتحقيق معدلات

نمو مرضية - وليست مبهرة - فإن دخل الفرد لتعدادها الذي سيصل إلى ١,٧ بليون نسمة عام ٢٠٥٠ قد يصبح مساوياً لدخل الفرد في بريطانيا عام ١٩٦٥ . . وإجمالي ناتجها القومي قد يساوي الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية أو اليابان وقد يتجاوز الإتحاد السوفيتي .

هذه الأرقام - بالطبع - تصورية . . ولكنني أشير إليها - ببساطة - لأؤكد على مدى التغيرات التي نتظرنا، وإلى ضرورة البدء في مواءمة أهدافنا وسياساتنا وتوجيه مؤسساتنا العلمية لوضع هذا في اعتبارها .

في مثل هذا العالم متعدد الأقطاب لن يستطيع أي من الولايات المتحدة أو الإتحاد السوفيتي فرض سيطرته الكاملة بالشكل الذي يتم الآن على ما يعتبر دوائر نفوذهما . ولا يمكن حتى لو كان بالإمكان حدوث هذا أن تفوق المكاسب المستخلصة التكلفة في أهميتها .

وهكذا، فعلى الولايات المتحدة سواء حدث تغير في العلاقات بين الشرق والغرب أو لم يحدث أن تُجهز نفسها لإحداث تعديل في موقفها السياسي من أجل دور جديد في عالم جديد .

عالم لن يستطيع أبناؤنا الذين يعيشون الآن تجنبه .

في سنوات ما بعد الحرب اعتقد عديد من القادة السياسيين في الشرق والغرب أن نصف كوكبنا الغربي لديه فرص تحقيق تقدم استراتيجي (السيطرة على المضائق - إنشاء قواعد بحرية - تقويض نظم غير صديقة) ومكاسب إقتصادية (منافذ لمصادر المواد الخام - فتح أسواق جديدة - توسيع مجالات الإستثمار) ، ولكن . . بدأ الآن كل من الشرق والغرب يُسلم بأن تحقيق المكاسب الإستراتيجية أصبح مكلفاً وغير مضمون نظراً لعدم استقرار الجنوب . . وأن السيطرة على الأسواق أو المواد الخام في إطار زيادة الإعتماد الإقتصادي المتبادل صاحبه إلتزامات قومية قوية وقفت عقبة في سبيل تحقيق مكاسب طويلة المدى .

تأثير هذه التغيرات - على فرص ومحاولات سيطرة الشمال على الجنوب - والتي بدأت تنعكس - الآن فقط - في قرارات السياسات الجغرافية والإقتصادية والبشرية ألفت بظلالها - بالتأكيد - على خطط غورباتشيف، ويجب أن يكون لها تأثير مساوٍ علينا. . . وهكذا فهي تشير إلى الحاجة لإنشاء علاقة جديدة بين كل من الشرق والغرب وبين «الشمال» والعالم الثالث.

علاقة يجب أن يكون حدها الأدنى :

- (١) حياد العالم الثالث العسكري .
 - (٢) إلزام القوتين العظميين بتخفيض حاد يصل إلى إنهاء دعمهما للمواجهات العسكرية بين دول العالم الثالث، أو الصراعات الحزبية الداخلية المعارضة في هذه الدول .
 - (٣) تأكيد دعم أنظمة أمن جماعي لدول الجنوب وآليات حل الصراعات الإقليمية دون تدخل القوى العظمى .
 - (٤) زيادة انسياب كل من المساعدات التقنية والمالية للدول النامية لمساعدتها في التعجيل بمعدلات تقدمها الاجتماعي والإقتصادي .
- إن إتفاق مثل هذا بين الشرق والغرب لن يمثل فقط تصويماً لحقيقة حدوث تغيرات إقتصادية وسياسية في العالم الثالث، ولكنه سيصبح متوافقاً مع تحركات تلطيف الحرب الباردة والوصول إلى إنهاؤها. . . وقد يكون عودة لمفاهيم روزفلت وتشرشل عن عالم ما بعد الحرب. . . المفهوم الذي بدأ في التشكل لأول مرة عام ١٩٤١ وتوسع بعد ذلك لإنشاء الأمم المتحدة وكان غير ملوث بأيديولوجية الحرب الباردة .

**رؤية روزفلت وتشرشل للعلاقات بين الأمم
في عالم ما بعد الحرب .**

بدأ تشكل رؤية روزفلت وتشرشل لنظام ما بعد الحرب مع لقاءهما

الأول على ظهر الطراد أوغسطا أمام ساحل نيوفوندلاند في المدة من ٩ - ١٢ آب/ أغسطس - ١٩٤١ حيث وقعا على ميثاق الأطلنطي الذي ينص على أنه «عرض لمبادئ عامة محددة في السياسات القومية للبلدين اللذين يمثلانها والتي تشكل أساس ما يصبوان إليه من مستقبل أفضل للعالم». وفي نص الوثيقة نجد أن:

(١) الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لا ترغبان في التوسع سواء أكان ذلك التوسع إقليمياً أو أي توسع آخر.

(٢) وهما لا ترغبان في رؤية أي تغييرات إقليمية لا تتم من خلال التعبير الحر عن رغبات الشعوب المعنية.

(٣) وهما تحترمان حق كل الشعوب في اختيارها لشكل الحكم التي ستعيش في ظلها وترغبان في رؤية عودة حقوق الحكام.. والحكم الذاتي لهؤلاء الذين سلبت منهم بالقوة.

(٤) وهما سوف تسعى - بحكم مسؤولياتهما القائمة - لتوسيع تمتع كل الشعوب - كبيرها وصغيرها المنتصر منها والمهزوم - بالحق في أن يجد - بشروط متساوية - منافذ للتجارة ولمواد العالم الخام التي يحتاجها من أجل تقدمه الإقتصادي.

(٥) وهما ترغبان في تمهيد السبيل لاشتراك كل الأمم في الحقل الإقتصادي هادفتان تأمين كل معايير العمل المتطور والتقدم الإقتصادي والأمن الإجتماعي.

(٦) وهما ترجوان أن تريا استتباب سلام يمنح كل الأمم أسباب الحياة في أمن مع جيرانها.. ويسمح بأن يعيش كل البشر حياتهم في جميع أركان المعمورة متحررين من الخوف والحاجة.

(٧) مثل هذا السلام يجب أن يمكن كل إنسان من ارتياد البحار العليا والمحيطات دون تهديد.

(٨) وهما تؤمنان أن شعوب العالم لأسباب روحية، وفي نفس الوقت

عملية، يجب أن تتوصل إلى منع استخدام القوة.

ولأنه لا يمكن أن يرسى سلام في المستقبل يمكن المحافظة عليه إذا كانت هناك أمم تُهدد أو يمكن أن تُهدد وتُهاجم خارج حدودها باستمرارها في تسليح الأرض والماء والهواء، فهما تؤمنان بأنه أصبح من الضروري إنشاء نظام واسع ودائم للأمن الجماعي يسمح بنزع سلاح مثل هذه الأمم، وهما كذلك سوف يساعدان ويشجعان كل إجراء عملي آخر يؤدي إلى تخفيف عبء التسليح المرهق على الشعوب المحبة للسلام.

مع التسليم بطبيعة ميثاق الأطلنطي المثالية وصعوبة تطبيقه على حالات بعينها.. إلا أنني - فيما عدا القليل - لا أستطيع أن أفكر فيما هو أفضل في التعبير عن أهدافنا القومية وآمال وطموحات عالم ما بعد الحرب الباردة.. وبالتالي فمن الواجب أن نقبله كما جاء ونتدبر وسائل تطبيقه.

لإنجاز المبادئ التي جاءت في ميثاق الأطلنطي والمحافظة على النظام فيما بعد الحرب، إنجذب روزفلت أكثر فأكثر لمفهوم المنظمة الدولية.. وهكذا بدأت مفاوضات الأمريكان والبريطانيين والسوفييت تتضمن منذ نهاية ١٩٤٣ مناقشات حول مشروع مثل هذه المؤسسة.

في العام ١٩٤٤ تماسك إيمان روزفلت بأهمية المنظمة الدولية وبدأ يجد لها الأسباب في أن إنعزال أمريكا - في الماضي - وحيادها فشلا في حفظ السلام.. وهكذا مع فقد الإيمان في الإنعزال أو الحياد أو ترتيبات توازن القوى لا يوجد - في رأيه - بديل للتعاون الدولي.

مؤتمر القوى العظمى الذي عقد بغابات ديمارتون في ٢١ آب/ أغسطس - ١٩٤٤ لبلورة مفهوم المنظمة الدولية أدى لمؤتمر سان فرانسيسكو في نيسان/ أبريل - ١٩٤٥ لوضع إطار ميثاق الأمم المتحدة الذي تم توقيع مستنداته في ٢٦ حزيران/ يونيو - ١٩٤٥.

كان روزفلت يأمل أن تولد منظمة موحدة قوية تتبنى وجهة نظر واحدة لنظام ما بعد الحرب - وبالطبع - لم يحدث هذا . . لقد أدت المنافسة بين الشرق والغرب إلى أن تصبح منظمة الأمم المتحدة مع توالي الزمن مؤسسة عينية .

ولكن أليس هذا هو الزمن المناسب للعودة لمفهوم روزفلت عن عالم يحافظ على النظام فيه تعاون دولي ومجموعة من المنظمات متعددة الأطراف ممثلة في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية؟

للتحرك تجاه تحقيق رؤية روزفلت ألا يجب أن يوافق كل من الشرق والغرب على دستور تعامل يحدد العلاقات بين كل منهما وعلاقاتهما مع الشعوب الأخرى؟

دستور للتعامل .

يعتبر إتفاق المبادئ الأساسية الذي وقعه عام ١٩٧٢ كل من نيكسون وبرجينيف محاولة مبكرة - غير ناجحة - لإنشاء دستور تعامل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . . سبب فشل تلك المحاولة يرجع - جزئياً - لنشاط السوفييت الزائد في العالم الثالث خلال فترة منتصف السبعينات . كان إتفاق ١٩٧٢ يتعارض مع مصالح أحد الأطراف - على الأقل - ولا أظن أن أي إنسان واقعي كان يأمل الإلتزام بينوده .

الآن . . تعدلت الظروف - على أي حال - وربما أصبح من الممكن التفاوض حول دستور تعامل ذي فائدة متبادلة .

ألكسندر ل . جورج أفاض في الكتابة عن المميزات التي يمكن الحصول عليها من وضوح - وفي نفس الوقت تحديد - القواعد التي تحكم سلوك القوتين العظميين .

كانت وجهة نظره تلخص في أن «على القوتين العظميين أن تسعيا

لتطوير - مع الزمن - سلسلة من الحوارات المكثفة المخصص كل منها للتفاهم حول كيفية الحد من تنافسهما وتدخلاتهما في بلد أو إقليم بعينه».

وهو يعتقد أنه حتى لو كان الجهد المبذول لاستنباط القواعد سيصل - فقط - إلى نجاح جزئي أو يبرهن على مدى عمقه فإن التفاعل المصاحب لهذا الجهد - في حد ذاته - قد يساعد على تنقية التحركات والأهداف والتصورات^(١) وربما - وهو الأكثر أهمية - يؤدي إلى أن يقلص السوفييت إلى درجة مناسبة لإلتزاماتهم - المكلفة لهم - في العالم الثالث.. تلك الإلتزامات التي حكمت بالفشل على اتفاق ١٩٧٢.

بدوره، رأى غورباتشيف أنه إذا تم رسم «لقواعد جديدة للتعايش السلمي» فإن مثل هذه «القواعد الجديدة»^(٢) قد تؤدي إلى :

(١) إمكان متابعة مصالح كل من الكتلتين السياسيتين من خلال الوسائل الدبلوماسية دون التهديد العسكري أو استخدام القوة.

(٢) يتوافق مع النقطة الأولى إعادة تشكيل القوات المسلحة لكل كتلة بحيث تغطي الضروري فقط من المهام الدفاعية وبذلك تقلص متطلبات التوازن إلى أدنى مستوى يناسب الوضع الجديد.

(٣) لن تتورط القوى العظمى في الصراعات الإقليمية وسيؤدي هذا إلى :

(٤) إستخدام دول الشرق والغرب - وبالأخص القوتين العظميين - للمنظمات الدولية في حل المشاكل الإقليمية أو مشاكل الكون بما في ذلك الصراعات داخل وبين دول العالم الثالث.

دستور التعامل هذا كان بإمكانه أن يعوق أحداث تمت بعد الحرب من جانب واحد مثل : - تدخل السوفييت في أفغانستان وأنجولا (عن طريق الكوبيين) والهند الصينية (عن طريق فيتنام الشمالية) وكوريا (عن طريق كوريا الشمالية). أو تدخل الولايات المتحدة في فيتنام وجمهورية

الدومينيكان ونيكاراغوا وغرينادا والخليج (الفارسي)، أو تدخل بريطانيا وفرنسا في مصر.

تطبيقات على استخدام الدستور .

إذا تم تطبيق هذا الدستور على مناطق محملة الآن بالصراع فقد يؤدي هذا إلى أن تقوم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالأعمال الآتية :

١ - العلاقات بين كل من أوروبا الشرقية والغربية :

مخاطرة قيام مواجهة بين الشرق والغرب تكمن في أغلبها في تلك المشكلات المزمنة التي تركت دون حل بين أوروبا الشرقية والغربية .

فإذا ما حدث وانتهت الحرب الباردة يصبح من الضروري مواجهتها، وعلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أن يشجعا الدول الأوروبية - وبالخصوص ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية - على بدء التوصل خلال عقدين أو ثلاثة لصيغة ثابتة طويلة المدى تحدد العلاقات بينهما .

من خلال عرضه «البيت الأوروبي المشترك» بدأ غورباتشيف يتحرك في هذا الإتجاه . . «أوروبا من المحيط الأطلنطي حتى جبال الأورال» . . موحدة - ليس سياسياً - وإنما في المجهودات المشتركة لحل مشاكل الكوكب والمشاكل الإقليمية .

حقاً لم يقدم غورباتشيف خططاً تفصيلية للطريقة التي سيتم بها إنشاء «البيت المشترك» ولكن يمكن الإدراك من القراءة الأولى أن العرض لا يحمل أية إشارة لوجود مكان «للأمريكيين الشماليين» داخله .

نحن أو الأوروبيون الغربيون لم نتقدم أبعد من ذلك باقتراح مشاريع تبادلية ويجب أن نشجع الأطراف المعنية بأن تفعل هذا .

أيضاً يجب علينا ألا نضع العراقيين أمامهم وهم مشغولون بتحقيق هذا

الهدف بتحريض العناصر المنشقة في الكتلة الشرقية على القيام بعصيان مدني.

٢ - العلاقات العربية الإسرائيلية.

إن الحل النهائي لمشكلة الشرق الأوسط يتطلب قبولاً عالمياً بما في ذلك إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لكل من حق إسرائيل في أن تعيش في سلام، وحقوق الفلسطينيين في وطن وبعض أشكال الحكم الذاتي في الضفة الغربية.

ومن المفضل أن تبدأ المفاوضات لتسهيل العمل في اتجاه مثل هذا
الحل بالدعوة لعقد مؤتمر عالمي يعضده كل من الولايات المتحدة والاتحاد
السوفييتي. ^{هذا الكتاب} الأستاذ الدكتور
رمزي زكي بطرس
٣ - أمريكا اللاتينية.

أعمال الإتحاد السوفيتي أو مندوبته المفوضة كوبا لم تكن السبب الأصلي في عدم الإستقرار السياسي في أمريكا اللاتينية عموماً، وأمريكا الوسطى - أي نيكاراغوا والسفادور - بالخصوص. بل على العكس إن عدم الإستقرار جاء نتيجة لفشل الصفوة السياسية لكل بلد في أن تتوجه إلى الحلول الصحيحة للوفاء باحتياجات الجموع العريضة من شعوبها. هذا الفشل أدى في الغالب إلى الإضطراب؛ وبعد تطور الإضطراب كان السوفييت طبقاً لسلوك الحرب الباردة يتدخلون بتقديم مساعدات عسكرية. نفس الشيء كانت تفعله الولايات المتحدة.

في المستقبل وطبقاً لبنود - دستور التعامل - لن تتدخل أي من القوتين العظميين، وهكذا لن يستمر الدعم السوفيتي المباشر أو غير المباشر لنشاطات قلب نظم الحكم المستقرة في نصف الكرة، ولن تتدخل الولايات المتحدة ثانياً منفردة بقواتها المسلحة.

كيف سَتَحَلُّ حينئذ الصراعات السياسية؟.. سوف يستمر تقيُّحها -

كما يحدث الآن في بنما - إلا إذا استطاعت دول أمريكا اللاتينية نفسها أن تقر السلام في المنطقة من خلال منظمة الأمم الأمريكية أو من خلال ترتيبات أخرى أعدت من أجل بحث وسائل إقرار السلام مثل خطط كونتادورا أو آرياس.

٤ - التمييز العنصري في جنوب أفريقيا.

فشلت الولايات المتحدة لفترة طويلة جداً في إدانة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا بالقدر المناسب الذي تدعو إليه تقاليدنا. . والذي جعلنا نفعل ذلك، كان الخوف من أن يؤدي مثل هذا السلوك إلى إضعاف موقف حكومة الأفارقة البيض هناك مما يحسب لصالح السوفييت.

في النهاية شاركنا في مقاطعة إقتصادية ثبت عدم فاعليتها الكاملة. . ولكن في المستقبل ومع تطبيق دستور التعامل سيمكننا من خلال الأمم المتحدة التوصل إلى إتفاق لاستخدام وسائل متعددة للتعامل مع المشكلة بشكل أكثر فاعلية.

٥ - الخليج (الفارسي).

قد يستجد - ثانياً - ما يعطل سهولة حركة نقل البترول في الخليج (الفارسي). إذا حدث هذا فعلى الولايات المتحدة بدلاً من إدخالها لقواتها البحرية هناك منفردة كما فعلت في العام ١٩٨٧، أن تدعم فكرة إنشاء قوات من الأمم المتحدة تضمن أمان إبحار ناقلات البترول.

٦ - تزويد دول العالم الثالث بالسلاح.

برنامج الولايات المتحدة للمعونة الخارجية والذي يبلغ في إجماله ١٣ بليون دولار سنوياً يوجه أقل من ٢٥٪ منه لصالح معونات تنمية الدول الأكثر فقراً في العالم، بينما يخصص أغلبه - اليوم - لبرامج المساعدات العسكرية والدعم الدفاعي. نفس الشيء يحدث لبرنامج المعونة الذي يقدمه السوفييت.

على كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وقف تزويد دول العالم الثالث بالأسلحة الهجومية وأن يخفضا بحدة تدفق جميع أشكال المعونات العسكرية الأخرى.

من الأمثلة السابقة يتضح أن إقلاع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عن التدخل المنفرد لحل أزمات العالم الثالث سيؤدي إلى حدوث فراغ. هذا الفراغ لا يمكن التعامل معه إلا من خلال تقوية قدرة المنظمات الدولية والإقليمية على أداء دور في حل المشاكل بين الدول وداخل الدول.

هذا الدور أوقف فاعليته لمدة تصل إلى أربعين عاماً عدم دعم - بل المعارضة المباشرة - للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بحيث كاد العديد من تلك المنظمات - خصوصاً منظمة الأمم الأمريكية - أن تلفظ أنفاسها الأخيرة منذ سنين. ولذلك يجب أن نسلم بإعادة بنائها وتشكيلها وتوجيهها ليكون لها دور أساسي في منع حدوث أزمات وحفظ السلام.

والآن جنباً إلى جنب مع اتخاذ خطوات من شأنها تخفيض خطر مواجهة الشرق والغرب السياسية.. لا بد من الإسراع بالإنهاء من مفاوضات الحد من التسليح - الجارية الآن - مع توسيع نطاق أغراضها.

جدول أعمال لتوسيع نطاق الحد من التسليح.

من المفترض أن ينتهي جدول الأعمال المحدود لمفاوضات السلاح مع منتصف التسعينات، ولكن من المفضل الضغط من أجل الإسراع بالتوصل إلى توقيع معاهدة START في زمن مبكر، والتحرك نحو إعادة تشكيل - وتوازن - القوات التقليدية في أوروبا لتصل إلى أدنى مستوى ضروري في أقرب وقت.

وللوصول إلى تعديلات القوات التقليدية لا بد من إجراء تخفيض واسع للقوة النووية التكتيكية. وربما يمكن مع نهاية القرن تحقيق أهداف

أبعد بحيث يُتفق على الحد من الإعتماد على الأسلحة النووية كوسيلة لمنع استخدام الأسلحة الهجومية التقليدية.

كل من هذه الموضوعات سوف أناقشها على التوالي .

المفاوضات الجارية .

نحن الآن في لحظة حرجية من المفاوضات . . فبالرغم من أن القيادة السوفيتية الحالية قدمت أعلى درجة أولوية ممكنة لجهة تخفيض التسليح ، إلا أننا هنا - في الولايات المتحدة - نواجه بتهديد حاد للإجماع السياسي الذي أدى لنجاح التصديق على معاهدة INF ومساندة START بشكل يجعلني أخشى من أن الموضوعات التي لا زالت معلقة في مناقشات START مضافاً لها النقد المتصاعد من أركان عديدة لمفاوضات الحد من التسليح قد تؤدي إلى تفكك الإجماع السابق .

أظهر غورباتشيف - بشكل لا يمكن إنكاره - جسارة في رؤية المقاييس البالية ، وهو يدافع عن تخفيض الأسلحة التقليدية في أوروبا والرجوع عن سباق التسليح النووي . . هذه العروض الجسورة صاحبها مرونة ملحوظة على مائدة المفاوضات ؛ فالسوفييت وافقوا على خفض غير متساو وعلى تفتيش شامل للمواقع في معاهدة INF .

وفي الخطوط العريضة لمعاهدة START وافقوا على ما طلب منهم من تخفيض عميق في الأسلحة الإستراتيجية وقذائف الصواريخ التي تتخوف الولايات المتحدة من تميز السوفييت فيها .

وكذلك في مجال الأسلحة التقليدية - أيضاً - لم يعرض غورباتشيف - فقط - خطة من ثلاث مراحل لخفض جوهري في الأسلحة التقليدية ، ولكنه في ٧ كانون الأول / ديسمبر - ١٩٨٨ أعلن أنه سيقوم بتخفيضات رئيسية فيها من جانب واحد .

ليس بعيداً ذلك الزمن عندما كان الرسميون السوفييت يلفظون دائماً عروض الولايات المتحدة.. في ذلك الوقت كان من غير الممكن تخيل إقتراب غورباتشيف للطرق الدبلوماسية في حل المشاكل. والآن بعد أن أصبح في الإتحاد السوفيتي قادة - إذا استعرنا كلمات رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر - يمكن للغرب أن «يقوم بمعاملات معهم»، نجد أن هناك جدلاً واسعاً يفور بين الخبراء هنا في الولايات المتحدة حول ما إذا كان من الواجب متابعة تخفيض الأسلحة وكيف يتم هذا؟

معارضة START في الولايات المتحدة تبلورت أخيراً في تشكيل قتال من ثلاث شعب.. فمجموعة تناقش في أن متابعة مفاوضات START خطر لأنه من المحتم طبقاً لبنودها تحديد حقنا في اختبار ونشر دفاعاتنا الإستراتيجية.

والثانية تدعي أن تخفيض الأسلحة الإستراتيجية سوف يوهن مصداقية «الردع الموسع» وبذلك يزيد من فرصة هجوم سوفيتي تقليدي. أما المجموعة الثالثة فتعتقد أن تخفيضات START بالذات سوف تترك قوات الولايات المتحدة النووية مكشوفة أكثر مما هي عليه اليوم. ولأن تداول وكثافة هذه الإنتقادات سوف تنمو وتقوى ما دامت المفاوضات دائرة لذلك فهي جديرة بأن تفحص بعناية.

«ستارت» «والتوازن» أثناء الإزمات.

أكثر الإنتقادات الموجهة «لستارت» أهمية يرتبط بمدى تأثيرها على التوازن أثناء الأزمات. هذا قائم بالفعل وفي لب الموضوع. ولكن.. هل هدف الحد من التسليح هو تخفيض عدد من الأسلحة؟

إن الهدف الرئيسي - ببساطة - هو جعل الحرب النووية أقل احتمالاً

عن طريق الحد من العوامل المحفزة لأي من الطرفين على بدء هجوم وقائي خلال الإزمات. فارتفاع درجة توازن الأزمة بالنسبة لولايات المتحدة - مثلاً - يعني تأمين قدرة أنظمة الولايات المتحدة على استمرار تواجدها عن طريق اختزال إمكانيات القوات السوفيتية وتشجيع انتقال السوفييت إلى جانب وقف تطوير قواتهم عند حد أكثر توازناً.

منتقدو «ستارت» يقولون أنها سوف تزيد من تعريض أنظمة القواعد الأرضية والبحرية للخطر، ويشيرون إلى أن الغواصات حاملات قاذفات الصواريخ ذات الرؤوس الحربية (SLBM) التي عددها اليوم خمس وثلاثون سوف تصبح ست عشرة أو ثمانى عشرة.

خطأ هذا الانتقاد أنه عادّل بين تخفيض العدد.. وتخفيض التواجد. في حين أنه بوجود «ستارت» أو بدونها كنا قد قررنا من قبل أن زيادة مدى الغواصة «تريدلنت».

الغواصة «تريدنت» بالمقارنة بالغواصة «بوسيدون» يبرر تركيز الغواصات (SLBM) لعدد أقل من القطع ما دام لم يبد في الأفق تطورات للأسلحة المضادة للغواصات يهدد «تريدنت». أما إذا تطورت مع الزمن كفاءة السوفييت في هذا المجال بشكل درامي فمن حقنا وفقاً لبنود «ستارت» أن نزيد من عدد الغواصات التي ننشرها بتخفيض مقدار الأسلحة التي تحملها كل منها.

الموضوع الآخر الذي يبدو أنه يولد قدراً متفاوتاً من الجدل هو مدى تعرض قواعد الصواريخ الثابتة (ICBM). فبعض الآراء ترى أن «ستارت» سوف تجعلها أكثر تعرضاً، لأن عدد قواعد الولايات المتحدة سوف يتم تخفيضها بقدر أكبر مما سيحدث لرؤوس الحرب السوفيتية SS - 18 وهكذا فالمنتقدون يدعون أن «ستارت» في هذا المجال سوف تهدد توازن الأزمة نتيجة لزيادة القوة المضادة عن عدد ICBM الأمريكية (المستهدفة).

هذا لا يتحتم حدوثه . . فلقد انتهت لجنة سكوكروفت التي عينها الرئيس ريغان، وشاركت فيها، إلى أن قواعد قواتنا النووية الإستراتيجية العاملة في ثالوث - الأرض البحر الجو - ليست مكشوفة في مواجهة القوات السوفيتية القائمة والمتنظرة . . في حين . . أن قواعد الصواريخ الأرضية قد تصبح إلى حد ما مكشوفة في حالة تحديث النظم السوفيتية . . وهكذا لا يتحتم أن تجعل «ستارت» الأمر أسوأ حالاً .

من جهة أخرى لو لم نختر نشر قواتنا تحت «ستارت» في أقل عدد من قواعد الإطلاق الثابتة - عكس متحركة - لما نال الخوف من المنتقدين . وعليه، فبالاعتماد على ذلك المزيج الذي اخترناه للصواريخ الجاهزة للانطلاق، سواء القائمة أو الجاري تعديلها، فإن «ستارت» بدرجة متوسطة أو كبيرة يمكنها أن تبدد أي حوافز - مهما كانت - يمكن أن تحدث وتجعل السوفيت يهاجمون صواريخ ICBMs الأمريكية .

«ستارت» والردع الموسع .

ربما كانت أكثر الهجمات على «ستارت» إزعاجاً هي تلك التي تحاول الربط بين تخفيض الأسلحة الاستراتيجية واحتمال نشوب حرب تقليدية في أوروبا .

ما يعرضه هؤلاء الذين يُعبّرون عن مثل هذه المخاوف، هو وجوب ربط «ستارت» رسمياً بتحسينات في التوازن التقليدي، وهم يدّعون بأن «ستارت» ستخفض من قوة ردع قواتنا النووية الاستراتيجية .

ولكنني أرى أنه لا يمكن حدوث هذا بأي حال . . فتخفيضات «ستارت» متوازنة للغاية، وسوف ترفع من القدرة العامة لقوات الولايات المتحدة الاستراتيجية على الصمود . . وفي نفس الوقت ستظل الولايات المتحدة محتفظة بعدد كبير كاف ومرن إلى درجة مناسبة من الأسلحة النووية لدعم استراتيجية الناتو .

لن تتغير قدراتنا على استخدام قوات نووية دفاعاً عن أوروبا.
وعلى هذا، مهما كان الدور الذي تلعبه القوات النووية الاستراتيجية -
الدور الذي اعتبره هامشياً - فقواتنا مع تحديدات المعاهدة ستظل تلعب
دوراً مساوياً له أو أكبر منه بعد التعديل.
إن حجز «ستارت» رهينة لاتفاقات الحد من الأسلحة التقليدية يعادل
بالتحديد تأجيلها. بينما فرصة تحقيق خفض للأسلحة التقليدية - كما
أعتقد - أكبر اليوم مما كانت عليه أبداً.
إن التعقيد البالغ للأمر سيجعله بوضوح شديد يأخذ سنين عديدة
ليحدث تقدماً فعلياً.

«ستارت» و «SDI» (حرب النجوم).

الموضوع الأساسي الذي لا زال معلقاً ويقف عقبة في سبيل الإتفاق
على «ستارت» هو الموقف الثابت من «إنشاء شبكة الدفاع الاستراتيجي»
SDI أو النظام المضاد لقذائف الصواريخ الذي قدمه الرئيس ريغان (حرب
النجوم).

معارضتي لهذا البرنامج معروفة جيداً. . فأنا أعتقد أنه يحمل بين
طياته مخاطر مهلكة خارج كل الحدود، فضلاً عن أنه لا فائدة ترجى منه.
تلك المخاطر تشمل التبديد الهائل للموارد والتي قد تصل إلى مئات
البلايين من الدولارات - وفقاً للنظام المختار - وهو في الحقيقة سيبدأ
سباق التسليح في الفضاء الخارجي وسيشعل التنافس في مجال الأسلحة
الاستراتيجية على الأرض ويغذي احتمالات وسوسة الهجوم الوقائي في
زمن الإزمات. . في حين أن الفوائد المرجوة منه ضئيلة.

تتلخص وجهة نظري في أنه ما دام من المسلم به عدم وجود - وغير
متوقع في المستقبل القريب وجود - نظام دفاعي يمكنه أن يقي شعب

الولايات المتحدة مغبة التعرض لقوى التدمير الفائقة للأسلحة النووية - بغض النظر عن مدى اتساعها وتكلفتها - فإن هذا التعرض لا يصبح إختياراً سياسياً بالقدر الذي هو فيه حقيقة بشعة للحياة في العصر الذري . . . ومع ذلك . . . وبالرغم من الأخطار المهلكة والفوائد الضئيلة نجد أن مؤيدي (SDI) يصرون على استمرار تجربته وبرنامج تطويره الذي يأملون ويتوقعون استكمال ونشره (للإستخدام) في منتصف التسعينات .

مؤيدو (SDI) لا يرغبون في التسليم بأنه لا يمكن للإتحاد السوفيتي ولا الولايات المتحدة قبول - أو يجب عليه قبول - الحد من أسلحته الهجومية في حين أن الخصم مُصرّح له بتطوير غير محدود لأنظمة دفاعه .

وزير الدفاع السابق كاسبر واينبرغر ذهب بعيداً جداً للحد الذي طلب فيه مؤخراً أن تنسحب الولايات المتحدة من معاهدة (ABM) (معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ ١٩٧٢) بالرغم من أنه لم يستجد جديد في الارتباط المعقد غير قابل للحل بين تخفيض الأسلحة الهجومية ووضع قيود على الدفاعات الإستراتيجية .

الوضع ما زال - اليوم - حقيقة واقعة كما كان تماماً في نهاية الستينات وبداية السبعينات عندما تم التصديق على معاهدة ABM .

أنا أعرف أن «هيئة كبار ضباط القيادة المشتركة» التي نصحتني في الستينات لا زالت تشاركني هذا الرأي . . . وسأكون مندهشاً لو أن الهيئة الحالية لم تعد تشاركنا نفس الرؤية .

فمن غير المعقول أنه لو طُلب من قادتنا (العسكريين) إجراء تخفيض حاد لقوات الولايات المتحدة الاستراتيجية - كما قد يتطلب ستارت - مع السماح للسوفييت بنشر غير محدود لدفاعاتهم . . . أن يكون رد قادتنا القبول (فلماذا نتوقع أن يكون رد السوفييت مخالفاً!!) . على حكومتنا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أن يجدا وسيلة للإحتيال على مازق الدفاع ضد الصواريخ .

فإذا ما أصرت الولايات المتحدة على ترك العنان لجموح الدفاع الاستراتيجي فلا يمكننا توقع التزام سوفيتي بإنجاز خفض السلاح أو أن تكون الولايات المتحدة راغبة - حقاً - في مثل هذا.

الحل الأمثل للإدارة الأمريكية الجديدة هو التصديق على التفسيرات والشروح التقليدية لمعاهدة ABM؛ وأن تضع في اعتبارها ما نصح به ستة وزراء دفاع سابقون ثلاثة منهم جمهوريون (ملفين. آر ليرد وأليوت. أل. ريتشاردسن وجيمس آر. شليسنجر) وثلاثة ديمقراطيون (كلارك أم. كليفورد وهارولد براون وأنا). الوزراء الستة قدموا نصيحة ذات شقين. في الشق الأول أن الحد من تجربة ونشر الدفاعات الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من خلال معاهدة ABM يمثل نقطة حرجية في أمن الولايات المتحدة وقد يجعل من الممكن «إجراء مفاوضات من أجل خفض قوات الهجوم الاستراتيجي للحد الضروري»^(٣). وإلا فالبديل - الشق الثاني - أن يُحل المأزق من خلال معركة مع السوفيت.

فبالرغم من التسليم بأن الكونجرس لم يصرح بعد للرئيس بإجراء تجارب على SDI تخرج عن التفسير التقليدي لمعاهدة ABM.. إلا أنه من الممكن أن يصدر السوفيت بياناً من طرف واحد بأن أعمال الولايات المتحدة غير المتسقة مع معاهدة ABM تهدد مصالحهم القومية.. ولأنه من الثابت تماماً حق أي دولة في تعديل إلتزاماتها القانونية - تحت بنود معاهدة مثل ستارت - إذا تعرضت مصالحها القومية للتهديد فإن الولايات المتحدة ستجد نفسها في وضع لا تحسد عليه لكي تجد تبريراً لمعارضتها لمثل هذا التعبير عن حقوق السيادة.

هؤلاء الذين يعارضون «ستارت» بسبب تشكيكها لعوائق أمام الدفاعات الاستراتيجية يحقون في افتراضاتهم، ولكن الصواب جانبهم في استنتاجاتهم. إن الحصول على تخفيض حاد في قذائف الصواريخ السوفيتية مقابل بعض القيود على برنامج - ذي قيمة مبهمة مثل هذا يحمل بين طياته

الخطر - هو عرض يجب أن نكون سعداء لقبوله.

أنا لا أعتقد أن أي ساق من سيقان هذا «الثالوث المعارض» لستارت يمكنها أن تصمد أمام الفحص الدقيق... على أي حال إذا استمر هذا الهجوم فسيكون بالتأكيد له تأثير مفتت. وقد برهنوا حتى الآن على مدى حسمهم؛ وهذه الفرصة التاريخية يمكن أن تفلت أو تتغير (مادياً).

فرصة ذهبية للحد من الأسلحة التقليدية.

فإذا ما ولينا وجوهنا تجاه الأسلحة التقليدية سنجد أن حواراً دام لمدة خمسة عشر عاماً بين دول الناتو وحلف وارسو حول الأسلحة التقليدية لم يحرز أي تقدم جوهري. المشكلة تكمن في التفوق السوفييتي - ذي الأهمية - في مجال العديد من الأسلحة التقليدية ذات الوزن الرئيسي... وأن إصلاح هذه الاختلالات الفائقة يتطلب مواجهة وتقويماً للفروق الكبيرة الجغرافية بين الشرق - والغرب ونوعية التسليح ومتطلبات الميدان.

على سبيل المثال كان للجيش السوفييتي المهول في أوروبا الشرقية دائماً - بالإضافة لدوره العسكري - بُعد سياسي لضمان سيطرة السوفييت على دولها.

ولكن بعروض غورباتشيف الجسورة تغيرت أرضية التفاوض درامياً... فعروض غورباتشيف باقتطاع حاد في الأسلحة التقليدية بنيت على أساس رغبته المعلنة لإعادة تشكيل القوات المسلحة السوفييتية التقليدية بحيث تصل إلى حد تحقيق «مقدرة معقولة» - عكس سيادة مطلقة - ولتعديل الوضع العسكري ليصبح «دفاعياً» أكثر منه هجوماً... غورباتشيف سلم بوضوح أن ما يمتلكه حلف وارسو من مدرعات وقطع مدفعية وطائرات هليكوبتر هجومية يماثل من مرتين إلى ثلاث مرات ما يحوزه حلف الناتو. كما أبدى رغبته في عمل تخفيضات غير متماثلة - عكس متساوية - في المستويات العامة. حقاً ليس مفهوماً ما يعنيه غورباتشيف بالمصطلح «مقدرة معقولة» أو

كلمة «وضع دفاعي»، وليس واضحاً كيف سنترجم تعديلات القوات في «الخفض غير المتماثل».. ولكن من صالحنا أن نملك بهذه الفرصة لاختبار مدى جدية واقتناع غورباتشيف بمقولاته.

نحن غالباً ما نشتكى من أن أفعاله تفشل في مواكبة أقواله.. ولكن ما أعلنه في الأمم المتحدة في ٧ كانون الأول/ ديسمبر - ١٩٨٨ عن خفضه لحجم قواته بمقدار نصف مليون جندي، واقتطاع عدد رئيسي من المدرعات والمدفعية والطيران، ألا يدل بوضوح على رغبته في التحرك لوضع دفاعي غير هجومي؟

هذا العمل المنفرد خفض بشدة خطر احتمالات حدوث هجوم ناجح من حلف وارسو على أوروبا.

إن نجاح عقد إتفاقية خفض السلاح التقليدي يمكن أن تصبح واحدة من أكبر الانتصارات الدبلوماسية في هذا القرن. لا لأنها تصل باتزان المواجهة العسكرية في أوروبا إلى مستويات بالغة الانخفاض - فقط - ولكن لأنها تُشير - أيضاً - إلى بدء حدوث تحولات تاريخية سياسية واقتصادية وسكانية في أوروبا.

مفاوضات الإتفاق على القوات التقليدية سوف تكون شديدة التركيب، فمن الواجب أن يشارك فيها كل الدول أعضاء الناتو الستة عشر.. بالإضافة.. إلى أن طبيعة عناصر الموضوع نفسها لا تؤدي إلى معادلات بسيطة كما هو الحال بالنسبة للأسلحة النووية، وسوف تتطلب متغيرات هذا الإتفاق وجود مهارات عالية كثيرة.

وهكذا كلما اقتربت استجابة الناتو لتجهيزه لرد موضوعي على مبادرة غورباتشيف كلما كان هذا أفضل.

تحديث القوة النووية التكتيكية ومشكلة ألمانيا.

موضوع آخر على صلة بما سبق ويحمل في طياته إمكانيات التفتت. هو مستقبل قوات الناتو النووية قصيرة المدى.

فقد عبّر غورباتشيف عن رغبته في التفاوض - أيضاً - على تحديد ونزع الأسلحة النووية ذات المدى الأقل من خمسمائة كيلومتر. . . في حين أن الحلفاء استقروا على وجوب رفض مناقشة هذا الموضوع في هذه المرحلة على ضوء التمييز السوفيتي الواضح في الأسلحة التقليدية. . . والتي ما زالوا يناقشون إمكانيات تحديثها وتطويرها.

جمهورية ألمانيا الفيدرالية - من خلال الوسط الدبلوماسي - عبرت عن شعورها «بكونها وحيدة» كأحد النتائج غير السارة التي أعقبت التوقيع على معاهدة INF. وسواء كان هذا صحيحاً أو خطأ، فقد استقر في ذهن الألمان أن العديد من - إن لم يكن معظم - الأسلحة النووية الباقية تحت سيطرة الناتو لا تربض فوق التراب الألماني - فقط - وإنما مُقدّر لها - أيضاً - أن تنفجر فوق تراب ألماني. . . وهكذا وقف هذا الإقتناع كعقبة في سبيل التوصل إلى إجماع في مسألة تطوير نظم الأسلحة النووية قصيرة المدى وتحديثها.

إلى هنا توقف الجدل. . . ولكنه بالتأكيد سوف يطفو على السطح مع إتخاذ قرار تحديث نظم «لانس» (صواريخ نووية تكتيكية منشورة في ألمانيا) وإعلان خطط إنتشارها.

إن الربط بين مفاوضات تخفيض قوات الناتو النووية التكتيكية والتحرك في اتجاه تحسين ميزان القوى التقليدية هو - في تصوري - استراتيجية خطيرة. . . ومع ذلك يبدو أنه لا يمكن تجنبه في الظروف الحالية. . . إلا أنني أرجو أن ندرس الفرصة بالكامل لأن استخدام تخفيض الأسلحة في تحسين الموقف أفضل بكثير من بناء القوة العسكرية.

خلال السنوات الأخيرة الماضية كنت أتساءل دائماً أمام الملاء عن
حكمة تهديد الناتو بالبدء في استخدام أسلحة نووية رداً على أي هجوم
سوفييتي تقليدي؟

إن جهودنا للتحديث على طول مسار تبنيها لهذه السياسة - فيما عدا
القليل - كانت دائماً ما تنصب على أسلحة تزيد - ولا تخفّض - إقترابنا
من أعتاب الذرة.

هذا يعني . . أن المدفعية الذرية أصبح لها دور يؤخذ في الاعتبار . .
ويعني أيضاً أن تخلق هذه الأسلحة ضغوطاً ذات وزن على قادة الميدان
تجعلهم يقولون «استخدمها أو إخسرها»، وبالتالي زيادة احتمالات
الإستخدام المبكر الأول لها. وهكذا وصلنا إلى المدى الذي اعتبرنا فيه
تحديث الأسلحة النووية قصيرة المدى ضرورة لدعم أنظمتها العاملة الآن.

في زمن سابق كان عادة ما يدور نقاش حول فكرة عمل إجراءات
سيطرة على التسليح من جانب واحد . . ثم في زمن أكثر قرباً بهتت هذه
الفكرة بعد أن حققت المفاوضات الثنائية بين حكومتي الولايات المتحدة
والاتحاد السوفييتي بعض النجاح . . وبينما علينا أن نكمل المفاوضات
للإتفاق على الحد من التسليح، أعتقد أن قضية المواجهة العسكرية في أوروبا
برمتها قد أسلمت نفسها لفكرة أن يقوم كل من الشرق والغرب بعمل
إجراءات من جانب واحد. وقد جاء إعلان غورباتشيف في ٧ كانون
الأول/ ديسمبر - ١٩٨٨ بياناً عملياً لما يمكن أن يحدث.

وهكذا فالناتو من جانبه يمكنه إذا سحب ألف مدفع ذري من الألف
وستمائة مدفع التي في أوروبا الآن أن يساعد في تبديد قلق جمهورية ألمانيا
الفدرالية - الذي هو بالتأكيد ليس بظاهرة جديدة - فضلاً عن أن هذا
الإجراء في حد ذاته يمكن أن يكون مرغوباً فيه إذا وضعنا في الاعتبار مدى

الخطر غير المحدود المتزايد الذي ينشأ عن اشتراك تلك الأسلحة في مواجهة عسكرية.

كذلك يمكن أن يتم تحرك - حتى - في إتجاه تخفيض ميزانيات الدفاع من خلال إجراء «مادي» من طرف واحد.

على سبيل المثال لو أعلنت الولايات المتحدة أنها في سبيلها لعمل خفض تدريجي لنفقاتها الدفاعية خلال خمس سنوات إذا فعل الإتحاد السوفييتي مثلاً.

حقاً نحن نسلم بأن تقييم مقدار التعديلات للقيمة المطلقة للإنفاق أمر يستحيل تحديده، إلا أنه يمكن - على الأقل - أن يوكل لوسائل الإحصاء القومية أمر تحديد مدى درجات الخفض. في نفس الوقت يمكن ترك الحرية لأي طرف - في أي وقت - لتعديل خطته إذا كانت غير مناسبة بشرط أن يسمح أيضاً للطرف الآخر بإعادة تعديل أهدافه.

مثل هذا الإقتراب كنا في الطريق إليه عندما كنت وزيراً للدفاع في الستينات، وكان واعداً لولا انهياره أمام الظروف المُحِبطة التي أحاطت بتفجر فيتنام.

إجراءات الجانب الواحد هذه - مثل تلك التي وصفتها - ليست مرغوبة في حد ذاتها فقط، ولكنها قد تستخدم كعامل مساعد للمفاوضات الثنائية على الحد من التسلح. . وما نصبو إليه من تحسن بعد تخفيض الأسلحة التقليدية يمكن تطويره باتفاق على إجراءات بناء الثقة تتقدم أبعد من تلك التي شملتها - فعلاً - إتفاقية ستوكهولم لخفض خوف كل جانب من هجوم مفاجيء للجانب الآخر.

الأهداف ذات المدى الأبعد في مفاوضات الأسلحة النووية.

يحقق برنامج المفاوضات على «ستارت» محدود الأهداف توازناً

للقوى التقليدية في أوروبا . . ويخفض من عدد الأسلحة النووية التكتيكية . . ويقوي من تدابير بناء الثقة وسيحسن لدرجة كبيرة من اتزان الأزمات .

وعلى أي حال فبعد استكمال هذا البرنامج سيظل كل من الناتو وحلف وارسو محتفظين بالآلاف من الرؤوس النووية، وسوف تستمر استراتيجية الناتو تستند على الإستخدام الأول لتلك الأسلحة في ظروف محددة .

أخطار إندلاع حرب نووية - ومخاطرة تدمير مجتمعنا - ستصبح أقل، ولكنها لن تنتفي . . فهل يمكننا التحرك لأبعد من ذلك؟ بالتأكيد يجب أن يكون الرد بالإيجاب .

أن القادة العسكريين والسياسيين يقتنعون أكثر فأكثر بضرورة إحداث تعديلات أساسية في استراتيجية الناتو النووية . . والبعض يذهب لمدى أبعد فيقول أن أهدافنا البعيدة يجب أن تكون العودة - قدر الإمكان - لعالم خال من الأسلحة النووية .

وكمثال لما يحدث من تغيرات في التفكير سنورد الآن ما قاله مستشار جمهورية ألمانيا الفيدرالية السابق هيلموت شميدت عام ١٩٨٧ عن الإستراتيجية الحالية للناتو الخاصة باستخدام الأسلحة النووية «رد مرن»!! إنه تخاريف . . ليس عتيقاً؛ ولكنه تخاريف لأنه يعرض حياة ستين مليون ألماني للمخاطرة بالإضافة إلى خمسة عشر مليون دويتش (ألماني شرقي) ولا أعرف كم يكون عدد ملايين الشعب البلجيكي أو الآخرين الذين يعيشون على تراب القارة الأوروبية .

فكرة الغرب هذه - إبنة الخمسينات - بأننا يجب أن نقبل ونستعد لاستخدام الأسلحة النووية أولاً عوضاً عن ما يسمى بدفاعاتنا التقليدية لم تقنعي أبداً .

.. أؤكد لكم أنهم سوف يَنْفَضُونَ أيديهم وينهون الحرب بمجرد استخدامهم للأسلحة النووية فوق التراب الألماني وفناء الألمان.. فاستكمال القتال بعد أن يبدأ التدمير النووي يمس قومك سيناريو غير مقبول ويحتاج لأن تكون عالم رياضيات أو ذا عقلية عسكرية حتى تصدق مثل هذه الترهات»^(٤).

خبراء عسكريون من الناتو عبروا أيضاً عن وجهات نظر مشابهة. فرئيس هيئة أركان قوات الدفاع البريطانية السابق من ١٩٧٣ - ١٩٧٦ فيلد مارشال لورد كارفر يعارض تماماً استخدام الناتو للسلاح النووي في البداية، وهو قد قال: «أي تبادل للقصف النووي في الميدان أو على المستوى التكتيكي مهما كان محدوداً يمكن أن يقفز لترك الناتو في موقف أكثر سوءاً - بالمقارنة بحلف وارسو - في كل من الخسائر العسكرية أو المدنية أو الدمار»^(٥).

الجنرال جوهانز ستينهوف رئيس أركان سابق قال «أعارض تماماً الاستخدام التكتيكي (للأسلحة النووية) على أرضنا»^(٦).

القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية والجوية والأمريكية السابق في الباسفيك أدميرال نويل ايه. جايلر كتب «لا يوجد استخدام عسكري مقبول لأي عنصر من عناصر ترسانتنا النووية»^(٧).

ميلفن لايرد وزير حربية إدارة نيكسون يشارك العسكريين وجهات نظرهم ويقول: «هذه الأسلحة ليس لها فائدة ترجى في الأغراض العسكرية»^(٨).

يضاف لهؤلاء القادة، مجموعة متنوعة أخرى وأفراد: مثل الأساقفة الكاثوليك في الولايات المتحدة، والمدافعون عن نبد الأسلحة النووية، وهنري كيسنجر، وآخرون أجمعوا على أن استراتيجية الردع النووي استراتيجية لا يمكن تأييدها ولا يساندها الرأي العام في الولايات المتحدة على الإطلاق.

وقد يكون دافع الرئيس ريغان لتقديم مشروعه بإنشاء الدفاعات الاستراتيجية هو رغبته في الإستبعاد الكامل لكل أنواع الأسلحة النووية؛ فهو قد أكد على أن الحرب النووية «حرب لا يمكن كسبها ولا يجب أن تُخاض أبداً». ذلك التأكيد يتضمن بوضوح معارضته لاستراتيجية الناتو القائمة على مرونة الرد النووي.

ولكن على عكس كل تلك المقولات، نجد أن العديد من خبراء أمن الناتو - وإن لم يكن أغلبهم - لا زالوا غير مستعدين لمساندة إحداث تعديلات أساسية في استراتيجية الناتو النووية.

على سبيل المثال ما قاله زبيجنيو بريجنسكي مستشار الرئيس كارتر للأمن القومي في سياق تعليقه على عرض بإزالة الأسلحة النووية «إنها خطة لجعل العالم أكثر صلاحية لحرب تقليدية وأنا بالتالي غير متحمس لها»^(١).

ولكن مع السنين القادمة يمكن تعديل هذه الأحكام لو حدث تقدمان أساسيان أحدهما: إعادة تشكيل القوات التقليدية في أوروبا بحيث تتخذ أوضاعاً دفاعية عند مستويات واضحة التوازن.. والثاني التوصل من خلال مفاوضات السلاح إلى أن تصبح القوات النووية على الجانبين ذات قدرات متساوية بحيث لا تسمح لأي منهما بكسب الحرب.. هذا سوف يلغي إمكانية الإعتماد على القوة النووية كوسيلة ردع وسيخفض من الحماس لها.

مثل هذه الاستراتيجية - أي استراتيجية «عدم الفوز» - تم إنشاؤها وتضمينها في إتفاقات «ستارت» المعروضة الآن للمفاوضة.

فإذا ما تقرر الابتعاد عن الردع النووي.. فكيف يمكن أن يحدث هذا؟^(٢). ميخائيل غورباتشيف عرض أن تستهدف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تحقيق إزالة كاملة للأسلحة النووية مع عام ٢٠٠٠.

ولكن لا زال الجنى خارج الزجاجة.. فنحن لا نستطيع أن نُزيل من

عقول البشر معلوماتهم عن كيفية تصنيع رؤوس نووية . وما لم تزودنا التكنولوجيا بتطوير للخطوات الخاصة بمعرفة أي بادرة لصناعة ولوقنبلة ذرية واحدة بواسطة أي دولة أو جماعة إرهابية - وهو ما لم يظهر بعد في الأفق - فإن إتفاق النزاع الكامل للسلاح النووي سيظل في الغالب مشوباً بعدم التأكد من استقرار سباق نزع السلاح .

وهكذا فبالرغم من لهفة العالم ليصبح خالياً من الأسلحة النووية ، فإن اتفاقاً يصل إلى هذا الحد لا تبدو جدواه سواء الآن أو في المستقبل القريب .

على أي حال حتى لو وافق الناتو وحلف وارسو والقوى النووية الأخرى من حيث المبدأ على أن لا تمتلك الدول النووية ما يزيد عن حاجتها لردع الإبتزاز . . فكم ستصبح مثل هذه القوة كبيرة؟

إن إتفاق السلاح ذي الجدوى - حقاً - هو الذي يقيد ملكية كل جانب لعدد قليل من الأسلحة النووية . . ووسائل الفحص التي تقدمها التكنولوجيا الحالية كافية لحفظ النظام بين الدول .

ولكن ما هو العدد القليل هذا؟ .

إنه العدد الكافي لردع الإبتزاز ويمكن تحديده بعدد الرؤوس النووية الكافية لموازنة ما يمكن لأي دولة صناعته دون ظواهر مرشدة .

أعرف أنه لا توجد حالياً دراسات تشير إلى ما يمكن أن يصل إليه هذا العدد - من الضروري البدء بها - ولكنه بالتأكيد لن يتجاوز مئات محدودة ، ومن المحتمل جداً أن يكون أقل كثيراً ربما يصل إلى عشرات .

مثل هذا الإتفاق يمكن أن يتحقق خلال فترة من الزمن فلنقل مع عام ٢٠٠٠ ؛ ولكن . . ألا يجب أن نضع سلسلة من الخطوات للتحرك في اتجاهه؟ ألا يجب عدم اعتباره هدفاً النهائي؟

وقع هذا على الميزانية .

مع تقدمنا خلال روزنامة السيطرة على السلاح ستمكن تباعاً من تخفيض دفاع الولايات المتحدة بشكل جوهري قد يصل خلال ستة أو ثمانية أعوام لاستقطاع نصف الإنفاقات العسكرية، بمعنى أن تصل إلى ٣٪ من إجمالي الناتج القومي .

هذا يجعل - بحسابات ١٩٨٩ وبالنسبة لإجمالي الدخل القومي بها - متيسراً حوالي ١٥٠ بليون دولار سنوياً يمكن تقسيمها بين زيادة الإستهلاكات الفردية وتمويل الإحتياجات الإنسانية الضاغطة، ورفع كفاءة البنية الأساسية في كل من وطننا ومجتمعات العالم الثالث . وقد نمضي قدماً في اتجاه أن تصبح صناعات الولايات المتحدة في مقدمة تكنولوجيا العالم في القرن الحادي والعشرين .

ولئلا يُعتقد أن وصول ميزانية دفاع الولايات المتحدة إلى حد الـ ٣٪ من إجمالي الناتج القومي أمر خيالي علينا أن نتذكر أن الميزانية الحالية لدفاع اليابان ١٪ من إجمالي ناتجها القومي وكندا ٣٪ وكل دول الناتو فيما عدا الولايات المتحدة ٣٪ .

الأعمال السياسية وعروض الحد من التسليح التي استعرضتها في هذا الفصل عن «الإستجابات الغربية على مبادرات السوفييت» يجب أن تُستكمل بإجراءات تزيد من التعاون الإقتصادي والبيئي والتبادل الثقافي والعلمي يمكن أن يُخطط لها بحيث تسمح بكاملها بزيادة الاندماج الكامل للإتحاد السوفييتي داخل نظام العالم المتجه نحو زيادة الإعتماد المتبادل . كل إجراء يمكن أن يُتخذ مستقلاً عن الإجراءات الأخرى، ولكنها يجب أن تسعى معاً لإحداث تأثير متفاعل قوي يجعل الكل أكبر من مجموع الأجزاء . . ولكن ألا توجد مخاطر لتلك الإستجابات الغربية؟ هذا هو الموضوع التالي .

الفصل السادس

**انتقادات محتملة الحدوث على برنامج
إنهاء الحرب الباردة**

إن محاولة إحداث نقلة درامية - في علاقات الشرق والغرب -
بالقدر الذي تتضمنه كلمات مثل «برنامج إنهاء الحرب الباردة» بعد أربعين
عاماً.. لا بد من أن يصاحبها - بحكم طبيعة خصوصيتها الشديدة -
إحساس بعدم الثقة في كونها تحمل - أو لا تحمل - أخطاراً ممكنة.. ولا
بد - أيضاً - أن يثور من حولها الجدل.

من بين الانتقادات التي من الممكن أن توجه ضدها ما يلي :

(١) تجميد الحرب الباردة سوف يرفع من قدرات السوفييت وهم سوف
يستخدمونها - بعد ذلك - لإضعاف الغرب.

(٢) حتى الآن - وبإستثناء إعلان غورباتشيف في الأمم المتحدة
بتاريخ ٧ كانون الأول/ ديسمبر - ١٩٨٨ - لم تظهر إلا القليل من الأدلة
على حدوث تعديلات جوهرية في عقيدة السوفييت العسكرية أو قواته
الدفاعية.

(٣) قد تُقوض تحركات إنهاء الحرب الباردة من دعم كل من أوروبا
والولايات المتحدة لمتطلبات الدفاعات الضرورية عن الأمن خلال مرحلة
التفاوض.

(٤) ستبقى دائماً مواجهات - لا يمكن حلها بحسن النية فقط - بين

المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية فضلاً عن الإيديولوجية للأمم، خاصة القوى العظمى. وهكذا.. فبينما على الولايات المتحدة - مثلاً - أن تُشجع وترحب بأية بادرة تحرر في الإتحاد السوفيتي، ستجد أن عليها - في نفس الوقت - ألا تسبب أبداً أي إضطراب أمام تغييرات مثل تلك الناتجة عن هجر السوفييت لأهداف سياستهم الخارجية الأساسية... إن من السذاجة التفكير بصورة أخرى.

(٥) الخبرة السابقة تدل على أن السوفييت لم يثبتوا على إتفاقاتهم لتخفيف حدة التوتر السياسي أو الحد من الأسلحة.. وهكذا ففي الأزمنة أو المراحل المواكبة لمصالحهم سيحاولون «التملص» من مثل هذه الإتفاقات.. خاصة وإن طبيعة نظامهم السياسي تجعل قابليتهم لفعل هذا أكبر من قابليتنا.

(٦) يحتمل سقوط غورباتشيف؛ وإذا ما سقط فإن خليفته سيتصرف بعكس سياسات غورباتشيف ويقابل لين الغرب بالمواقف الدونية.. كل من تلك الإنتقادات بنيت على الإحتمالات الأكثر سوءاً.. ويمكن الرد عليها كالآتي:

(١) هل يعني بالضرورة إرتفاع قدرة الإقتصاد الداخلي السوفيتي توظيف قوته ضد الغرب؟... قد تمضي سنوات وربما عقود من الزمان قبل أن يجني السوفييت مزايا إقتصادية ذات وزن من تطبيق البريسترويكا.. فضلاً عن ما يصاحب عملية إعادة البناء من إضطراب ضخم في الإنتاج والبشر.

إن غورباتشيف نفسه أكد على أنها قد تستغرق عمر جيل بأكمله.. ثم هل ستوقف قدرة الغرب الإقتصادية خلال مرحلة الإنتقال هذه؟... بالعكس سوف تميل - بالمقارنة - للإرتفاع.. أكثر من هذا، فلكي تتحقق الإنجازات المرجوة من البريسترويكا سيتطلب هذا تبادلاً علمياً عالمياً وتكاملاً سوفيتياً داخل منظومة الأسواق العالمية.. عملية التكامل

هذه في حد ذاتها ستؤدي إلى خفض التوترات السياسية بين الشرق والغرب وستجعل من هذه التغييرات . . . تغييرات بدون رجعة .

(٢) من الصحيح القول أنه باستثناء إعلان غورباتشيف في ٧ كانون الأول/ ديسمبر - ١٩٨٨ لم تحدث إلا تعديلات طفيفة في عقيدة السوفييت العسكرية أو تشكيلات قواته الدفاعية . . ولكن أليست مفاهيم غورباتشيف عن «حد الإكتفاء الضروري» و«وضع الدفاع» و«التخفيض غير المتماثل» . . مفاهيم جديدة على كل من الشرق والغرب؟ . . . أليس من الصعب - بالرغم مما تحمله من صدى لمعان سامية - أن تترجم إلى خطوات عملية؟ . . درجة صعوبتها هذه أدت إلى عدم قدرة الولايات المتحدة أو الناتو على تقديم قائمة عملية - في الموضوع - لما يمكن أن يتم لوضعها على أرض الواقع!! وحتى يحدث هذا . . سيظل النقد الموجه لعدم إقدام غورباتشيف على إتخاذ خطوات عملية يجد ما يبرره بعمق .

(٣) تحت أي ظرف كان . . سوف يصبح من الصعب ضمان استمرار مساندة الرأي العام في الولايات المتحدة أو أوروبا لإقرار ميزانيات دفاع مناسبة .

في الولايات المتحدة إرتفعت - فعلاً - الأصوات المطالبة باستقطاع مقدار ذي وزن من بنود مصروفات الدفاع لمواجهة خفض العجز المالي للميزانية العامة، على أن تتحمل كل من اليابان وأوروبا جزءاً أكبر من العبء الدفاعي العام يوازي الخفض، وبما أن حدوث هذا أمر بعيد الإحتمال وإذا تم فلن يؤدي إلى خفض ذي بال في ميزانية دفاعنا . . لذلك سوف تشتت أكثر فأكثر مساندة الرأي العام لمصروفات الدفاع . . وأنا أرى أن هذا التشتت يمكن أن يصل إلى حده الأدنى بسرعة إذا ما أظهرنا أننا نحاول التوصل إلى وضع دفاعي قوي ليكون أساس إنطلاقنا في اتجاه إتباع طرق بناءة لإصلاح وسائل خفض التوتر بين الشرق والغرب .

(٤) مؤرخون كثيرون يؤكدون على أن القوى العظمى - والإتحاد

السوفييتي سيظل قوة عظمى بغض النظر عن نتائج البريسترويكا - عادة ما تكون لديها تصورات عن عدو خارجي . . . وعادة ما تبحث عنه وتحتاج إليه كهدف تبرر من أجله - كل من - وجود قواتها المسلحة والمحافظة على سلطة الطبقة الحاكمة الداخلية كما سبق وأشارت في الفصل الخامس ما سيحدث في القرن الحادي والعشرين لن يكون له نظير فيما سبق من فترات التاريخ منذ فجر الحضارة. ذلك لأنه ولأول مرة لن تستطيع أمة أو مجموعة من الأمم أن تصمد منفردة إقتصادياً أو تكنولوجياً أو بيئياً أو سياسياً أو عسكرياً.

فإذا ما حاول الإتحاد السوفييتي فعل هذا فهو لن يُعرض سلامة العالم فقط ويجلب على نفسه مخاطر جمة، ولكن هذه المحاولة سيُحكم عليها على المدى البعيد بالفشل. لذلك يجب أن تظل أهدافنا - كما سوف أناقشها بتوسع فيما بعد - على نفس درجة التأمين الذي يجعل ما تبذله أي دولة من جهد للشرود بعيداً عن الإعتماد المتبادل في اتجاه السيطرة محاولة بالغة التكاليف إلى الحد الذي تصبح معه غير جذابة.

٥) إلتزام السوفييت باتفاقات الحد من التسليح كان على الإجمال طيباً. الجنرال شين - رئيس هيئة أركان القوات الجوية الإستراتيجية حالياً - قال في شهادة له أمام الكونجرس أثناء قمة الجدل حول عدم إلتزام السوفييت باتفاق SALT «إذا تناولنا هيكل اتفاقات (الحد من السلاح) في إطاره العام سنجد أنهم قد التزموا بالقدر الأكبر من المعاهدات».

الإستثناء الوحيد الملحوظ والذي يبدو بوضوح أنه انتهاك لمعاهدة ABM هو موضوع رادار «كراسنوبارسك» - ومن المحتمل بالطبع أن يكون نتيجة لطبيعة بيروقراطية - على أي حال بدأت إعتراضاتنا الدبلوماسية على إنشائه تؤتي ثمارها، فالسوفييت أوقفوا العمل فيه وعرضوا إزالته. عموماً. . في كل حالات عدم الإلتزام - حتى لو لم يصلح التوازن العسكري لأن يكون عاملاً مؤثراً - يجب أن نؤكد على الارتباط الصارم

بالإتفاقات . وفي نفس الوقت نحن لدينا القدرة على بدء إجراءات مضادة مناسبة في حالة ما إذا كانت الإستجابة غير مُرضية .

(٦) نعم . . لن نكون مبالغين إذا قلنا إن الأغلبية العظمى من خبراء الشؤون السوفييتية في الولايات المتحدة يؤمنون بفشل غورباتشيف .

المارشال جولدمان المدير المساعد لمركز البحوث الروسية في جامعة هارفرد عبر عن هذا الرأي بقوله «أعتقد أنه لم يبق أمام غورباتشيف أكثر من عام»^(١) وسنجد أن بعض القادة السوفييت - على الأقل - متشائمون، فأندريه شخاروف مثلاً قال «البريسترويكا تمر بمرحلة عصيبة للغاية وحادة»^(٢) .

ولكن . . . وبالرغم من تسليمنا بأن غورباتشيف يواجه صعوبات إلا أن هناك الكثير من الأدلة المتصاعدة التي تشير إلى تسليم القيادة السياسية السوفييتية العليا وغالبية المثقفين هناك بأن غورباتشيف قد شُخص بدقة ما يواجه مجتمعهم من مشاكل أساسية . وهم مدركون أنه لا يوجد بديل لتجنب أزمات الإقتصاد الطويلة المدى وما ينتج عنها من اضطرابات سياسية إلا بإعادة البناء السياسي والإقتصادي التي قدمها .

وهكذا، حتى لو فشلت جهود غورباتشيف - وقد يحدث هذا - فإن خليفته سيواجه بنفس المصاعب، ولكي يجد لها حلاً سيجد نفسه في النهاية على نفس الدرب . قد تكون هناك خطوات للأمام وأخرى للخلف ولكن لعقدٍ قادم أو عقدين سيتحرك الإتحاد السوفييتي - على الأرجح - على الخط العام الذي أرساه السكرتير العام .

تشير مراجعة الإنتقادات المحتملة الحدوث لمحاولات خفض حدة الحرب الباردة وإنهائها إلى أنه حتى مع أفضل الظروف . . لن يكون الطريق ممهداً . . وقد يكون التقدم بطيئاً ومتقطعاً .

والآن هل من الممكن أن نحمي أنفسنا من نتائج غير مرغوب فيها حتى أقلها شأنًا؟

هل من الممكن أن نحمي أنفسنا من انهيار البريسترويكا سواء داخلياً
أو عالمياً والعودة لتغذية الصراع السياسي والمواجهة العسكرية؟
أعتقد أن الإجابة بوضوح نعم.

إن حاجتنا للردع النووي وتوازن الأزمات لن يُضعف من قدرتهما
تخفيضات إتفاقات الأسلحة النووية، فإذا أضفنا لذلك ما يبدو أننا في
الطريق إليه - سواء من خلال إجراءات تتم من جانب واحد أو من خلال
اتفاقات متعددة الأطراف - من خفض للتفوق العددي الحالي لقوات حلف
وارسو التقليدية.. وما يبدو من احتمالات واسعة للإتفاق على خطوات بناء
الثقة.. سيخفض من خطر هجوم مفاجيء لجانب على الجانب الآخر.
هذه الإجراءات معاً يجب أن تزيد من ثقة الغرب في أننا يمكن أن نُعبد
الطريق الذي يمنح آمال إنهاء الحرب الباردة دون تحمل مخاطر غير مقبولة
في حالة فشلنا في إحراز الهدف.

الفصل السابع

الدخول إلى القرن الحادي والعشرين

بدأت هذه الدراسة بالإشارة إلى أن الحرب الباردة بين الشرق والغرب - تلك السلسلة المستمرة من الأزمات التي كان بإمكان أي منها أن تُصعد من المواجهة العسكرية وتؤدي إلى مخاطر إفناء حضارتنا - دامت لفترة قاربت على الأربعين عاماً.. وأن هذه الحرب تسببت في أن تنفق الولايات المتحدة مبالغ طائلة على تجهيزات الدفاع بحيث شتت إنتباهنا بعيداً عن مشاكلنا الداخلية وشوّهت علاقتنا بأمم أخرى وأبعدتنا عن قيمنا التقليدية.

وأنه لم يكن مقنعاً لي أبداً أن من الواجب إكمال التحرك على مسار المواجهة بين الشرق والغرب لأربعين سنة تالية مع مخاطر الصراع العسكري وما يعقبه من كوارث لا تطاق ومخاطر تفتت مساندة الرأي العام لسياستنا الحالية الذي يتزايد حده.

نحن الآن لدينا فعلاً فرصة هي الأعظم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لتتوجه نحو تشكيل وإقامة علاقة جديدة.. نحن نستطيع أن نفعل هذا من موقع القوة، فإذا لم تتحقق آمالنا فلن نخسر شيئاً.. أما إذا نجحنا فيمكننا أن نطرق أبواب القرن الحادي والعشرين بعلاقات سياسية أكثر ثباتاً بين الشرق والغرب.. واستراتيجية عسكرية مختلفة تماماً.. ملامحها الأمن

المتبادل بدلاً من خوض القتال؛ وقوات نووية بالغة الصغر لا تزيد أسلحتها عن مئات محدودة بدلاً من خمسين ألفاً. . وقوات تقليدية متوازنة ومنتشرة في وضع الدفاع أكثر من الهجوم. . ومخاطر بالغة الانخفاض لاحتمال تدمير أمتنا من خلال صراع غير مستهدف.

بمثل هذه التعديلات - في علاقات الشرق والغرب - سيصبح الشكل العام للولايات المتحدة أكثر بريقاً من أي زمن مضى من هذا القرن. وكأمة. . نحن الآن في الجبهة الأمامية للثورة التكنولوجية. . نمتلك أضخم سوق مشترك في العالم يضم - خمسين ولاية متحدة بنفس طاقة خمسين دولة متحدة. ونمتلك قوة عمل ماهرة ومرنة - وإن كانت تحتاج لاستثمارات باهظة من أجل استمرار تدريبها - وأسواق مالية قوية وأصحاب مشاريع غير هيايين ومؤسسات سياسية مستقرة.

بتلك الإمكانيات لا يوجد نظير - للولايات المتحدة - مؤهل للولوج في القرن الحادي والعشرين كأقوى أمة في عالم متعدد الأقطاب تصل فيه مخاطر الحرب بين كتل القوى العظمى إلى حدها الأدنى.

وبالرغم من صحة ما قاله بول كينيدي عن أن القوة النسبية للولايات المتحدة ستصبح أقل في القرن الحادي والعشرين إلا أنه لن يكون هناك من له قوة أكبر منها بين الأمم. وبالتعبير المطلق. بمقدورنا أن نصبح أكثر قوة منا اليوم سواء إقتصادياً أو سياسياً أو نفسياً. إذا ما زال التناقض - الذي حدث خلال السنين السابقة الأخيرة - بين تصرفاتنا العالمية ومثالياتنا؛ بمعنى إيماننا بأن الحكومة يجب أن تكون مُتَّخِبة، وحرية الأفراد وحق التقدم الإقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب. وإذا كنا جسورين بما يكفي للخروج من دوائر الإتجاهات الفكرية التي سادت خلال العقود الأربعة السابقة، وساعدنا في تشكيل مؤسسات دولية وعلاقات بين الأمم تؤدي إلى عالم أكثر استقراراً وأكثر رفاهية لكل شعوب الشرق والغرب والشمال والجنوب. إنتهت الترجمة في ١٩٩٠/١٢/٩

(١) يمكن تقسيم الدارسين الغربيين للحرب الباردة إلى ثلاث مدارس: «التقليديون» أو «الأرثوذكس» و«المراجعون» و«ما بعد المراجعين».

«التقليديون» مثل «هربرت فير» يميلون للإعتقاد بأن درجة تأثير سياسة السوفييت الخارجية بنفوذ خارجي كانت طفيفة، وأن الاتحاد السوفييتي كان مدفوعاً من داخله لاحتلال أوروبا الشرقية والسيطرة عليها. وأن «اللوم» على بدء الحرب الباردة يجب أن يقع من أوجه عديدة على موسكو.

أما «المراجعون» وأكثرهم شهرة وليم ابلمان وليافر وجار البروفيتز. فهم يؤكدون أن الولايات المتحدة لعبت دوراً رئيسياً في تشكيل سياسة موسكو الخارجية ويؤكدون أنها غذت سياستها الإرتياب والعدوانية في الحرب الباردة.

«ما بعد المراجعين» وأفضل من يمثلهم وليم توبمان وجدوا - وأشارهم في هذا الرأي - أن الحقيقة تقع في مكان متوسط. . وهم يدعون أن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يمكن إدانته على سوء الحكم والتقدير.

كذلك يقولون أن كلاً من البلدين جعل حجماً معيناً من الصراع حتماً بدفاعه عن المصالح المشروعة لأمنه في فترة زخم كبير. ولكن المعلومات غير الصحيحة وندرة الخبراء غذت من زيادة الإرتياب وإثارته.

من جهة أخرى. . كانت وجهة النظر السوفييتية الرسمية دائماً ولفترة طويلة أن المسؤولية الكاملة لتصاعد وزيادة حدة التوتر بين القوى العظمى خلال حقبة ما بعد الحرب تقع على الغرب. . ولكن موسكو سمحت حديثاً بنشر خط عام جديد. وكمثال على ذلك نورد مقالاً نُشر في مجلة «ليتر تورنايا جازيتا» الأسبوعية الواسعة الانتشار بتاريخ ١١ آذار/ مارس - ١٩٨٩ عنوانه «نحن جميعاً في نفس القارب» ناقش

فيه المؤرخ السوفييتي نيكولاي بوبوف أن جوزيف ستالين يتحمل جزءاً كبيراً من اللوم على بدء الحرب الباردة. . . ومع تغير درامي لما اعتادوا عليه في الاتحاد السوفييتي أكمل بوبوف بأن الغرب له الحق في أن يساوي بين الاتحاد السوفييتي تحت حكم ستالين وألمانيا الهتلرية ويصفهما «المستبد الهائل». (أنظر ميخائيل دويز «المؤرخون يلقون باللوم على ستالين في بدء الحرب الباردة» واشنطن بوست ٣ آذار/ مارس - ١٩٨٩).

أشار بوبوف إلى نقطة على درجة عالية من الأهمية وكررها مراراً: فقد وعى قارئه - هناك - بأن رؤى الغرب السلبية عن الاتحاد السوفييتي بنيت على إدراك صحيح لماضي السوفييت، وأن الغرب كان يعلم منذ زمن طويل - سابق على إدراك الرأي العام السوفييتي - بجرائم ستالين وفظائع التطهير والقتل.

ثم رأى بوبوف أن أسباب رؤى الغرب السلبية هذه تنبثق من «نفوره من الستالينية» واستطرد قائلاً: «يجب أن نرى بلدنا من خلال عيون باقي العالم «مضيفاً بأن الاتحاد السوفييتي كان بالنسبة لأوروبا ما قبل الحرب البلد الدموي الذي يفرض الشمولية. . . قانع الجماهير والتجمعات، بلد الرعب والديكتاتورية، بلد ستالين».

إن حدوث مناقشة علنية من هذا القبيل في الاتحاد السوفييتي وإعلان مسؤولية ستالين والسوفييت عن جزء من تصاعد الحرب الباردة، بالرغم من أنها جاءت متأخرة إلا أنه عمل يجب الترحيب به بحرارة.

(٢) هريوت فيز، تشرشل وروزفلت وستالين، «الحرب التي شنها والسلام الذي فكروا فيه». مطبعة جامعة برينستون، ١٩٦٧، صفحة ٤٤٨.

(٣) ايه. دبليو. دييورت «أوروبا بين القوى العظمى». مطبعة جامعة يال، ١٩٧٩، صفحة ٨٧.

(٤) نفس المرجع، صفحة ٥٩.

(٥) أنا ممتن لألين لاينس على هذه النقطة. . . لدراسة تفصيلية للموضوع أنظر كتابه القادم «دراسة العلاقات الدولية السوفييتية». مطبعة جامعة كامبردج. خصوصاً المقدمة.

(٦) فوجيتس مانستي «الطريق الروسي للحرب الباردة. . . الدبلوماسية وشؤون الحرب وسياسات الشيوعيين من ١٩٤١ - ١٩٤٥». نيويورك، مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٨٩، صفحات ٢٨٣، ٣٠٦. روي عن وليم تاويمان «سياسة ستالين تجاه أمريكا من الوفاق للمواجهة في الحرب الباردة». نيويورك دبليو، نوترون ١٩٨٢، صفحة ٨.

(٧) دييورت صفحة ٦٩.

(٨) بارتون ج. برنستين «المواجهة في أوروبا الشرقية». طبعة توماس ج. باترسون «أصول الحرب الباردة»، الطبعة الثانية، ١٩٧٤، صفحة ٩٧.

(٩) المرجع السابق صفحات ٩٧، ٩٨.

- (١٠) جون لويس جاديز «الولايات المتحدة وأصول الحرب الباردة من ١٩٤١ - ١٩٤٧»، نيويورك، مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٧٢، صفحات ٧٥ - ١٠٢.
- (١١) لتفاصيل «خطة مورجانزاو» ومساحات أخرى من الصراع أنظر جاديز صفحات من ٩٥ - ١٣٢. آدم ب. علام «التوسع والتعايش السلمي في سياسة السوفييت الخارجية من ١٩١٧ - ١٩٧٣». (هولت وريتهارت وينستون ١٩٧٤)، صفحات ٣٩٠ - ٣٩٤.
- (١٢) ديپورت/صفحة ٧٢ مؤكدة في الأصل.
- (١٣) علام صفحة ٤٣٧.
- (١٤) ديپورت/صفحات ١٣٦ - ١٣٧.
- (١٥) «مصادر سلطة/السوفييت». الشؤون الخارجية، نشرت في الطبعة الأولى ١٩٤٧ وأعيد طباعته في جزء ٦٥ رقم ٤ (ربيع ١٩٨٧) صفحة ٨٥٦.
- (١٦) نفس المصدر صفحة ٨٥٧.
- (١٧) نفس المصدر صفحة ٨٥٨.
- (١٨) نفس المصدر صفحة ٨٦٤.
- (١٩) نفس المصدر صفحة ٨٦٦.
- (٢٠) نفس المصدر صفحة ٨٦٧.
- (٢١) جورج كينان «الاحتواء في الماضي والحاضر». الشؤون الخارجية، جزء ٦٥ رقم ٤ (ربيع ١٩٨٧) صفحة ٨٨٧.
- (٢٢) ايه. جي. مليكوفسكي طبعة «الصلات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية». موسكو، ١٩٦٢، صفحة ٣٧٦. عن علام «التوسع والتعايش السلمي».
- (٢٣) توبمان صفحة ١٧٦.
- (٢٤) نفس المصدر.
- (٢٥) نفس المصدر صفحة ١٧٧.
- (٢٦) ديپورت صفحات ١٠٤ - ١٠٥.
- (٢٧) توبمان صفحة ١٩٩.
- (٢٨) الكسندر ديكوند «تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية». الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، نيويورك، أبناء تشارلز سكريبتز، ١٩٧٨، صفحات ٢٤٦ - ٢٤٧.
- (٢٩) جورج ف. كينان «الوهم الذري: العلاقات السوفيتية الأمريكية في العصر الذري». نيويورك، مكتبة بانثيون، ١٩٨٢، صفحة ٣٦.
- (٣٠) ماريان أيريش واليك فرانك، «سياسة الولايات المتحدة الخارجية، المحتويات والإدارة والمضمون». نيويورك، هاركورت براس جيفنش ١٩٧٥، صفحات ٤٥٩ - ٦٠.
- (٣١) جريك هيركين «الأسلحة المنتصرة: القنبلة الذرية في الحرب الباردة. ١٩٤٥ - ١٩٦٠»، نيويورك، كبنوف، ١٩٨٠، صفحة ٢٢٢.

- (٣٢) نفس المصدر صفحة ٢٧١ .
- (٣٣) عن ميشو كاكو ودانيل اسيلرود «لكسب حرب نووية، الخطط السرية للبتاغون». مطبعة بوسطون سوز اند، ١٩٨٧، صفحة ٦٣ .
- (٣٤) هيركين صفحات ٣١٨ - ٣١٩ .
- (٣٥) كينان «الوهم الذري» .
- (٣٦) توبمان صفحة ٢٣١ .
- (٣٧) علام صفحة ٥٤٦ .
- (٣٨) نفس المصدر صفحة ٥٦٥ .

الفصل الثاني:

- (١) آدم علام «التوسع والتعايش السلمي: سياسة السوفييت الخارجية من ١٩١٧ - ١٩٧٣». نيويورك، وارينهارت، ١٩٧٤، صفحة ٥٧٧ .
- (٢) تقرير للرئيس: سياسة الولايات المتحدة تجاه الدول التابعة في أوروبا الشرقية ٨ ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٩ NSC 58/2 عن لينكولن جوردن «تآكل امبراطورية: العلاقات بين الشرق والغرب في أوروبا» واشنطن مؤسسة بروكينج، ١٩٨٧، صفحة ٧١ .
- (٣) علام صفحة ٦١٤ .
- (٤) من أجل أدلة على الصين أنظر اتش. دبليو. براندزج. ار. «إختيار العلاقات الضخمة»، «إعتماد وإدارة الأزمة في خليج تاوان»، وجوردان اتش. شانج «على شفا الحرب النووية: أزمة ايزنهاور ودالاس وكوموى ماتسو». وكلاهما في «الأمن العالمي». الجزء ١٢ رقم ٤ ربيع ١٩٨٨. ومن أجل مناقشة الموضوع بشكل عام أنظر مارك ايه. بيكالا «تأثير الأسلحة النووية على النظام العالمي منذ ١٩٤٥: هل من الممكن أن يستمر السلام بين الدول النووية للأبد؟». دراسة غير منشورة وزعت في مؤتمر الوجوه الجديدة الذي أقامته هيئة الحد من السلاح والمعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية في إيطاليا - بلاجيو -، حزيران/ يونيو - ١٩٨٨ .
- (٥) علام صفحة ٦٢٠ .
- (٦) مقتبسة عن روبرت في. دانيال «العقيدة والسياسة الخارجية». في أريك بي. هوفمان، وفريدريك جي. فليرون «إدارة سياسة السوفييت الخارجية». (نيويورك دار نشر الدين ١٩٨٠)، صفحة ١٦٢ .
- (٧) وثائق في الشؤون الخارجية ١٩٦١ صفحة ٣٣ .
- (٨) أنظر أيضاً كتابي «الخطأ في الكارثة: الصراع من أجل البقاء في القرن الأول من العصر النووي». (نيويورك - مكتبة بانثيون ١٩٨٧) صفحات ٦ - ٨. ومن

- أجل المزيد من التفاصيل أنظر جاك ام. سبشيك «أزمات برلين ١٩٥٨ - ١٩٦٢». (فيلادلفيا مطبعة مكتبة بنسلفانيا ١٨٧١)، صفحات ٧٣ - ١٤٧.
- (٩) علام صفحة ٦٥٦.
- (١٠) جون أف. كنيدي «تجاه استراتيجية السلام»، خطاب في يوم احتفال الخريجين بالجامعة الأمريكية، واشنطن ١٠ حزيران/ يونيو - ١٩٦٣. عن طبعة يونج. هوم. كيم «أشكال التنافس والتعايش السلمي: بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي». (نيويورك مكتبة كايريكون ١٩٦٦)، صفحات ٤٢١ - ٤٢٣.
- (١١) نيويورك تايمز ٢٨ أيلول/ سبتمبر - ١٩٦٦، صفحة ١٦. عن روبرت. س. توكر «تعاون الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي: الحوافز والعقبات». في هوفمان وفليرون، صفحة ٣٠٦.
- (١٢) «في الوضع الدولي والسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي». برافدا ٢٨ حزيران/ يونيو، ١٩٦٨.
- (١٣) هاري جيلمان «صعود وسقوط الوفاق». مشاكل الشيوعية، الجزء ٣٤ رقم ٢، (آذار/ مارس - نيسان/ أبريل - ١٩٨٥) صفحة ٥٢.
- (١٤) رايموند ال. جارتوف «الوفاق والمواجهة: العلاقات الأمريكية السوفيتية من نيكسون لريغان». (واشنطن معهد بروكينج ١٩٨٥)، صفحات ٦٩ - ٧٠.
- (١٥) هنري كيسنجر «أعوام البيت الأبيض». (بوسطن ليتل براون، ١٩٧٩)، صفحة ٢٦٦.
- (١٦) جيلمان صفحات ٥٢ - ٥٣.
- (١٧) جارتوف صفحة ٢٩.
- (١٨) نفس المرجع صفحة ٧٤.
- (١٩) نفس المرجع صفحة ٣٧.
- (٢٠) كولونيل دي. بروكتور «مقابلة في لاستامب (روما)». الجزء ٧، ١٩٧٩. عن جارتوف صفحات ٥٧ - ٥٨.
- (٢١) جورج ف. كينان «الوهم الذري: العلاقات السوفيتية - الأمريكية في العصر الذري». (نيويورك - مكتبة بانثيون، ١٩٨٢، صفحات ٤٢ - ٤٣.
- (٢٢) وليم توبمان «سياسة ستالين تجاه أمريكا من الوفاق للمواجهة في الحرب الباردة». (نيويورك دبليو. دبليو. نورتوت ١٩٨٢)، صفحة ٢٣٧.
- (٢٣) مقتبس عن جيرارد سميث «الحديث المزدوج: قصة سولت ١»، (جاردن سيتي نيويورك: دبل دي، ١٩٨٠)، صفحة ١٩٧٧.
- (٢٤) كينان صفحة ٤٣.
- (٢٥) نفس المرجع
- (٢٦) جيلمان صفحة ٥٨.

- (٢٧) نفس المرجع صفحة ٥٤.
- (٢٨) جارثوف صفحات ١٠٦٨ - ١٠٨٩.
- (٢٩) دونالد زاجوريا «نقض العهد: حلفاء السوفييت الجدد في العالم الثالث». هوفمان وفليرون، صفحة ٤٩٩.
- (٣٠) نفس المرجع صفحات ٤٩٥ - ٤٩٦.
- (٣١) نفس المرجع صفحة ٤٩٦.
- (٣٢) جارثوف صفحة ٥٦٣.
- (٣٣) توبمان صفحة ٢٣٩.
- (٣٤) عن هدير ك سميث «استراتيجية السلطة الروسية». هوفمان وفليرون، صفحة ٧٤٤.
- (٣٥) جارثوف صفحة ١٠٧٨.
- (٣٦) الأوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة. ١٩٨١، صفحة ٥٧.
- (٣٧) حديث للرئيس ريغان أمام الهيئة القومية للأناجيل في فلوريدا. ٨ آذار/ مارس - ١٩٨٣. الأوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة. ١٩٨٣، صفحة ٣٦٣.
- (٣٨) «مقولات ياي ف. أندرويف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي ورئيس الهيئة العليا للرئاسة للإتحاد السوفييتي». برافدا، ٢٩ أيلول/ سبتمبر - ١٩٨٣.

الفصل الثالث:

- (١) من محاضرة غير منشورة لسير برين أركوهارت (محاضرات جامعة تكساس).
- (٢) تقرير للرئيس: سياسة الولايات المتحدة تجاه الدول التابعة في أوروبا الشرقية ٨ ديسمبر/ كانون الأول - ١٩٤٩ NSC 58/2 عن لينكولن جوردن «تآكل امبراطورية: العلاقات بين الشرق والغرب في أوروبا» واشنطن، مؤسسة بروكينج، ١٩٨٧، صفحة ٧١.
- (٣) أنظر كتابي «الخطأ في الكارثة: الصراع من أجل البقاء في القرن الأول من العصر الذري». (نيويورك - مكتبة بانثيون، ١٩٨٧) صفحات ٥ - ٦.
- (٤) هيلموت شميدت «الدفاع أم التدمير؟». (نيويورك. براجر، ١٩٦٢)، صفحة ١٠١.
- (٥) سولي زوكرمان «الوهم الذري والحقيقة». (نيويورك فيكينج، ١٩٨٢) صفحات ٧٠ - ٧١.
- (٦) مرجع خطابات الكرادلة في الولايات المتحدة «تحدي السلام: وعد الله وردود

الفصل الرابع:

- (١) غورباتشيف يجيب على أسئلة مجلة التايم (موسكو، نوفوستي، ١٩٨٥)، صفحة ٥.
- (٢) التقرير السياسي لغورباتشيف أمام الاجتماع ٢٧ للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي. (موسكو - نوفوشي، ١٩٨٦)، صفحة ٧٢.
- (٣) نفس المرجع صفحة ٧٤ (مراجع على الأصل).
- (٤) غورباتشيف «البريسترويكا: فكر جديد لبلدنا والعالم». (نيويورك هاربر ورو، ١٩٨٧)، صفحات ١٤٠ - ١٤١. (مراجع على الأصل).
- (٥) نفس المرجع صفحة ٢١٩.
- (٦) خطاب ٧ كانون الأول/ ديسمبر - ١٩٨٨ في الأمم المتحدة، نيويورك تايمز، ٨ كانون الأول/ ديسمبر - ١٩٨٨، صفحة ١١٦.
- (٧) المؤلفات القائدة «برنامج متماسك لتأمين السلام والأمن». (أفكار عسكرية) رقم ٦ حزيران/ يونيو - ١٩٦٦، صفحات ٣ - ٤. عن رايموند آل. جارشوف «تفكير جديد في عقيدة السوفييت العسكرية». (واشنطن، ربع سنوية، صيف ١٩٨٨)، صفحة ١٣٤.
- (٨) غورباتشيف، التقرير السياسي... صفحة ٧٤.
- (٩) وكالة «تاس» إزالة الضغط، ٢٨ تموز/ يوليو - ١٩٨٦.
- (١٠) ايزفستيا ١٩ آب/ أغسطس - ١٩٨٦.
- (١١) برافدا ١٧ شباط/ فبراير - ١٩٨٧.
- (١٢) نفس المصدر. ١٧ أيلول/ سبتمبر - ١٩٨٧.
- (١٣) نيويورك تايمز ٢٥ أيلول/ سبتمبر - ١٩٨٧، صفحة ٨.
- (١٤) نفس المصدر. ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر - ١٩٨٧.
- (١٥) لوس أنجلوس «تايمز» ٤ أيلول/ سبتمبر - ١٩٨٨، صفحة ٤.
- (١٦) غورباتشيف «بريسترويكا». صفحة ١٦٥.
- (١٧) حديث في براغ. نيسان/ أبريل - ١٩٨٧، واشنطن بوست ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٨٧، صفحة ٣٠.
- (١٨) نفس المصدر. ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٨٧، صفحة ١٥.
- (١٩) ريتشارد آتش. علمان «إنهاء الحرب الباردة». السياسة الخارجية، ٧٢، صفحة ١٣٦.
- (٢٠) روبرت لجفولد وهدف القوة في فكر غورباتشيف الجديد. «كيف يجب على

- الولايات المتحدة أن ترد؟». هيئة السياسة الخارجية. سلسلة هيلدلاين رقم ٢٨٤ (واشنطن دي. سي. ، ١٩٨٨)، صفحات ١٥ - ١٦.
- (٢١) أليكسي ايزيوموف وأندريه كورتونوف «الإتحاد السوفيتي في عالم متغير». (الشؤون الخارجية، «موسكو»، آب / أغسطس - ١٩٨٨)، صفحات ٥٢ - ٥٥.
- (٢٢) أنظر نيويورك تايمز وواشنطن بوست تحقيق في ٧ آذار / مارس - ١٩٨٩.
- (٢٣) لمناقشة أكثر تفصيلاً لهذه النقطة أنظر مارك ايه. بيكال. حديث غورباتشيف في الأمم المتحدة: رؤية جديدة لسياسات العالم واستقطاع واسع للقوة العسكرية، صدر في ملخص رقم ١٣ (واشنطن دي - سي. لجنة الأمن القومي ٩ كانون الأول / ديسمبر - ١٩٨٨).
- (٢٤) هذه الأرقام، ولمناقشة أوسع توجد في روب ليفايت (التخفيضات العسكرية وإعادة البناء الحديثة في حلف وارسو) (تمب أريز: عملية أمن حقيقي) شباط / فبراير - ١٩٨٩. أنظر أيضاً الجنرال ب. لوشيف «في صالح سلام دائم». كمرانيسيا زوفيدا، ٣ آذار / مارس - ١٩٨٩.
- (٢٥) «مقابلة ميخائيل غورباتشيف الفنانين والمثقفين والعلماء الأمريكيين في السفارة السوفيتية». و«لقاء ميخائيل مع رجال الأعمال الأمريكيين» (سوفيت ليف، نسخة خاصة بمناسبة إجتماع قمة واشنطن)، صفحات ٦ و ١٧ - ١٨.
- (٢٦) اسزر. بي. فين «تعليم اليهودية في روسيا تبدو كما لو كانت وسيلة لكسب الغرب». نيويورك تايمز، ٤ تشرين الثاني / نوفمبر - ١٩٨٨، صفحة ٨.
- (٢٧) هآرنز (تل أبيب) ٢ آذار / مارس - ١٩٨٩، صفحة ٦٣.
- (٢٨) غورباتشيف: التقرير السياسي...
- (٢٩) غورباتشيف: البريسترويكا. صفحة ١٣.
- (٣٠) برافدا، ٢٤ نيسان / أبريل - ١٩٨٥.
- (٣١) ألكسندر يوفين «البريسترويكا وقدر الاشتراكية». ايزفستي، ١١ تموز / يوليو - ١٩٨٧.
- (٣٢) برافدا، ٨ نيسان / أبريل - ١٩٨٥.
- (٣٣) ١٠ نيسان / أبريل - ١٩٨٥، تقرير عن وكالة تاس عن مقابلة غورباتشيف مع توماس بي. تيب أونيل المتحدث باسم البيت الأمريكي للمفوضين.
- (٣٤) غورباتشيف: البريسترويكا. صفحات ١٤٦ - ١٤٩.
- (٣٥) برافدا، ١٧ شباط / فبراير - ١٩٨٧.
- (٣٦) حديث ١٨ شباط / فبراير - ١٩٨٨. «الإجتماع الموسع للجنة المركزية السوفيتية». موسكو نيوز، رقم ٩ (٣٣٠٩) ١٩٨٨. الملحق صفحة ٦، والحديث للأمم المتحدة ٧ كانون الأول / ديسمبر - ١٩٨٨، نيويورك تايمز ٨ كانون الأول / ديسمبر - ١٩٨٨، صفحة ١٦.
- (٣٧) «اتباع دقيق لمنهج التحديث» برافدا ٢ آذار / مارس - ١٩٨٩. مترجمة

- في (FBIS) التقرير اليومي : الإتحاد السوفيتي : ٣ آذار/ مارس - ١٩٨٩ ، صفحة ٥٦ .
- (٣٨) «برنامج غورباتشيف للتحديث: تقرير عن الحالة» دراسة مقدمة من CIA و DIA للجنة الفرعية من الأمن القومي الاقتصادية» في ١٩ آذار/ مارس - ١٩٨٧ ، صفحة ١ .
- (٣٩) «حديث ميخائيل غورباتشيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في اجتماعها بتاريخ ١٨ شباط/ فبراير - ١٩٨٨ «موسكو نيوز» رقم ٩ (٣٣٠٩) ، ١٩٨٨ ، الملحق صفحة ٤ .
- (٤٠) أبيل أجينجيان وتيمور تيموفيف «المرحلة الجديدة للبريسترويكا» . (دراسات معهد دراسات أمن الشرق والغرب بنيويورك ، ١٩٨٨) ، صفحة ٤٠ .
- (٤١) غورباتشيف: البريسترويكا ، صفحة ٢١ .
- (٤٢) إجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي العشرين «مستندات ومحاضر الجلسات» . موسكو نوفستي ، ١٩٨٨ ، صفحة ٩ .
- (٤٣) نيويورك تايمز ، ٢٨ شباط/ فبراير - ١٩٨٨ .
- (٤٤) «برنامج غورباتشيف للتحديث: تقرير عن الحالة» . صفحة ٤ .
- (٤٥) سيورين بيلار «تحرك غورباتشيف» . السياسة الخارجية ، ٦٨ ، صفحة ٦٠ . واه . هيتوت «إعادة بناء الإقتصاد السوفيتي المساواة كعكس القدرة» . (واشنطن دي . سي . مؤسسة بروكينج ، ١٩٨٨) ، صفحة ٣٢٥ .
- (٤٦) «فلسفة جديدة في السياسة الخارجية» ، برافدا ، ١٠ تموز/ يوليو - ١٩٨٧ .
- (٤٧) «إجابات ميخائيل غورباتشيف على أسئلة موجهة له من مجلة التايم» . (موسكو نوفستي ، ١٩٨٥) ، صفحة ٢٤ .
- (٤٨) «حديث في المؤتمر العالمي للسلام بموسكو» . تقرير في (FBIS) . التقرير اليومي ، الإتحاد السوفيتي ١٧ شباط/ فبراير - ١٩٨٧ ، صفحة ١١٧ .
- (٤٩) غورباتشيف: التقرير السياسي . صفحة ٧٤ .
- (٥٠) حديث عن توسع اختبارات السوفييت من جانب واحد FBIS . التقرير اليومي ، الإتحاد السوفيتي ، ١٩ آب/ أغسطس - ١٩٨٦ ، صفحة ١.أ.أ .
- (٥١) برافدا ، ١٧ شباط/ فبراير - ١٩٨٧ .
- (٥٢) غورباتشيف: بريسترويكا . صفحات ١٢ - ١٣ .
- (٥٣) حديث غورباتشيف في العيد السبعين للثورة البلشفية . ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر - ١٩٨٧ ، أكتوبر والبريسترويكا: الثورة مستمرة . (موسكو نوفستي ، ١٩٨٧) ، صفحات ٦٤ - ٦٥ .
- (٥٤) غورباتشيف ١٠ كانون الأول/ ديسمبر - ١٩٨٧ ، مؤتمر صحفي بعد اجتماع قمة واشنطن (سوفيت ليف) ملحق صدر برقم ٢٥ صفحة ٢٤ .
- (٥٥) خطاب أكتوبر - ١٩٨٧ في مورمانسك . وكالة تاس ، ٥ تشرين

الأول/ أكتوبر - ١٩٨٧.

- (٥٦) مؤتمر غورباتشيف الصحفي في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر - ١٩٨٧.
- (٥٧) حديث غورباتشيف أثناء تناوله لنخب ريغان في ٣٠ أيار/ مايو - ١٩٨٨. موسكو، وكالة تاس، ٣١ أيار/ مايو - ١٩٨٨.
- (٥٨) تقرير من تاس ٢٣ شباط/ فبراير - ١٩٨٩، من إدارة الإستعلامات في السفارة السوفيتية بواشنطن دي. سي.
- (٥٩) من خطاب براغ بتاريخ ١٠ نيسان/ أبريل - ١٩٨٧. عن «البيت الأوروبي المشترك» من أجل طريق جديد في التفكير. (موسكو نوفوستي، ١٩٨٧)، صفحة ٢٠.
- (٦٠) غورباتشيف: البريسترويكا. صفحة ١٣٧.
- (٦١) تقرير لتاس ٢٣ شباط/ فبراير - ١٩٨٨. من إدارة الإستعلامات للسفارة السوفيتية في واشنطن.
- (٦٢) لقاء في تشيكوسلوفاكيا (FBIS) T.V تقرير يومي: الإتحاد السوفيتي. ١٦ نيسان/ أبريل - ١٩٨٧، صفحة ٢ف.
- (٦٣) «فلسفة جديدة للسياسة الخارجية». برافدا ١٠ تموز/ يوليو - ١٩٨٧.
- (٦٤) ريتشارد أتش. علمان «إنهاء الحرب الباردة». السياسة الخارجية، ٧٢، صفحات ١٤٤ - ١٤٥.

الفصل الخامس:

- (١) أنظر كتابه «البحث عن قواعد يتفق عليها» في نسخة جراهام ت. اليسون ووليم أوري مع بروس ج. اللين «نوافذ الفرصة من الحرب الباردة للمبادرة السلمية في علاقات الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي». (مطبعة كمبردج عام ١٩٨٩)، صفحات ٤٥ - ٦٦.
- (٢) غورباتشيف «الحقيقة والضمانات لعام آمن». برافدا وايزفستيا ١٧ أيلول/ سبتمبر - ١٩٨٧.
- (٣) خطاب للرئيس ريغان من السفير جيرارد س. سميث. ٩ آذار/ مارس - ١٩٨٧.
- (٤) لقاء مع إذاعة بي. بي. سي. مع ستيفارت سيمون. ١٦ تموز/ يوليو - ١٩٨٧.
- (٥) لندن صن داي تايمز. ٢١ شباط/ فبراير - ١٩٨٢.
- (٦) هانز جونزر بروك «منع رؤوس الحرب المشعة: منظور لمستقبل ألمانيا الغربية» الحد من السلاح اليوم. حزيران/ يونيو - ١٩٨٧، صفحة ٣.
- (٧) تسجيلات الكونجرس مطبوعات الكونجرس ال- ٩٧. المجموعة الأولى ١٧ تموز/ يوليو - ١٩٨١. (واشنطن دي. سي. ١٩٨١) ٧٨٣٥ بي. أس.

(٨) ملفين. آر. لايرد «ماذا يحتاجه فعلاً دفاعنا؟» واشنطن بوست،
٢ نيسان/أبريل - ١٩٨٢.

(٩) جون. جي. فيالكا وفريدريك كمب «الولايات المتحدة ترحب بخطة التسليح
السوفيتية ولكن ترفض الجزء الدعائي». جريدة وال ستريت ١٧ كانون
الثاني / يناير - ١٩٨٦.

(١٠) أنظر كتابي «الخطأ في الكارثة: الصراع من أجل البقاء في القرن الأول للعصر
النووي».

الفصل السادس:

(١) هيرالد تريبون العالمية، عدد ١١ شباط / فبراير - ١٩٨٩.

(٢) واشنطن بوست، عدد ٨ تشرين الثاني / نوفمبر - ١٩٨٨.

في كانون الأول/ ديسمبر - ١٩٦٠ طلب مني الرئيس كينيدي بعد انتخابه أن أخدم في وزارته كسكرتير للدفاع.

في ذلك الوقت كانت حصيلة معلوماتي عن الشؤون الخارجية وموضوعات الأمن ضئيلة للغاية. . فأوضحت له أن سابق خبرتي لا تؤهلني لأن أكون الشخص المناسب في هذا المكان الذي يمنحني إياه. . فلقد تخرجت من كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد وعملت كأستاذ مساعد فيها وخدمت في جيش الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية حتى رتبة مقدم - فقط - وكان قد تم انتخابي قبل هذا بفترة قصيرة كرئيس لشركة فورد موتورز.

ولكن الرئيس علق بأنه غير معني باتباع مدرسة أي رئيس آخر سابق. . وهكذا وافقت بعد أن أصبح مفهوماً بوضوح - وهو الاتفاق الذي لم يرجع عنه أبداً ولو لمرة واحدة - أنني سوف أختار للإدارة العليا في الوزارة أكثر الأفراد - الذين أستطيع أن أجدهم - تألقاً وخبرة في مجالهم بغض النظر عن اعتبارات انتماءاتهم الحزبية والسياسية.

عرض التلفزيون العام مؤخراً برنامجاً وصف بدقة هذا الحدث - الذي أصبح بعد ذلك بؤرة حياتي خلال العقود الثلاثة الماضية - عنوانه

«تعليم روبرت مكنمارا» . . هذا العنوان ينطبق بالفعل على ما تم بعد ذلك .
لقد ولّفت بين مجموعة من أكثر الأفراد قدرةً على أن تخدم معاً في إدارة
حكومية خلال تاريخ جمهوريتنا . كانت هذه المجموعة تضم ستيف إيليز،
وروبرت أنتوني ، والكولونيل جورج براون ، وهارولد براون ، ووليم بندي ،
وجوزيف مكيفانو ، وجون كونالي ، وألين أنثوفين ، وجون فوستر ، وإيوجين
فوبيني ، وروسل جيلبتريك ، ووليم جورهام ، ومولتون هالبرين ، وشارلز
هيتش ، وبول أجناثيوس ، ووليم كوفمان ، وتوم موريس ، وروسل موراي ،
ودافيد ماك جيفرت ، وجون ماك نوجوتون ، وبول نيتز ، والكولونيل روبرت
بورسلي ، وستان روسو ، وهاري رون ، وجاك رونيا ، وكريس فانس ، وبول
وارنك ، وآدم بارمولينسكي ، وهرب يورك ، ويوجين زوكريت .

وهم جنباً إلى جنب مع مستشاري العسكريين وبالخصوص
الجنرالات ماكسويل تايلور وإيريل ج . هويلر وليمان أل . لمتيزر . وزملائي
في الإدارة (الوزارة) وهيئة الأمن القومي علّمني وأسسوا قواعد تفكيري في
الشؤون الخارجية ، وكوّنوا لديّ الخبرة التي أعتمد عليها حتى اليوم .

بالنسبة لهذا الكتاب أنا ممتن للغاية لمساعدة كل من مارك بيكلا
وجان والاس . . فقد ساعداني في تخطيط وتنفيذ البحث الذي قام عليه هذا
الكتاب . . كذلك جيمس روبن من هيئة الحد من التسليح كان مساعداً
لي - بالخصوص - إذ جعلني على علم أولاً بأول بموقف مفاوضات
التسليح . .

وقد تمت مراجعة الكتاب بأكمله أو أجزاء منه بواسطة أساتذة عديدين
وخبراء أمن منهم فورمان بيرنوم ، ووليم كارميشال ، وبيتر كوفمان ، وجورج
كينان ، وألين لينش ، ووليم ميللر ، وروبرت باستور ، وجورج باثيجنز ،
وجون ستينبرونر ، وبيتر تارنوف ، وبرايين أركوهارت ، وبول وارنيك ، وآدم
بارمولينسكي .

وقد دفعني هؤلاء بملاحظاتهم المحفزة - وفي بعض الأحيان -

إنتقاداتهم الحادة لإعادة ودراسة كل من فرضياتي ونتائجي لأكثر من مرة.
وهم - بالطبع - لا يتحملون أية مسؤولية عن الشكل النهائي للعمل،
ولكنني أدين لهم جميعاً بالشكر.

كما أشكر مس جين مور سكرتيرتي التي لم تشتك أبداً، حيث
عملت ليالي وأيام عديدة، حتى في أوقات العُطَل، من خلال مسودات
وتعديلات لا حصر لها لإصدار المتن النهائي لهذا الكتاب.

ما بعد الحرب الباردة

خلال فترة الوعي من حياتي تشكلت لديّ قناعات - اكتسبتها من كوني أحد أفراد القوات المسلحة في الأربعينات، ومسؤولاً في مؤسسة صناعية كبرى في الخمسينات، ووزيراً للدفاع في الستينات، ورئيساً للبنك الدولي في السبعينات، ومشاركاً في عدد لا حصر له من الدراسات المتصلة بسياسات الدفاع والخارجية في الثمانينات - بأن العالم يحكمه الصراع بين الشرق والغرب. وهكذا كان من الصعب بالنسبة لي - وللغالبية العظمى منا أيضاً - تصور وجود نمط جديد للعلاقات بين الأمم.

ولكن... أليس هذا هو الوقت المناسب بالتحديد... أليست لدينا الآن فرصة فريدة لتحقيق مثل هذا النمط الجديد؟

إنني في دراستي هذه أتلّمس تلك الفرصة... وأضع خطوطاً عامة لما أعتقد أنه من الواجب علينا المبادرة به... لاغتنام هذه الفرصة

Bibliotheca Alexandrina



0412387

التوزيع: المركز العربي لتوزيع المطبوعات
بيروت - لبنان



الناشر: دار الشروق للنشر والتوزيع
عمان - الأردن